اشارات شیخ
۷۱

ابتکر وتبله بهه

محمدعلی رمضانی

تیر

۱۳۸۳ /۱۲/ ۲۴

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
واقف ... باقر موسوی
... سبزواری ... ۱۴۰۵ ه‍ ق

۱۴۲۳۳

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب شرح اشارات ۶ب

مصنف خواجه نصیر الدین طوسی

مؤلف

خطی بسته وئه لطری نستعلیق

چاپی

سال [redacted] تحریر ۱۲ شوال ۱۰۹۳ عدد اوراق ۲۰۴

جزء کتب حکمت شماره خصوصی

شماره عمومی ۱۴۲۳۳ شماره قبض

واقف سید محمد باقر سبزواری تاریخ وقف محرم ۱۴۰۵

طول ۲۴ عرض ۱۰/۸ شماره صفحات

زین عشق [illegible] زد
ما مست [illegible] عالم زد
بیچون دل [illegible]
[illegible]
[illegible] زد
[illegible]
عشق [illegible]
حیران [illegible]

٧١

[illegible] عالم [illegible] زند

[illegible] زند

عشق هیچ [illegible] زند

[illegible]

[illegible] زند

[illegible] زند

النمط الاول
في تجوهر الاجسام

النمط الثاني
في الجهات واجسامها الاولى والثانية

النمط الثالث
في النفس الارضية والسماوية

النمط الرابع
في الوجود وعلله

النمط الخامس
في الصنع والابداع

النمط السادس
في الغايات ومباديها وفي الترتيب

النمط السابع
في التجريد

النمط الثامن
في البهجة والسعادة

النمط التاسع
في مقامات العارفين

النمط العاشر
في اسرار الآيات

وقف ... ۳۰ ... قدس رضوی
واقف - مرحوم استاد سید محمد باقر مولوی
عربشاهی سبزواری محرم الحرام ۱۴۰۵ ه‍ق

رب يسر ولا تعسر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال الشيخ هذه اشارات الى اصول وتنبيهات على جمل يستبصر بها من تيسر له ولا ينتفع بالاصرح منها من تعسر عليه والتكلان على التوفيق وانا اعيد وصيتي لمن يضن بما تشتمل عليه هذه الاجزاء كل الضن على من لا يوجد فيه ما اشترطته في آخر هذه الاشارات اقول اعلم ان هذين النوعين من الحكمة النظرية اعني الطبيعي والالهي لا يخلوان عن انغلاق شديد واشتباه عظيم اذ الوهم يعارض العقل في مآخذهما والباطل يشاكل الحق في مباحثهما ولذلك كانت مسائلهما معارك للآراء المختلفة ومصادم للاهواء المتقابلة حتى لا يكاد يتطابق عليها اهل زمان ولا يكاد يسلم من تشنيع عليهما نوع الانسان والناظر فيهما يحتاج الى مزيد تجريد للعقل وتمييز للذهن وتصفية للفكر وتدقيق للنظر وانقطاع عن الشوائب الحسية وانفصال عن الوساوس العادية فان من تيسر له الاستبصار فيهما فقد فاز فوزا عظيما والا فقد خسر خسرانا مبينا لان الفائز بهما مترق الى مراتب الحكماء المحققين الذين هم اعاظم النوع ولخاسر بهما نازل في منازل المتفلسفة المقلدين الذين هم اراذل الخلق ولذلك امر الشيخ بتحفظ هذا القسم من كتابه كل التحفظ وامر بالضن كل الضن وانا اسأل الله تعالى الاعانة في البيان والعصمة عن الخطاء والطغيان واشترط على نفسي ان لا اتعرض لذكر ما اعتقده فيما اجده مخالفا لما اعتقده فان التقرير غير الرد والتفسير غير النقد والله المستعان وعليه التكلان

النمط الاول في تجوهر الاجسام

قال اقول الفصل الشيء النهج الطريق الواضح والنمط ضرب من البسط وانما وسم ابواب المنطق بالنهج وابواب هذين العلمين بالنمط لان المنطق علم يتوصل منه الى سائر العلوم فكانت ابوابه انهاجا وهذه مقصودة بذاتها فكانت انماطا فان الجوهر يطلق على الموجود لا في موضوع و حقيقة الشيء وذاته والتجوهر يطلق على الاول صيرورة الشيء جوهرا او على الثاني تحقق

يحقق حقيقته فالمراد بجوهر الاجسام ليس هو الاول لانها ليست مما لا يكون جوهرا غير
جوهر ابل هو الثاني فان المطلق يحقق حقيقتها اى مركبة من اجزاء لا تتجزى ام من المادة
والصورة واعلم ان هذا النمط يشتمل على مباحث بعضها طبيعية وبعضها فلسفية
وذلك لان المعلم الاول ابتدأ في تعليمه بالطبيعيات التي هي اقدم الاشياء بالقياس
الينا وختم بالفلسفيات التي هي اقدم مطلقا اعني بالقياس الى نفس الامر متدرجا
في التعليم من مبادي المحسوسات الى المحسوسات ومنها الى المعقولات وكان موضوع
الطبيعيات الجسم الطبيعي المتألف من المادة والصورة فصارت مباحث المادة
والصورة التي يبتني عليها العلم مصادرات فيه ومسائل من الفلسفة الاولى وكانت
هي ايضا في الفلسفة الباحثة عنها مبتنية على مسائل اخرى طبيعية كنفي الجزء الذي
لا يتجزى وتناهي الابعاد والشيخ اراد ان يبتدى بالطبيعيات ايضا ولكن بشرط
ان يرفع منها هذه الحوالات من احد العلمين الى الآخر المقتضية لتأخر المتعلم فاراد
ان يقدم المباحث في الابحاث المتعلقة باثبات المادة والصورة واحوالها اولا
ولما قصد ذلك لزمه ان يبين ما يبتنى عليه تلك الابحاث عليه من المسائل الطبيعية فلهذا
وجب عليه ان يصدر الكلام بنفي الجزء الذي لا يتجزى لانه آخر ما يحيل اليه مقاصده
التي لا يبتني على مسئلة تقتضي حوالة اخرى فصار هذا النمط لهذا السبب مشتملا
على مباحث مختلطة من العلمين وقبل الخوض في المقصد نقول الجسم يقال بالاشتراك
على الطبيعي المعلوم وجوده بالضرورة وهو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد
الثلثة اعني الطول والعرض والعمق وعلى التعليمي وهو الكم المتصل الذي له الابعاد
الثلثة والمراد ههنا هو الاول فانه موضوع العلم الطبيعي وقد زيف الفاضل
الشارح حده المذكور اما اولا فان الجوهر ليس جنسا لما تحته واحال بيانه على
سائر كتبه واما ثانيا فان قابلية الابعاد ليست فصلا لانها لو كانت وجودية
لكانت عرضا اذ هي نسبة ما ويلزم من كونها عرضا احتياج محلها الى قابلية اخرى
لها واية يلزم ان يكون الجسم متقوما بعرض والجواب عن الاول انه انما ابطل كون

بجوهر جسماني كتبه بان اخذ مكانه الجوهر المجرد الموجود لا في موضوع وابطل كونه جنسا وهو
لازم من لوازم الجوهر ولا شك في ان لازم الجنس لا يكون جنسا وعن الثاني انه ابطل كون
قابلية الابعاد فصلا وبين انه ليس بفصل لانها لا تحمل على الجسم بل الفصل هو القابل
للابعاد المحمول على الجسم وهو شيء ما من شانه قبول الابعاد فظهر انه في هذا الترتيب
مغالطة ثم افاد ان الجسم اما ان يكون مؤلفا من اجسام مختلفة كالحيوان او غير مختلفة كالسرير
واما مفردا ولا شك في انه قابل للانقسام فلا يخ اما ان يكون الانقسامات الممكنة حاصلة
بالفعل فيه او لا يكون وعلى التقديرين فاما ان يكون متناهية او غير متناهية فهنا
احتمالات اربعة اولها كون الجسم مؤلفا من اجزاء لا تتجزى متناهية وهو ما ذهب اليه
قوم من القدماء واكثر المتكلمين من المحدثين المتاخرين وثانيها كونه متالفا من اجزاء
لا تتجزى غير متناهية وهو ما التزمه بعض القدماء والنظام من متكلمي المعتزلة وثالثها
كونه غير مؤلف من اجزاء بالفعل لكنه قابل لانقسامات متناهية وهو ما اختاره
محمد الشهرستاني في كتاب له سماه بالمناهج والبينات ثم بعد ذلك الشيخ في كتابه الموسوم
بالجوهر الفرد ورابعها كونه غير مؤلف من اجزاء بالفعل لكنه قابل لانقسامات غير
متناهية وهو ما ذهب اليه جمهور الحكماء ويريد الشيخ ان يثبته واما الجسم المؤلف
فسيجيء القول فيه ان شاء الله تعالى قال وهم واشارة اقول قال الفاضل الشارح
ان الشيخ يريد بالوهم في هذا الكتاب المذهب الباطل او السؤال الباطل وذلك
لان العقل قد يعرض له الغلط من قبل معارضة الوهم اياه فتسمية الراي الباطل
بالوهم تسمية المسبب باسم السبب مجازا وقد ترهما انه يسمي الفصل المشتمل على حكم
يحتاج في اثباته الى برهان بالاشارة والفصل المشتمل على حكم في اثباته تجريد الموضوع
المحمول عن اللواحق او النظر فيما سبقه من البراهين بالتنبيه ولما اراد في هذا الفصل
ابطال الراي الاول من الاربعة المذكورة فعبر عنه بالوهم وعن ابطاله بالاشارة
قال ومن الناس من يظن ان كل جسم ذو مفاصل اقول فقوله كل جسم ذو مفاصل قضية
والجسم هو الطبيعي المذكور والمفاصل هي المواضع التي ينفصل ويتصل الجسم عندها وهي

وهي مواضع بأعيانها عند مثبتي الجزء لا يمكن أن ينفصل الجسم عند غيرها فشبّهها بمفاصل
الحيوان وسمّاها باسمها قال بعضهم عندنا أجزاء غير أجسام يتألف منها الأجسام وزعموا
أن تلك الأجزاء لا تقبل الانقسام لا كسراً ولا قطعاً ولا وهماً ولا فرضاً وأن
الواقع منها في وسط الترتيب يحجب الطرفين عن التماس أقول ذكر للأجزاء أحكاماً
أربعة أولها أنها ليست بأجسام والثاني أن الأجسام يتألف منها والثالث أنها
لا تقبل الانقسام أصلاً والرابع أن الواقع في وسط الترتيب منها يحجب الطرفين
عن التماس وهذه أحكام مسلّمة من أصحاب هذا الرأي أورد الأول منها تقريراً لمذهبهم
والباقية تمهيداً لما يناقضهم به على ما ينبغي أن يفعله ناقضو الأوضاع وفي الحكم
الثالث إشارة إلى وجوه الانفصالات الممكنة وهي ثلثة وذلك أن من الأجسام ما
تقبل الانفكاك والتشكل بحركة كالأشياء الصلبة أو بسهولة كالأشياء
اللينة وأما أن لا تقبل كالأفلاك عند الحكماء وقد قسم الأول بالكسر والثاني بالقطع و
الثالث بالوهم والفرض والفائدة في إيراد الفرض أن الوهم ربما يقف إما لأنه
لا يقدر على استحضار ما يقسمه لصغره أو لأنه لا يقدر على الإحاطة بما لا يتناهى والفرض
العقلي لا يقف لتعلقه بالكليات المشتملة على الصغير والكبير والمتناهي وغير المتناهي
والعبارة عنها في النسخ مختلفة ففي بعضها هكذا لا كسراً ولا قطعاً ولا وهماً و
فرضاً وفي بعضها بحذف لفظة لا عن القطع وفي بعضها بإثباتها أيضاً في الفرض والأول
أصح لأنه لم يفرق بين القسمة الوهمية والفرضية في موضع من الكتاب قال ولا
يعلمون أن الوسط إذا كان كذلك يلقى كل واحد من الطرفين منه شيئاً غير ما يلقاه الآخر
وإنه ليس ولا واحد من الطرفين يلقاه بأسره أقول هذا ابتداء شروعه في النقض
وإنما أخذه من الحكم الرابع وبيانه أن الوسط إذا حجب الطرفين عن التماس لا يخلو
إما أن لا يلاقي الطرفين أو يلاقيهما وإن لاقاهما فإما بالكل أو لا بالكل فهذه
أقسام ثلثة والأول يقتضي كونه حاجباً لهما وإنه يناقض الحكم الثاني وهو تألف
الأجسام من هذه الأجزاء لأن التألف لا يتصور إلا بعد ملاقات الأجزاء والثاني

[illegible]

ايضا بان في كونه حاجبا لهما عن التماس وايضا يقتضي تداخل الاجزاء وهو محال في نفسه ومناقض
للحكم الثاني مع جميع ذلك مستلزم للطفرة كما سيأتي وان لك تعرف التجزئة والشيخ لم يذكر
القسم الاول والثاني اولا وهما ان لا يلاقي الطرفين او يداخلهما لان الخصم لم يذهب
اليهما فبادر الى ذكر القسم الثالث الذي يفيد النقض بقوله لقي كل واحد من الطرفين
شيئا غير ما يلقاه الآخر وقد تمت به حجته على الخصم ثم رجع بعد ذلك الى ابطال
القسم الثالث بابطال نقيضه المشتمل على القسمين المتروكين اعني الاول والثاني
فكان نقيضه قولنا ليس كل واحد من الطرفين يلقى من الوسط شيئا غير ما يلقاه الآخر
وهو يصدق مع عدم الملاقاة ومع الملاقاة بالكل ثم ترك الاول لان احالته
اظهر وصرح برفع الثاني بقوله وانه ليس ولا واحد من الطرفين يلقاه باسره وانما
خصه بالذكر لانه مذهب لبعضهم كما سيأتي ذكره ولانه مع احالته مستلزم للطفرة ثم
رجع الى اثبات القسم الثالث مع ان المناقضة قد تمت لانه لا يريد الاقتصار
على نقض مذهب الخصم بل يقصد ابطال هذا الراي في نفس الامر فلو وجب عليه ان يبطل جميع
الاحتمالات وان لم يذهب اليها ذاهب قال وانه يجب لو جوز مجوز فيه مداخلة
للوسط حيز يكون مكانهما او حيزهما او ما شئت فسمه واحدا لم يكن بد من ان ينفذ
فيه اقول يريد بيان حال القسم الثاني وهو القول بمداخلة نفوذه اولا باتحاد
المكانين او الحيزين واعلم ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك لان المكان
عندهم قريب من مفهوم اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير والاعتماد
عندهم هو ما يسميه الحكيم ميلا واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز
الذي لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما
واحد وهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي فلما لم يكن المنازعة
فيه معتدة ههنا وكان المفهوم من المكان او الحيز المذكور معلوما غير محتاج الى البيان
اشار اليه بقوله مكانهما او حيزهما او ما شئت فسمه لئلا يناقش في العبارة والمراد ان
الطرف يجوز ان يداخل الوسط فلا بد من ان ينفذ في الوسط قال فيلقى غير ما لقيه والتقدير

٥

والقدر الذي لقيه دون اللقاء المتوهم للمداخلة اقول اي فيلقى الطرف حال النفوذ من الوسط
غير ما لقيه حال المماسة قبل النفوذ والقدر الذي لقيه حال المماسة قبل النفوذ دون
اللقاء المتوهم حال النفوذ للمداخلة والمراد بيان مغايرة الملاقي في الحالين الحاصلين
فانه يقتضي قسمة الوسط بقسمين ويمكن ان يفهم من قوله فيلقى غير ما لقيه انه يلقى حال النفوذ
في الوسط قبل تمام المداخلة غير ما لقيه حال المماسة قبل النفوذ والقدر الذي لقيه
حال النفوذ غير ما يلقاه عند تمام المداخلة وهو اللقاء المتوهم للمداخلة وذلك يقتضي قسمة
الوسط ثلثة اقسام والفاضل الشارح قرره على هذا الوجه ثم طعن فيه بان هذا البيان
اقناعي لا برهاني واقول هذا التفسير يقتضي ان يكون للنفوذ الذي هو حركة ما اول وهو
حال المماسة ووسط وهو الحال الذي بعد المماسة وقبل تمام المداخلة وآخر وهو حال
تمام المداخلة وهذا انما يصح على راي نفاة الجزء وهو ان يكون الحركة متصلة في ذاتها قابلة
للانقسامات واثباته مبني على نفي الجزء ولا يصح على راي مثبتيه فان المتحرك لا يمكن ان
يتحرك بالحركة الواحدة عندهم شيئا منقسما فلا يكون للنفوذ في الجزء الواحد وسط بين
حالته ولحوق باخرى فاذن هذا الكلام على التفسير الثاني لا يكون اقناعيا بل يكون مشتملا
على مصادرة على المطلوب قال واللقاء المتوهم للمداخلة يوجب ان يكون ملاقي الوسط
ملاقي الطرف الآخر ملاقاة الوسط له لكنه لا يتميز في الوضع اذ لا فراغ عن لقائه
حتى لا يكون ترتيب طرف ووسط ولا ازدياد حجم فاذا كان شيء من ذلك لم يكن ما يتوهم
عند توهم المداخلة من الملاقاة بالكلية بل يبقى فراغ ويتمم ما يتلاقى اقول اي المداخلة
التامة تقتضي ان يكون الطرف الملاقي للوسط بعينه ملاقيا للطرف الآخر المداخل اياه.
فانهما متلاقيان بالكلية وحينئذ يرتفع الامتياز في الوضع بين المتداخلين والوضع هاهنا
هو كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية وذلك لان الاشارة الحسية الى احدهما لا يمكن
تعينها اشارة الى الآخر اذ لا فراغ عن لقائه وعلى هذا التقدير لا يكون ترتيب وسط
وطرف اي هذا النوع يناقض الحكم الرابع المذكور للجزء ولا ازدياد حجم اي يناقض
الحكم الثاني ايضا فاذا كان شيء من ذلك اي كان احد الحكمين المذكورين صحيحا لم يكن

الملاقات بالسروح ناقض الحكم الثالث فينقسم الجزء واما ما فحصل ان تجويز المداخلة يناقض
الاحكام الثلثة المذكورة جميعا وتلخيص هذا الكلام ان القول بالاجزاء يستلزم
القول باحد ثلثة اشياء اما امتناع ملاقاتها او ملاقاتها بالكل او بالبعض وذلك
يستلزم القول باحد ثلثة اشياء اما امتناع تالف الاجسام منها او عدم
امتيازها في الوضع او تجزيتها وهذه حجج فالقول بها حج فهذه التقرير هذه الحجة
والفاضل الشارح اورد من حجج مثبتي الجزء الاجزاء معارضة لها وهي ان الحركة موجودة
غير قارة وتنقسم الى ماضي والى ما يستقبل وهما غير موجودين والى ما في الحال و
لولا وجوده لما كانت الحركة موجودة وهو ان انقسم لم يكن جميعه موجودا
لكونه غير قار فاذن لا ينقسم ولا ينقسم ما به يقطع المتحرك من المسافة والا
لانقسم ما في الحال من الحركة فهو اذن جزء لا يتجزى وحل هذا الشك عند تحقيق
اقسام المقادير على ما سيجيء وهم واشارة ومن الناس من يكاد يقول
بهذا التاليف من اجزاء غير متناهية يريد ابطال الاقسام الثاني المنسوب
الى النظام وغيره من الاحتمالات الاربعة المذكورة وهؤلاء لما وقفوا
على حجج نفاة الجزء ولم يقدروا على ردها اذعنوا لها وحكموا بان الجسم يقبل
انقسامات لا يتناهى لكنهم لم يفرقوا بين ما هو موجود في الشيء بالقوة وبين ما
هو موجود فيه مطلقا فظنوا ان كل ما يمكن في الجسم من الانقسامات التي لا يتناهى
فهو حاصل فيه بالفعل فحكموا باشتماله على ما لا يتناهى من الاجزاء صريحا وهذا الحكم
ينعكس عكس النقيض الى ان كل ما لا يكون حاصلا في الجسم من الانقسامات فهو لا يمكن
ان يحصل فيه ثم انهم معترفون بوجود كثرة في الجسم وان الكثرة انما تتالف من
آحاد وان الواحد من حيث هو واحد لا ينقسم فاذن قد يحصل من اقوالهم تقدمتان
هما ان الجسم يشتمل على اشياء غير منقسمة وكل ما يشتمل عليه الجسم ولا يكون منقسما فانه لا
يقبل القسمة فينتج فالجسم يشتمل على اشياء لا تقبل القسمة وهذا هو القول بالجزء
الذي لا يتجزى وقد لزمهم ولكنهم لم يصرحوا به الا ان القائلين به يقولون بانه متناهية

في ابطال مذهب النظام

مشابهة وهولاء يذهبون الى ما لا يتناهى فهولاء كادوا الذين يقولوا بهذا التأليف
ولكن من اجزاء غير متناهية قيل وقد ناظر الفريقان فلما الزم اصحاب المذهب الاول
اصحاب هذا المذهب وجوب وقوع قطع مسافة محدودة في زمان غير متناه
ارتكبوا القول بالطفرة ولما الزمهم ايضا وجوب كون المشتمل على ما لا يتناهى غير متناه
في الحجم جوزوا تداخل الاجزاء ولما الزم هولاء اصحاب المذهب الاول تجزى
الجزء القريب من مركز الرحى عند حركة البعيد وقطعه مسافة مساوية لجزء واحد لكون
القريب ابطأ منه ارتكبوا القول بسكون البطيء في بعض ازمنة حركة السريع والزمهم
من ذلك القول بانفكاك الرحى عند الحركة ثم التزموا للتشنيع بهذا الغير لقيهم الحاجة بالطفرة
وتفكك الرحى على ما هو المشهور ولا يبعد ان يقول ان كل كثرة كانت متناهية او غير
متناهية فان الواحد والمتناهي موجودان فيها قال الفاضل الشارح الكثرة تقع
بالاشتراك على العدد نفسه ... وعلى المعدود
الكم والثاني من مقولة المضاف والواحد على التقديرين موجود فيهما اما المتناهي فان
اراد المتناهي في المقدار فلا يكون موجودا في كل كثرة لان الكثرة تقع على الجزئيات
ايضا وان اراد المتناهي في العدد فلا يكون موجودا في كل كثرة حقيقية لانه لا يكون موجودا
في الاثنين اذ لا عدد اقل منه لكنه يكون موجودا في كل كثرة اضافية لان الاثنين
ليست بكثرة اضافية فاذن ينبغي ان يحمل الكثرة على الاضافة حتى يستقيم الكلام
اقول وهذه مواخذة لفظية قليلة الفائدة اذ المقصود واضح فاذا كان كل متناه
يوضع منها مولفا من احاد ليس لحجم ازيد من حجم الواحد لم يكن بالغه مفيد المقدار بل
غير العدد تقريره كل عدد متناه من الكثرة اذا اخذ مولفا فلا يخلو اما ان لا يكون
حجم ذلك المجموع ازيد من حجم الواحد او يكون وهذان قسمان والشيخ اشار الى ابطال
القسم الاول بان التأليف على ذلك التقدير لا يكون مفيد المقدار وذلك لان الحجم لا
يزداد به ثم فسر قوله بل غير العدد اي لا يفيد العدد ايضا ولم يقل بل العدد قال الفاضل الشارح
وذلك لوقوع الظن بانه افيد زيادة العدد ولذلك لم يكن يفيد زيادة المقدار و

وفي التحقيق ليس بعدد ملاقية للنقط الاجزاء اذ اكان مقدارها مساويا للمقدار الواحد منها تكون
في الجزء الواحد وح يستحيل ان يقع الامتياز بينها بنفس الحجمية او بشيء من لوازمها اذ لا
يختلف الحجم ولا بشيء من العوارض لانها متساوية النسبة الى جميعها واذ لا امتياز اصلا
فلا تعدد الا ان الشيخ لما لم يكن محتاجا الى هذا البيان لم يجزم بالنفي والاثبات
بل بنى الامر على التجويز واقول عدم الامتياز في الوضع لا يستلزم عدم الامتياز
بالعوارض فان النقط التي هي اطراف انصاف اقطار الدائرة تجتمع عند المركز بحيث
لا امتياز في الوضع ويختلف احوالها العارضة بحسب محاذاتها للخطوط المختلفة و
تكون متعددة في تلك الاعتبارات وفي الخارج ايضا لكن التعدد من لواحق التغاير و
التغاير قد يكون خارجيا وقد يكون ذهنيا وعند التعدد فلا يرتفع الا التغاير الوضعي
دون العقلي فيرتفع التعدد الوضعي دون العقلي فلذلك حكم الشيخ بارتفاع
التعدد على سبيل التجويز [illegible] وان كان لكثرة متناهية منها حجم فوق حجم الواحد
والكثرة الاضافات بينها في جميع الجهات حتى كان حجم في كل جهة فكان جسم
هذا هو القسم الثاني من الاحتمالين المذكورين واراد انه يؤلف من كثرة متناهية
جسما ذو طول وعرض وعمق وذلك يمكن على تقدير ازدياد الحجم بازدياد الاجزاء
وانما يتاتى باضافة بعض الاجزاء الى بعض في الجهات الثلثة حتى يصير المؤلف
طويلا عريضا عميقا فيكون جسما وقوله وكان حجم في كل جهة فكان جسم اي حصل
حجم في كل جهة فحصل جسم وانما قيد بذلك لان الحجم لا يطلق الا على المتصل في الجهات
الثلث والجسم يطلق على ما يكون له مقدار ما مما يمنع المتحيز ان يدخل فيه آخر مثله قوله
الفاضل الشارح ينبغي ان يغير في المتن لفظه وذلك بان يقول والكثرة الاضافات
بينها وبين غيرها في جميع الجهات ولعل هذه الكلمة سقطت من قلم الشيخ او الناسخ
او حذفها الشيخ لدلالة الكلام عليها اقول ليس الى هذا احتماله لا دعاء الاضمار
احتياج لان الهاء في قوله والكثرة الاضافات بينها لا تعود الى الكثرة بل
تعود الى الآحاد التي يعود اليها الضمير في قوله منها والتاليف بين الآحاد انما يحصل

[illegible]

يحصل بالاضافات بينها في الجهات التي يفرض او لا انما يلف للكثرة الاولى في جهة يحتاج للتاليف

في الجهات الاخر الى غير تلك الكثرة وكان الفاضل الشارح فسر الاضافة بالنسبة وفهم

من امكان الاضافات امكان النسب بين الجسم الحاصل من الكثرة المتناهية وبين المولف

من غير المتناهية في جميع الجهات وذلك بعيد عن الصواب لقوله بعد ذلك حتى كان حجم

في كل جهة فان النسبة انما تكون بعد صيرورتها جسما لا قبلها والاصوب ان يفسر

الاضافة بضم بعض الاجزاء الى بعض كما ذهبنا اليه واعلم ان الشيخ لو اقتصر على هذا

القدر لكفاه في مناقضة القائلين بان كل جسم يتالف مما لا يتناهى وذلك لان

الحجم الذي الفه قد تالف حينئذ مما يتناهى لكنه لم يقنع بذلك فنبه على ان الاجسام المتناهية

المقادير لا تتالف مما لا يتناهى اصلا بل يكون نسبة حجمه الى الحجم الذي احاد من متناهية

نسبة متناهي القدر الى متناهي القدر هذا تابع لقوله لو كان لكثرة متناهية

حجم الى قوله فكان جسم والجميع متحد بحيث ليس ... ذهب الفاضل الشارح الى ان قوله فكان

جسم كان نسبة حجمه الى حجم الذي احاد ... قوله متناهي القدر ... موضوعها

الجسم ومحمولها قضية اخرى من قوله كان نسبة حجمه متناهي القدر الى متناهي القدر وليس كان ابطة

والمجموع تال للمقدم المذكور والاظهر ما ذكرناه ولعبارة الكلام الذي تقرير لو كان حجم

الاجزاء المتناهية ازيد من حجم واحد منها وحصل من تناهيها في الجهات جسم كان نسبة

ذلك الجسم الى جسم آخر متناهي القدر مولف من اجزاء غير متناهية نسبة متناهي

القدر الى شيء متناهي القدر واعلم انه لم يعتبر النسبة بين المولف من الاجزاء المتناهية

وبين سائر الاجسام الا بعد ان صيره جسما وذلك لان النسبة لا تقع بين ما لا

يكون من نوع واحد كالجسم والسطح او الخط مثلا لكن ازدياد الحجم يجب ازدياد

التاليف والنظم فيكون نسبة الاحاد المتناهية الى الاحاد الغير المتناهية نسبة متناه

الى متناه وهذا خلف محال هذا استثناء لنقيض تالي المتصلة المذكورة يريد

به انتاج نقيض المقدم وصورة القياس هكذا لو كان الجسم مولفا مما لا يتناهى لكان حجم

المولف من عدد يتناهى من جملة ما لا يتناهى اما ازيد من حجم الواحد او ليس بازيد

منه والثاني بط لانه لا يفيد زيادة المقدار والاول ايضا بط لانه لو كان حجما لكان
نسبة حجم المؤلف من عدد متناه في الجهات الثلث الى حجم الجسم المؤلف مما لا يتناهى
نسبة متناه الى متناه لكنها كنسبة الاجزاء الى الاجزاء فنسبة متناه الى متناه
كنسبة متناه الى غير متناه وهذا خلف محال فليس الاول حقا واذا ابطل القسمان
بطل المقدم وهو كون الجسم مؤلفا مما لا يتناهى بتقييد الدليل اذ اوجب
النظر ان الجسم لا يجوز ان يكون مؤلفا من مفاصل غير متناهية وانه ليس يجب ان
يكون لكل جسم مفاصل متناهية الى ما لا ينفصل فقد اوجب امكان وجود
جسم ليس لا ينتهي الى مفاصل لما ثبت امتناع كون الجسم مؤلفا من اجزاء لا
تتجزى سواء كانت متناهية او غير متناهية ثبت ان جميع الانقسامات الممكنة ليست
بحاصلة في الجسم المفرد بل ثبت ان بعض الانقسام غير منقسم بالفعل مع كونه قابلا
للانقسام فهذا ما اوردناه في هذا الفصل وسماه تنبيها لعدم الاحتياج الى برهان
زائد على ما تقدم وانما اورد القضية الاولى مهملة وهي ان الجسم لا يجوز ان يكون
مؤلفا ولم يقل كل جسم لان انما بيناه بالبرهان في الفصل الثاني هو ان الاجسام المتناهية
الاقدار لا يجوز ان يكون متألفة مما لا يتناهى فقط ولو جاز وجود جسم غير متناهي
القدر لجاز وقوع مفاصل غير متناهية فيه فلما لم يتبين امتناع وجوده بعد
لم يحكم بذلك كليا ولم يحكم ايضا جزئيا لئلا يوهم كذب الكلية فاهملها وسيعيد
الحكم بعد بيان امتناع وجود جسم غير متناهي القدر كليا في الفصل الثالث
انه فان في القضية الاولى لا يجوز ان يكون الذي هو في قوة قولنا يجب ان لا يكون وفي
الثانية ليس يجب ان يكون وذلك لان تركب الجسم من اجزاء غير متناهية ممتنع ان
يكون وغير المتناهية يمكن ان لا يكون فلا جرم حكم في الاولى بالامتناع وفي
الثانية بالامكان العام اقول انه لم يقل في الثانية لا يجب ان يركب الجسم من
اجزاء متناهية مطلقا بل قال لا يجب تركبه من الاجزاء المتناهية التي لا تتجزى
ويدل عليه قوله الى ما لا ينفصل وقد بان امتناع تركبه منها فكان الواجب اذن

اولى ان يقول في هذا القسم ايضا يجب ان لا يكون والصواب ان يقال انه لما قرر في الفصل

الثاني ومن الناس من يكاد يقول بهذا التأليف مكانه ذكر ومن الناس من يجوز هذا

التأليف ثم لما ابطله اورد هاهنا نقيض ذلك وهو الحكم بانه لا يجوز ولما قال في

الفصل الاول ومن الناس من يظن ان كل جسم ذو مفاصل الى آخره ثم لما ابطله

اورد هاهنا نقيضه وهو الحكم بانه لا يجب وبالجملة فالقضية الاولى مهملة كما مر و

الثانية جزئية لان قولنا ليس يجب ان يكون لكل جسم في قوة قولنا ليس يجب ان يكون

لبعض الاجسام ولذلك جعل اللازم منها جزئيا وهو قوله فقد اوجب امكان وجود

جسم وذلك يكفيه بحسب غرضه هاهنا وذكر الفاضل الشارح عليه سؤالا وهو ان امتناع

حصول الانقسامات التي لا تتناهى بالفعل يقتضي الحكم بوجود جسم لا يكون له امتداد

مفاصل في سبيل الوجوب [illegible] الشيخ بعد اوجب امكان وجود جسم ولم يقل فقد

اوجب وجود جسم واجاب [illegible] بان هذا الامكان يحتمل ان يكون [illegible]

فاما بعقول صحيح وذلك لان الممتنع هو حصول ما لا يتناهى من الانقسامات الى ما لا يتناهى

منها فليس بواجب والممتنع فاذن ليس في الوجود جسم يجب ان يكون عديم المفاصل

الا لمانع خارج كالفلك او لزوم [illegible] انه لما سبق الى حدوث الجسم مركبا من الاجزاء

لزم امكان كونه غير مركب ولذلك ذكر الامكان [illegible] كما هو عند الحس

لحسن الحكم بانفصال الجسم واثبات المفاصل على ما ذهب اليه الذاهبان امر عقلي غير حسي

فلما بطل ذلك صح ان الجسم متصل في نفس الامر كما هو عند الحس لكنه ليس مما لا ينفصل بوجه

بل يجب ان يكون قابلا للانفصال [illegible] ووقوع المفاصل اما بفك وقطع واما باختلاف

عرضين قارين فيه كما في البلقة واما بوهم ولذلك [illegible] امتنع الفلك بسببه اي

الجسم الذي حكمنا بكونه عديم الانفصال ليس مما لا ينفصل بل يجب ان يكون قابلا للانفصال

لما مر في الفصل الاول واسباب وقوع المفاصل لا تخرج عن الثلثة المذكورة في الكتاب

لان الانفصال اما ان يكون مؤديا الى الافتراق او لا يكون والثاني اما ان يكون في الخارج او

في الوهم فمثال الاول ما بالفك والقطع ومثال الثاني ما باختلاف عرضين قارين

ومثال الثالث ما بالوهم والفرض ... الحس اذا لم يكن بالفعل اما واما بالقسمة
وجب ان يكون احد وجوه هذه القسمة كالقسمة الوهمية لا يقف الى غير النهاية وهذا
باب لا يمكن التحصيل فيه الطالب والمستبعد يرشده القدر الذي نورده ... لما ابطل
احتمالين من الاربعة المذكورة بقي ان الحق احد الآخرين فاشار ههنا الى بطلان
احدهما بقوله وجب ان يكون احد وجوه هذه القسمة كالقسمة الوهمية لا يقف الى غير
النهاية وتعين الرابع الذي هو مذهب الجمهور من الحكماء ووجود القسمة من الثلثة
المذكورة وانما قال كالقسمة الوهمية لان البرهان المذكور في الفصل الاول لا يفيد
الا القسمة الوهمية وفي الفصل تنبيها لا لتنبيه الحكم فرع على ما تقدم قوله وهذا باب
اي مسئلة الجزء الذي لا يتجزى وما يتبعه من مباحث الحركة والزمان فان اهل العلم قد اطنبوا
الكلام فيهما والمستبعد يرشده القدر الذي نورده اي في هذا الكتاب وفي بعض النسخ
العقد الذي اوردناه ... انك ستعلم ايضا مما عقبه من حال احتمال المقادير
قسمة بغير نهاية ان الحركة عليها والزمان الملتحقة بها وانها تتالف ايضا مما لا ينقسم حركة
ولا زمان ... حصل من المباحث المذكورة ان الجسم الطبيعي متصل في نفسه قابل للقسمة
الى غير النهاية ولزم من ذلك كون الكمية المقارنة بالجسم الطبيعي التي هي الجسم التعليمي الذي
يدل على مغايرته للطبيعي تبدله في الجسم الواحد بحسب تبدل اشكاله ايضا كذلك ولزم
من ذلك كون السطوح التي بها تنتهي الاجسام والخطوط التي بها تنتهي السطوح ايضا كذلك
وجميع ذلك اعني الاجسام التعليمية والسطوح والخطوط هي التي تسمى مقادير والشيخ نبه على جميع
ذلك بقوله فهو قولنا فمن حال احتمال المقادير اذ لم يقل من حال احتمال الاجسام ولم يذكره
صريحا لانه لم يبين وجودها بعد ثم نبه ان حكم المتصلات الغير القارة كالحركة و
والزمان حكم المتصلات القارة وذلك لتطابقهما في العقل فان الحركة في مسافة تنقسم
بانقسامها وكذلك زمان الحركة ينقسم بانقسامها فاذن لا حركة مؤلفة من اجزاء لا
يتجزى ولا زمان وتبين من ذلك ان قسمة الحركة والزمان الى ماض ومستقبل وحال
لا يصح لان الحد المشترك هو نهاية الماضي وبداية المستقبل واحد والمشترك بين المقادير

المقادير لا تتجزى اجزاء لها والا لكان التنصيف تثليثا بل هي موجودات متغايرة لما مر وحدة

بالنوع واذن قد ظهر فساد الحجة المذكورة على اثبات الجزء قد علمت ان

للجسم مقدارا ثخينا متصلا المقصود من هذا الفصل اثبات الهيولى للجسم فالمقدار

بحسب اللغة هو الكمية وبحسب الاصطلاح هو الكم المتصل الشامل للجسم والسطح

والخط والثخن اسم للحشو ما بين السطوح وللامر الذي يقابله الرقة القوام فالثخين

يدل بالاشتراك على ما هو ذو حشو بين السطوح وهو نفس الجسم التعليمي وعلى

ما يقابل الرقيق من الاجسام والمراد ههنا المعنى الاول والاتصال يدل على معنيين

احدهما صفة للشيء لا بالقياس الى غيره وهو كونه بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء

تشترك في الحدود والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم المتصل وعلى الصورة الجسمية المسماة

والجسم التعليمي وقد يقال للجسم عند ما يطلق المتصل على الصورة الجسمية وقد

يقال لهذه الصورة وقد يقال للجسم بحسب ذلك متصل وثانيهما

صفة للشيء بالقياس الى غيره بمعنيين احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار

آخر ويقال لذلك المقدار انه متصل بالثاني بهذا المعنى والثاني كونه بحيث يتحرك بحركة

جسم آخر ويقال لذلك الجسم انه متصل بالثاني والاسم كان بحسب اللغة للذي بالقياس الى

الغير فنقل بحسب الاصطلاح الى الاول ولما تقرر هذا فنقول المقدار في قول الشيخ مقدارا

ثخينا متصلا ينبغي ان لا يحمل على اللغوي لئلا يتكرر المتصل والثخين على ما هو فصل الجسم

التعليمي والمتصل على ما هو فصل الكم المتصل وح يكون المجموع هو الجسم التعليمي لانه كمية متصلة

ثخينة وانما قدم الثخين لانه اعرف فان القائلين بالجزء يعترفون بثخانة الجسم ولا

يعترفون باتصاله ولتقديم الاعرف في الاقوال الشارحة اولى والمقدار الثخين المتصل

اعني الجسم التعليمي هو غير الجسم الطبيعي كما مر وذلك لانه يتبدل في الجسم الواحد بتبدل

اشكاله كالشمعة التي تجعل تارة كرة وتارة مكعبة مثلا والمقدار عارض للجسم ويكون

معنى قول الشيخ قد علمت ان للجسم الطبيعي شيئا هو الجسم التعليمي وانما قال قد علمت ذلك

مع ان اثبات الجسم التعليمي غير مذكور في الكتاب لانه ثبت بالبرهان كون الجسم متصلا

في نفسه كما هو عند الحس وكان كونه ذا كمية وفي اتخاذه امرا ثابتا غير متنازع فيه ولا يحتاج
في البرهان ومجموع هذه المعاني هو كون الجسم ذا كمية وثخانة واتصال هو كونه ذا جسم تعليمي
فاذن قد علمت ثبوت ذلك للجسم فان قيل لم يعرف ان الجسم شيء مغاير لهذه الامور
فانه ما لم تعرف مغايرته لها لم يمكن اثبات مادة له فنقول كونه موجودا لا في موضوع هو جوهريته
او فصل مشير له وهو مغاير لهذه الامور وكونه ذا ثخانة لكن يمكن ذا حجم جسم
تعليمي امر غير جوهريته وهو فصل الذي يخصص به جوهريته وانه قد يعرض له الانفصال
والانفكاك الانفصال اعم من الانفكاك كما مر ذكره فان الفاصل الذي جزء
نقطة فيه المفيدة لجزئية الحكم عن الافلاك اقول هذا غير مستقيم لان الافلاك قد
نعرض لها الانفصال بانه معاينة اعني الوهمي وحسن ذلك بينا ولما هذا البرهان
على ما سنحرر بيانه فالصواب ان يقال انه جعل الحكم جزئيا لان بعض الاجسام من الفلكيات
وغيرها غير منفصل لا لكونه غير قابل للانفصال بل لعدم اسباب الانفصال الخارجي فيه
ولعدم اعتبار انفصاله بالوهم وذلك واجب لامتناع حصول جميع الانفصالات
الممكنة فيه دائما ونعلم ان المتصل بذاته غير القابل للاتصال والانفصال قبولا
يكون هو بعينه الموصوف بالامرين جميعا يريد بالمتصل بذاته هنا الصورة الجسمية
التي من شانها الانفصال لذاتها والقابل هو كونها بحيث يلزمها الجسم التعليمي فذلك
الامتداد الذي هو في الشمعة حال كونها كرة ومكعبة ومشكلة باشكال والدليل على
ان اسم المتصل قد يطلق على هذه الصورة قول الشيخ في الشفاء فصل في ان المقادير
اعراض بهذه العبارة اما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة
ولو حمل المتصل بذاته هنا على الجسم التعليمي الذي هو المقدار لكان البرهان على اثبات
الهيولى لجالة الا ان الحق ما ذكرناه اولا ويريد بالقابل للاتصال والانفصال الهيولى
وانما قيد المتصل بالذات لان المادة ايضا متصلة ولكن بغيرها اعني بالصورة وانما قيد
القابل للاتصال والانفصال بقوله قبولا لا يكون هو بعينه الموصوف بالامرين لان الذي هو القابل
للاتصال والانفصال هي بالحقيقة ومن حيث المعنى للذي يقبلهما ويكون هو بعينه الموصوف

الموصوف بها وهو المادة لا غير ودقق بالمجاز ومن حيث اللفظ الذي يطلق عليه احدهما ونقيضه
بطريانه فلا يكون موصوفا بالطارئ كالصورة التي تقدم هو تهيؤها الا انتقاليه عند طريان
الانفصال فلا يكون من بعينها موصوفة بالانفصال فان الاتصال لا يقبل الانفصال ولا
الاتصال لانه لو قبل الانفصال لكان الشيء قابلا لعدمه ولو قبل الاتصال لكان الشيء
قابلا لنفسه فاذن قوة هذا القبول غير وجود المقبول بالفعل وغير هيئته وصورته
قوة الشيء بمعنى امكان وجوده وامكان وجوده ووجوده متقابلان والمغايرة
بين قوة الانفصال قبل وجوده اعني الاتصال وبين وجود الانفصال المنافي للاتصال
ظاهرة والموصوف بتلك القوة ليس هو الاتصال على ما سبق فهو غير الاتصال
قابل للاتصال والانفصال وهو [illegible] المقبول بهيئتها اعني الصورة الجسمية وهيئته الشكل
التابع لوجودها وصورته الجسمية التعدد اللازم لها فانه كالصورة للصورة الجسمية وهذا
ايضا يدل على ان الشيخ [illegible] بالصورة الجسمية دون [illegible]
الفاضل الشارح قوله فاذن قوة هذا القبول غير وجود الصورة الجسمية ليس [illegible] القوة
وذلك [illegible] بعض الاجسام يحدث له الانفصال فيقتضي [illegible] قابله وكل ما يحدث
فقوة حدوثه حاصلة قبل حدوثه وكل ما هو حاصل قبل الشيء فهو غير ذلك الشيء [illegible]
فاذن قوة القبول قبول ذلك الشيء غير وجود ذلك المقبول وانما اعتمد على المقدمة
الاولى لوضوح الباقيتين ثم ان اثبات المادة لا يمكن الا بهذه الحجة لانا لو قلنا
الجسم المتصل قد يعرض له الانفصال ولا بد لذلك الانفصال من محل وليس محله الاتصال
فلا بد من شيء آخر كان غير صحيح لان الانفصال عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل
والامور العدمية لا تستدعي محلا ثابتا فلا بد من بيان مغايرة قوة الانفصال لنفس
الانفصال بتلك المقدمات ثم بيان انها ثبوتية فانها من الامور الاضافية التي
تستدعي محلا [illegible] ان ذلك المحل ليس هو الاتصال بل شيء آخر هو الهيولى
واقول في هذا الكلام موضع نظر لان اعدام الممكنات ليست اعداما صرفة فهي تستدعي
محالا ثابتة كالممكنات والانفصال لما كان عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل

[illegible]

[illegible]

على ما قال فقد ثبت محله وهو الذي من شأنه ان يتصل والحق ان مراد الشيخ من ذكر معنى قوة الانفعال للانفصال في كلامه هو ادخال ما لا ينفصل بالفعل في الاحتياج الى القابل لكن البرهان كلما وايضا التنبيه على وجود القابل للانفصال قبل طريانه وبعده اذ لا بعده لئلا يتوهم ان الاستدلال بوجود الانفصال على وجود القابل له فيظن انه انما يحتاج حال الاحتياج اليه من غير ان يستمر وجوده وتلك القوة ليست ما هو ذات المتصل بذاته الذي عند الانفصال يعدم ويوجد غيره وعند عود الاتصال يعود مثله متجددا المتصل فانه ما دام موجود الذات هو ذو اتصال واحد معين ثم اذا طرأ الانفصال زال ذلك الاتصال الواحد المعين فينعدم ذلك المتصل وحصل اتصالان آخران بالشخص ومتصلان آخران بحسبهما فهو عند الانفصال قد تعدم ووجد غيره وعند عود الاتصال يعود مثله ولا يعود هو بعينه لان اعادة المعدوم ممتنع فاذن الشيء الذي فيه قوة الانفعال الباقي في الاحوال جميعا هو غير المتصل بذاته وهو الهيولى وتلخيص هذا البرهان انا نقول الماهية للجسم لا تخلو عن الاتصال فانه بذاته قابل للانفصال حال كونه متصلا ووجود قبول الانفصال حاصل له حال اتصاله ونفس الاتصال ليست بقابلة للانفصال على وجه تكون هي مع كونها اتصالا موصوفة بالانفصال فاذن للجسم شيء غير الاتصال يقوى على قبول الانفصال وهو الذي ينفصل ويتصل مرة بعد الاخرى فهو الهيولى واعلم ان الاهم في هذا المبحث الباب ان نعلم انه لا يمكن ان يكون الاتصال والانفصال عرضين متعاقبين على شيء هو موضوع لهما وهو الجسم كما سبق الى اوهام المتشككين في وجود المادة وذلك لان ذلك الشيء يجب ان يكون في ذاته غير متصل ولا منفصل حتى يمكن ان يكون موضوعا للاتصال والانفصال فهو لا يكون من حيث ذاته بحيث يتميز فيه الابعاد فلا يكون جسما البتة بل هو المسمى بالمادة ولا بد من انضياف شيء ما متصل بذاته اليه حتى يصير جسما فذلك الشيء هو الصورة والمجموع هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصال والذين يجعلون المتصل عرضا على الاطلاق يقولون ان كون الجسم متصلا في نفسه امر زائد

ذاتي مقوم للجسم والجوهر لا يتقوم بالعرض وايضا ينبغي ان يعلم ان الوحدة الشخصية والتعدد
الذي يقابلها ايضا لا يعرضان للمادة الا بعد تشخصها المستفاد من الصورة فيتوقف
على احوال الشبهة المبنية على اتصاف المادة بالوحدة او التعدد حسبما ذكره الفاضل
وغيره بعد كقولهم لو كان تعدد الجسمية بعد وحدتها مقتضيا لانعدامها وايجاد
مادة توجد في الحالين لكان تعدد المادة بسبب الانفصال بعد وحدتها مقتضيا
لانعدام المادة الاولى وايجاد مادة اخرى ويتسلسل الى غير ذلك من الشبه و
ذلك لان المادة الموجودة في الحالين غير موصوفة بنفسها بوحدة ولا تعدد بل انما تتصف
بهما عند تعاقب الصورة والاصل انه قد عرض الشيخ باقامة حجة على عدم الهيولى
وهي ان الهيولى لو تقدر تجردها [illegible] على سبيل الاستقلال فان
كان حلول الجسمية فيها [illegible] وايضا لم تكن [illegible] بالجملة او اخر الجسمية [illegible]
للجسمية [illegible]
التبعية فان كانت [illegible] ان الجسمية [illegible]
حصول الجسمية المختصة بجهة فيها [illegible] متحيزة
فان ما لا يتحيز على سبيل الاستقلال في العرض [illegible] لا يكون متحيزا بالانفراد بل
ربما يتحيز بشرط حلول العرض فيه [illegible] من ذلك [illegible] لذلك العرض
ولعلك تقول ان هذا انما يلزم فيما يقبل الفك والتفصيل
وليس كل جسم كذلك فيما حسبك هذا هو الوهم وتقريره ان يق انكم استدللتم
بامكان وجود الانفكاك والانفصال بالفعل في بعض الاجسام على كونه مقارنا
للقابل وذلك لا يقتضي وجوب كون جميع الاجسام مقارنا للقابل فان منها ما
لا يقبل الفك والتفصيل بالفعل كالفلك وغيره من الاجسام الصلبة الصغيرة وان
كان قابلا له بحسب الوهم فان خطر هذا ببالك فاعلم ان طبيعة الامتداد
الجسماني في نفسها واحدة هذا هو الشبه المزيل لذلك الوهم وهو يتذكر مفهوم

الامتداد الجسماني الذي هو الصورة الجسمية المتصلة في ذاتها التي لا يعتبر معها الامتداد
عند وجود الانفصال لا في الخارج ولا في الوهم ثم تبين ان كل ذي حجم يجب ان يكون عن
المادة وجب القبول للانفصال ولو في الوهم فانه مع استحضار وجوب هذا الحكم
على هذا الامتداد يمتنع ان يحكم بكون شيء من الاجسام غير مقارن لما يقبل الفصل والوصل
العارضين في الوجود او الوهم له وذلك يتساوى الجميع في هذا المعنى ولا ينافيها
فيما لا يتعلق بهذا المعنى لكون بعضها ملكيا وبعضها عنصريا وما يجري مجراه ... واعلم
ان الامتداد المذكور قد يمكن ان يؤخذ من حيث هو عام وكلي جنسا كان او نوعا
وقد يمكن ان يؤخذ من حيث هو خاص وجزئي وقد يمكن ان يؤخذ من غير اعتبار شيء
من ذلك كما سبقت الاشارة اليه في النهج الاول وانما يمكن اذا اخذ وحده موجودا
في الخارج لا شك في وجود ما اشير اليه ... واشار اليه بقوله طبيعة الامتداد
فان الطبيعة يعني التي انما تؤخذ كذلك كما مر ... انما هي من حيث هو طبيعة شيء
واحد في نفسه ومغاير لسائر الطبائع ... وغناها عن القابل والحاجة
اليه متشابهة ... وذلك لان الشيء المأخوذ من حيث هو كذلك لا يمكن ان يختلف الحكم عليه
بالامور المتقابلة معا اي اختلف فقد اختلف لكونه مأخوذا مع امور يقتضي
الاختلاف ... واذا افتقر بعض احوالها حاجتها الى ما تقوم فيه عرف
ان طبيعتها غير مستغنية عما تقوم فيه ولو كانت طبيعتها طبيعة ما يقوم بذاته حيث
كان لها تلك الطبيعة ... اي اذا صار بعض احوالها وهو امكان طريان الانفصال
عليها وامتناع وجودها مع الانفصال معرفا لكونها محتاجة الى قابل تقوم تلك
الطبيعة فيه عرف ان تلك الطبيعة محتاجة الى القابل حيث كانت ولو كانت
طبيعتها مستغنية عن القابل لكانت مستغنية حيث كانت ... لانها طبيعة نوعية
محصلة تختلف بالخارجات عنها دون الفصول ... قد بينا ان الطبيعة يمكن ان تعتبر
مادة ويمكن ان تعتبر جنسا ... وان هذه الطبيعة الموجودة ليست جنسا لانها ليست موقوفة

في على ما يضاف اليها محصلا اياها ولا مادة لانها مقولة على الامتدادات الفلكية
والعنصرية وغيرهما فهي اذن نوعية محصلة وانما يتقوى نوعيته ولم يقل نوع لانها
تتقوم نوعا بانضياف معنى العموم اليها فهي وحدها لا تكون نوعا بل تكون نوعية وانما
ذكر اصلا انها بالخارجيات دون الفصول مع كون الطبيعة النوعية لا محالة كذلك لان التي
الذي يختلف بالفصول وهو الجنس كالحيوان مثلا يكون مقتضيا لبعض الصور التي كالضحك
الضحك وهو عنده لحصوله بفصله الناطق ولا يكون مقتضيا لسائر الصور له فكان هذا
الكلام جواب عن ايراد بعض للحكم المذكور وهو لزوم كما كانت الحيوانية مقتضية
للضحك في الانسان فقد عن غيره من سائر الحيوانات فلم لا يجوز ان يكون الامتداد الجسماني
مقتضيا لوجود القابل فيما قبل الانفكاك وقد عن غيره من الاجسام فاجاب عنه
بان الامتداد الجسماني الموجود طبيعة نوعية محصلة لا تختلف بالخارجيات فهو ان
اقتضت شيئا اقتضته مع جميع ما يخالف عنها في جميع الاحوال كما في الطبيعة
التي هي طبيعة جنسية غير محصلة ولذا لم تقتض شيئا من ذلك غير محصلة ثم اذا
تحصلت بشيء انضاف اليها وتحقق وجودها المحصل فان اقتضت شيئا
مع ذلك الشيء النوع الحاصل عنه لم يقتضه مع غيره لانه مع غيره ليس ذلك المحصل
والفاصل الشيء اورد الشك الاول في ان الجسمية طبيعة نوعية واحدة ليس ما فيها
غير معلومة والاشتراك في اللوازم لا يقتضي الاشتراك في الملزومات وما هو الوجود
الذي يقتصر في الوجه لكون ذاته غير المادة والشك لا يعتبر ذلك وثانيا بان الحكم
بحلول بعض الجسمانيات في محل لا يقتضي وجوب الحلول في بعض صحته فاذن يمكن ان لا يحل
من البعض الآخر والجواب عن الشك الاول ان احتياج الى القابل انما يقتضيه
الامتداد من حيث كونه متصلا بذاته قابلا للانفصال والمتصل بذاته لا يختص بحد
القدر معلوم ومشترك ومقتضى للحكم وفيه كفاية ولا حاجة بنا الى ما عداه مما لا نعلمه وعن
الثاني فقد ان الوجود ليس من الطبائع الجنسية والنوعية على ما سيجيء بيانه وعن الثالث
ان الطبيعة المذكورة تقتضي وجوب الحلول لما مر لا الامكان المحتمل لعدم الحلول و

الشكوك التي اوردها على كون الطبيعة الجنسية مقتضية لشيء في بعض الصور دون غيرها بخلاف
النوعية متعلقة بسوء اعتبار الكليات ونحن مراعات ما ذكرناه فلا فائدة في التطويل
بالاعادة او لعلك تقول ليس الامتداد الجسماني الواحد بقابل
للانفصال البتة وانه انما يقبل الجسم المركب من اجسام بسيطة لا انتهى فيها للانقسام الا
الذي يقع بحسب الفرض والاوهام وما يشبههما اه قد ذكرنا في صدر النمط ان
الاجسام اما مفردة واما مؤلفة وذكرنا المذاهب في الاجسام المفردة بحسب الاحتمالات
الاربعة وبعد حكم المؤلفة فنقول من المذاهب المتعلقة بهذا الموضع في الاجسام المؤلفة
مذهب ينسب الى بعض القدماء كذيمقراطيس وغيره وهو قولهم ان الاجسام المشاهدة
ليست بسائط ... الا انها مرتبة من بسائط صغار متشابهة الطبع في
غاية الصلابة وتألف البسائط انما يكون بالتماس والتجاور فقط والجسم الواحد البسيط
الواحد منها لا ينقسم فكاً اصلا وينقسم وهما بالحجة المذكورة ومقاديرها في الصغر و
الكبر والشكل ربما مختلفة وربما زعم بعضهم انها مقاديرها متساوية وقد مال الشيخ
ابو البركات البغدادي الى مثل هذا القول في الاجزاء وحده وذكر الفاضل الشارح
ان ذيمقراطيس ذهب الى ان تلك البسائط كرية الشكل وفيه نظر لان الشيخ حكى في الفن
الثالث من طبيعيات الشفاء انهم يقولون انها غير مختلفة الا بالشكل وان جوهرها
جوهر واحد بالطبع وانما تصدر عنها افعال مختلفة لاجل الاشكال المختلفة وذكر
ان بعضهم جعل اشكال المجسمات الخمسة المذكورة في كتاب اقليدس اشكال العناصر
والفلك ومنهم من خالفهم في ذلك وذكر اختلافات كثيرة لهم لا فائدة في ايرادها
وبالجملة هذا المذهب هو بعينه مذهب مثبتي الاجزاء الا ان مثبتة الاجزاء ...
وفي تجويز الانقسام الوهمي عليها ووجه تعلقه بهذا الموضع ان الحجة المذكورة في نفي
الاجزاء انما اقتضت كون كل ذي حجم قابلا للانقسام الوهمي ولكن ليس يوجب
ان يكون كل قابل للانقسام الوهمي قابلا للانفكاك وكانت الحجة المذكورة في اثبات
الهيولى مبنية على كون الامتداد قابلا للانقسام الانفكاكي فاذن لو كانت

كانت البسائط غير قابلة للانفكاك بل انما يتصل بالكسر وينفصل بزوال الكسر لكانت
اثبات المادة بالحجة المذكورة متعذرا فهذا الوهم هو هذا المذهب والاستبداد
الجهات الواحدة الذي ذكره الشيخ هو الذي يسميه اصحاب هذا المذهب جسما بسيطا واحدا
فان خطر ببالك فاعلم ان القسمة الوهمية والفرضية او الواقعة بحسب اختلاف
عرضين قارين كالسواد والبياض في البلقة او مضافين كاختلاف محاذاتين
او موازاتين او مماستين تحدث في المقسوم اثنينية ما تكون في المقسوم طباع
كل واحد من الاثنين طباع الآخر وطباع الجملة وطباع الخارج الموافق في النوع
وما يصح بين كل اثنين منها يصح بين اثنين آخرين فيصح اذن بين المتباينين من
الالتصاق الرافع للاثنينية الانفكاكية ما يصح بين المتصلين وبين المتصلين
من الانفكاك الرافع للاتحاد الاتصالي ما يصح بين المتباينين هذا هو تتمة
المزيل لهذا الوهم وهو بعينه التشبيه المذكور في طباع تلك البسائط بعينهم وذلك
لان الطبيعة المتشابهة انما تقتضي حيث كانت شيئا واحدا او اشياء متعددة ما يجري الواحد
الوهم من حيث الطبيعة تقتضي بالعين سائر الاجزاء وما يقتضيه الخارج عن الكل
الواقع في تلك الطبيعة لاشتراك الجميع فيها وكيف لا وذلك يشارك جميع هذه الاربعة
اما في الامتناع عن قبول الانفصال والاتصال او في جواز قبولهما والاول باطل
الفساد فالثاني حق فان قيل لعل البعض يمتنع عن قبول ذلك بسبب شيء يقارنه قلنا
لا نزاع في ذلك وقد ذهبنا الى القول في الفلك انما المقصود هو امكان طريان الفصل
والوصل على الاجسام المفروضة من حيث طبيعتها المتفقة وذلك يكفينا في
اثبات المادة والشيخ قد حصر القسمة الفرضية والتي باختلاف عرضين با
لذكر لان اصحاب هذا المذهب يجوزونها على تلك البسائط بخلاف الفكية وقسم
التي باختلاف عرضين اضافيين لان ما يكون بسبب عرضين قارين ولا ما يكون
بسبب عرضين اضافيين واراد بالقار ما للموضوع في نفسه وما لا فيه ما للموضوع
بحسب قياسه الى غيره وانما بسط القول في ذكر اقسام لان الجميع مما يجوز فيه

[illegible]

بيّن ان كل قسمة من هذه القسمة الثنائية في العموم ويكون بعد القسمة طباع كل واحد
من ذينك الاثنين وطباع مجموعهما قبل القسمة وطباع ما يخرج عنهما مما يوافقهما
في النوع والماهية غير مختلف فما تقتضيه وانما قال طباع كل واحد ولم يقل طبع
كل واحد لان الطباع اعم من الطبع وذلك لان الطباع يقال لمصدر الصفة الذاتية
الاولية لكل شيء والطبع قد يخص بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه اولا
وبالذات من غير ارادة ثم ذكر انه يلزم من ذلك ان يكون حكم المتباينين في قبول
الاتصال حكم المتصلين وحكم المتصلين في قبول الانفكاك حكم المتباينين
اللهم الا ان عائقا خارجا عن طبيعة الامتداد لازما او زائلا هو ما اشرنا الى
ان بعض الاجسام يمتنع عن قبول الفصل والوصل بسبب خارج عن طبيعة الامتداد
مقارن له ويكون لازما كما في الفلك او زائلا كما في الاجسام الصغيرة الصلبة مثلا وكانه
جواب لسؤال من يتوهم ان هذا البيان يقتضي ان يكون الفلك متصلا بغيره كما بالاجزاء المأخوذة منه مثلا ومنفكا
عن العنصر ولا يجوز انفصال الجزء منه واتصالها بالعنصر مع اشتراك الجميع في
مفهوم الامتداد فلم لا يجوز ان يحصل في تلك البسائط المذكورة فيقال انما يدفع
ذلك لمانع وهو ان الصورة النوعية امر مقارن للامتداد الجسماني
مانع اياه عن قبول الانفصال والاتصال بالغير وانتم فرضتم البسائط متشابهة
الطبايع فاذن لا مانع لها من حيث هي عن الانفصال والاتصال وبعد هذا
العائق اذا كان لازما طبيعيا كان لا تتشخص بالفعل ولا يحصل من اشخاص تلك الطبيعة
بل يكون نوعه في شخصه معناه ان كل نوع مادي يستلزم لما يمنعه عن الانفصال بحسب الطبيعة
فمن المستحيل ان يتعدد اشخاصه في الوجود اي لا يكون في الوجود منه الا شخص واحد وهذا
معنى ان نوعه في شخصه وذلك لانه لو وجد منه شخصان لكانا متساويين في الماهية وكان
كل واحد منهما قابلا للانفصال والانفكاك عن الآخر منهما مع وجود المانع عنه هذا خلف
وهذا الحكم كما ترى في العلوم الطبيعية في آخر الكلام الى ذكره انشاء الله تعالى
واعترض الفاضل الشارح بان حجة الشيخ مبنية على ان الاجسام متساوية في الماهية وهو

في الفرق بين الطباع والطبيعة

واعلم ان انفكاك الشخص ... ليس معناه الا ان كل جسم ... فرض ... يلزم ... الوهم ... وذلك وهو حكم صحيح ... الوهمية والانفصال ... ان هذا الحكم انما ... الامر الحد ... يمكن ... الا اذا نظر ... الجسمية ... فلا جسم ... نفس الامر وهو امكان ... الانفصال ... مشتمل على ... خارج ... المادة وهو ... [illegible]

وهو ممنوع لما ذكره من قبل وذلك سهو منه لان الشيخ بن حجته على ما تلوه من كون
البساطة منافية للطبع واعترض ايضا بان الامتدادات الجسمية غير باقية عند
عند الانفصال ومتجددة عند الاتصال فهي امور متشخصة ولعلها تمنع الماهية
المشتركة عن فعلها وجوابه انا سلمنا لكن وقوع الاختلاف بسبب الموانع ممكن
واورد اعتراضات اخر تركنا ذكرها هذا وكل نوع يحتمل لان يكون له
اشخاص كثيرة فعائق عن ذلك عائق لازم طبيعي فانه لا يوجد للاشخاص المحتملة
لان يكون لذلك النوع الشخصية ولا كثرة تعرض بل يكون نوعه في شخصه اي لا
يوجد ذلك النوع الا شخصا واحدا وكون ذلك النوع شخصية او كثرة لا شخاص
ذلك النوع والعائق عنه لازم هذا الفصل في بعض النسخ ويوجد
في بعضها مترجما بالاشارة وفي بعضها بالتنبيه وبعضها بلا ترجمة وتشبه انه
كان حاشية فاثبت في المتن سهوا وذلك انه تقرير للمسئلة المذكورة معنى
ظاهر قال الفاضل الشارح فرض كل منه اما لم يكن بعض صورها مانعة عن الشركة
واذا لا يحصل منها الا شخص واحد او لا يكون فاذا يكون تشخص المتشخص الذي يحصل
منها في الوجود زائدا على الماهية لكن لذا زائدا كان لازما لم يحصل منها الا شخص
واحد لا يحصل الا كذلك واذا فيلزم الخلف وفي تقييد هذه القسمة نظر لان
الماهية المعقولة لا يكون بعض صورها مانعة عن وقوع الشركة الا اذا اخذ بالماهية غير
ما اصطلحوا عليه اليس قد بان لك ان المقدار من حيث هو مقدار او
الصورة الجرمية من حيث هي صورة جرمية مقارنة لما تقوم معه ويكون صورة فيه
ويكون ذلك هيولى وشيئا هو في نفسه لا مقدار ولا صورة جرمية له وليس بين
من الهيولى الاولى فاعرفها ولا تستبعد لئن لا يختص في بعض الاشياء قبولها لقدر
معين دون ما هو اكبر او اصغر منه يريد بيان صحة وجود التخلخل والتكاثف
الحقيقيين قال الفاضل الشارح هذه المسئلة تفريع على اثبات الهيولى واذا لم يكن
بيان مقومات الجسم المقصود في هذا النمط تماما ترتيبا والمشهور عند الجمهور ان التعلم

بيان امكان التخلخل والتكاثف الحقيقيين

بتحلل

لا يصير صغيرا الا اذا كان اجزاؤه متفرقة فتندمج او يتحلل بعض الاجزاء وينفصل او يقال لا يصير عظيما الا بالعكس وغير هذين الوجهين عندهم مستبعد جدا فاراد الشيخ ازالة
ذلك الاستبعاد ببيان كون الهيولى غير متقدرة في نفسها وكون المقادير اليها
متساوية النسب فان ذلك يقتضي تجويز تبدل المقادير عليها فيصير العظيم صغيرا
وبالعكس وهذا لا يفيد القطع بوجود التخلخل والتكاثف لان هيولى الفلك
ايضا بهذه الصفة مع امتناعهما الاستبعاد ولذلك ذهب الشيخ عن الخلو عن
مقداره المعين بسبب تقارن كها بل يفيد التجويز وازالة الاستبعاد ولذلك قال
الشيخ ولا تستبعد واحترز عن الفلك بقوله لانه لا يختص في بعض الاشياء
ويوجد في بعض النسخ بعد قوله ولا صورة جرمية له بعينه ولكن هذه الهيولى
الاولى وفيه ما لا يلزم مادة كل مركب تكون هيولاه وان كان جسما
يحسن يكون متحققا عندك لانه لا يمتنع بعد في ملاء او خلاء لانه جاز وجود لا غير النهاية
هذه مسئلة شاهرة الابواء وهي احدى المقاصد في العلم الطبيعي وهي اتم مبدا المسائل
اخر منها مسئلة اثبات محدد الجهات كما سيأتي بعد وهي ايضا من الطبيعيات ومنها
مسئلة بيان امتناع انفكاك الصورة وما يتبعها اعني المقدار عن الهيولى و
هي من علم ما بعد الطبيعة وليبان هذه المسئلة اوردها هنا وقد دل بقوله
كيف لا يكون متحققا عندك على انها احد المطالب الكلية قال الفاضل الشارح
لما بين الشيخ ان الجسم مركب من الهيولى والصورة اراد بعد ذلك ان يبين امتناع
انفكاك الصورة عن الهيولى برهان صورته ان كل جسم متناه وكل متناه متشكل
فالجسمية لا تنفك عن الشكل والشكل لا يحصل الا مع المادة فالجسمية لا تنفك عنها
من جهة عول عليها الافلاطن في ان الابعاد لا تفارق عن المادة فان الشيخ
حكى عنه في الفصل الثاني من سابعة الهيات الشفاء انه ليس يجوز ان يكون بعد قايم لا في
مادة لانه اما ان يكون متناهيا او غير متناه والثاني باطل لوجود بعد غير متناه
واذا كان متناهيا فانحصاره في حد محدود وشكل مقدر ليس الا لانفعال عرض

عرضا لها من خارج لان النفس طبيعته ولن تشغل الصورة الا باذنها فتكون مفارقة
وغير مفارقة وهذا مما لم قال في هذه المسئلة غرض اثبات تناهي الابعاد
مبنية على اربع مقدمات الاولى انه لو كانت الابعاد الغير المتناهية لولم يكن ممتنعه
لصح ان يخرج من نقطة واحدة امتدادان غير متناهيين لا يزال البعد بينهما
يتزايد كساقي مثلث يمتدان الى غير النهاية والثانية انه يجوز ان يوجد
بينهما ابعاد تتزايد بقدر واحد من الزيادات مثلا يكون البعد الاول ذراعا
والثاني زايدا عليه بنصف ذراع والثالث زايدا على الثاني بنصف ذراع
وهلم جرا وينبغي ان يكون الزيادات بقدر واحد ليصير البعد المتزايد منهما
المشتمل على تلك الزيادات غير متناه فان الطول اذا زاد اذا نصفنا
خطا وجعلنا احد نصفيه اصلا وزدنا عليه نصف النصف الآخر ثم نصف
النصف الثاني وهلم جرا الى غير النهاية وهذا غير ممتنع يجب النقص بسبب
احتمال كل مقدار للانقسامات الغير المتناهية فاذن كانت الزيادات
لا يمكن ضمها الى الاصل غير متناهية والاصل متزايد لا الى نهاية مع انه
لا ينتهي الى مساواة ضعف الاول المنتصف وينبغي ان يكون الزيادات
اذا كانت متناقصة لا يلزم من كونها غير متناهية ان يصير المزيد عليه غير متناه
اما اذا كانت بقدر واحد او كانت متزايدة فالمطلوب حاصل ولما كان المثل
موجودا في الزايد اختار الشيخ المثل الذي لا ينافي حصول الزايد الثالثة
انه يجوز ان يفرض بين الامتدادين هذه الابعاد المتزايدة بقدر واحد
الى غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات غير متناهية على اول التفاوت
تفرض بغير النهاية الرابعة ان كل زيادة توجد فانها مع المزيد عليه قد توجد
في واحد فكل بعد اخذته وجدت جميع الزيادات التي دونه موجودة فيه
ثم نرجع الى المتن فنقول انا قد بدلنا فيصدر الفصل بقوله ان جاز وجوده لان
الكلام عنده ممتنع الوجود فلا يصح وصفه بكونه متناهيا ليصح ان

[illegible]

لو ثبت وجه كان متناهيا قوله والا فمن البين انه لو لم يفرض امتدادان غير متناهيين
من مبدء واحد لا يزال البعد بينهما متزايدا هو بيان المقدمة الاولى ومن البين انه
لم يعرض منها ابعاد متزايدة بقدر واحد من الزيادات اشارة الى المقدمة
الثانية قوله ومن البين انه لم يعرض منها هذه الابعاد الى غير النهاية فيكون هناك
امكان زيادات على اول تفاوت يعرض بغير نهاية اشارة الى الثالثة
قوله ولكن كل زيادة توجد فانها مع المزيد عليه توجد في بعد واحد اشارة الى
المقدمة الرابعة قال ثم شرع في تركيب الحجة عنها قوله وانه زيادات
امكنت فيمكن ان يكون هناك بعد يشتمل على جميع ذلك الممكن يشرع في الحجة
ومعناه كل واحدة من زيادات يمكن وجودها فانها يمكن ان يشتمل عليها بعد وتبين
هذه القضية بقوله والا فيكون امكان في نوع الابعاد الى حد ليس للزايد عليه امكان
اقول ويحتمل ان يكون قوله وانه زيادات امكنت متعلقا بالحجة مقدمة رابعة
اي واية زيادات امكنت اذا اخذت معا فانها انما يكون موجودة مع المزيد
عليه في واحد ويكون قوله فيمكن ان يكون هناك بعد يشتمل على جميع ذلك الممكن
قضية متعلقة بقوله ولان كل زيادة فيكون هذا القائم جوابا لذلك الكلام
فيكون تقدير الكلام ولكن كل واحدة من الزيادات وكل مجموع منها موجود
في بعد فاذن يمكن ان يوجد بعد يشتمل على مجموع الزيادات الممكنة الغير المتناهية
وعلى الوجه الذي فسره الشارح لا يكون للام التعليل في قوله ولكن معنى ولا
لايراد لفظة لكن وجه قال في تركيب البرهان ان بقي اما ان يكون هناك بعد
واحد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية او لا يكون والثاني باطل لانه لا يخ
اما ان يوجد بين الامتدادين بعد لا يوجد فوقه بعد آخر او لا يوجد والاول
يوجب انقطاعهما مع فرض اللانهاية وهو باطل والثاني يقتضي ان لا يكون
هناك زيادة الا وهي حاصلة في بعد آخر فاذن صدق على كل زيادة انها حاصلة
في بعد ومتى صدق على كل واحدة انها حاصلة في بعد صدق على المجموع انه حاصل

لم يحصل في بعد فاذن وجب ان يوجد بين الامتدادين بعد يشتمل على الزيادات الغير
المتناهية مع كونه محصورا بين حاصرين هف فثبت ان القول بلا نهاية الابعاد
يؤدي الى اقسام كلها باطلة فان وجميع هذه المقدمات جلية الا مقدمة واحدة
وهي قولنا لما كان كل واحدة من تلك الزيادات حاصلة في بعد وجب ان يكون الكل
حاصلا في بعد فان للذاهب ان يطالب عليه بالدليل وهذه المقدمة لن امكن اثباتها
بالبرهان استتم البرهان والا سقط واقول وانه لم يجعل كون الكل حاصلا في بعد
معللا بكون كل واحد حاصلا في بعد فقط بل جعله معللا بكون كل واحد وكل مجموع يمكن
ان يوجد ايضا حاصلا في بعد والفاضل الشارح لما جعل قوله وايضا زيادات الخ غير
متعلق بالمقدمة الرابعة حصل له من تفسيره المذكور ان البرهان على وفق تقريره
مقدمة غير جلية واما على الوجه الذي قررناه فليس كذلك لانه اذا اثبت حصول تلك الزيادات في بعد
ونتحقق كل مجموع موجود في بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب
حصوله ايضا في بعد وتحقق ثم لما كانت هذه القضية اعني الحكم بوجود بعد يشتمل على جميع
الزيادات غير بينة قصد اثباتها بابطال نقيضها وهو قوله والا فيكون امكان
وقوع الابعاد الى حد ليس الزايد عليه امكان فهي المراد منه بان الحج الذي
يلزم من عدم بعد يشتمل على جميع الزيادات والغرض انه لو لم يوجد بعد يشتمل على جميع
تلك الزيادات لوجب ان يكون هناك بعد لا يحصل ما فيه من الزيادة في بعد آخر
وح فلا يوجد بعد فوق ذلك البعد فيكون امكان الابعاد المفروضة بينهما محدودا
بحد معين لا يمكن ان يوجد ما هو ازيد منه   فيكون انما يكون وجود البعد المشتمل على محدود
من جملة غير المحدود الذي في القوة يعني يلزم من ذلك ان لا يوجد بعد مشتمل الا على
محصور متناه من جملة الابعاد الغير المتناهية التي هي موجودة بالقوة   فيصير البعد
بين الامتدادين محدودا في الزيادة عند حد لا يتجاوزه في العظم اي اذا كان
لا امكان الابعاد التي تفرض بينهما نهاية وجب ان ينتهي البعد بينهما الى بعد لا يوجد
ما هو اعظم منه   وهناك ينقطع لا محالة الامتدادان و لا ينفذان بعده اي اذا

انتهى الى بعد لا يوجد أعظم منه فقد وجب انتفاء عنهما. والا امكنت الزيادة على اكثر
ما يمكن وهو ذلك المحدود ومن جملة غير المحدود وذلك مح ان لزم لم ينقطع الامتدادان
فقد وجد بعد أعظم مما فرض انه أعظم الابعاد وح يوجد بعد يشتمل على اكثر من
الجملة المتناهية التي فرضنا انه لا يمكن الاشتمال على اكثر منها وهو مح فقوله
وهو ذلك المحدود اي اكثر ما يمكن هو ذلك المحدود وحاصل الغرض الاول انه
وظهر من جملة ذلك انه لو لم يصر بعد واحد مشتملا على الزيادات الغير المتناهية
لزم انقطاع الامتدادين مع فرضهما غير متناهيين والشيخ لم يفصح به اعتمادا
على فهم المتعلم. فتبين انه يكون هناك امكان ان يوجد بعد بين الامتدادين
الاولين فيه تلك الزيادات الموجودة بغير نهاية فيكون ما لا يتناهى محصورا
بين حاصرين هذا خلف. ومعناه ظاهر فان قلت ان هذه الحجة مبنية على فرض بعد هو آخر الابعاد
وذلك لا يمكن الا مع فرض تناهي الامتدادين اذ لو كانا غير متناهيين لكان
لا بعد الا وفوقه بعد فلا يوجد بعد هو آخر الابعاد فاذن دليلكم مبني على
مقدمة لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات المطلوب فنقول الشك انا اذا فرضنا الابعاد
غير متناهية لم يمكن ان يشار الى بعد واحد يكون مشتملا على تلك الزيادات الغير
المتناهية ولكن ذلك لا يضرنا لانا نقول القول بكونهما غير متناهيين يؤدي
الى القول بكونهما متناهيين فيكون خلفا وذلك لانا نقول اما ان يكون بعد يشتمل على
جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر فوقه لانه لو كان
بعد فوقه لما كان يشتمل على زيادة البعد الذي هو فوقه فلم يكن مشتملا على جميع
الزيادات وان لم يكن هناك بعد يشتمل على جميع تلك الزيادات كان في تلك
الزيادات بعد غير مشتمل عليه والذي هو غير مشتمل عليه وجب ان يكون آخر الابعاد
اذ لو لم يكن آخر الابعاد لكان فوقه بعد آخر ولكان ذلك الفوقاني مشتملا عليه
وقد فرضناه غير مشتمل عليه هف فثبت ان الشك المذكور غير وارد على هذه الحجة اقول انما
القسم الاخير الذي فرض فيه البعد غير مشتمل على الجميع متصلا غيره وحينئذ اللزوم فان

نسخه بدل

فان نظرت فيلزم على هذا الكلام ما تمكنت منه وقد ذكر هذا الفاضل في اجوبته عن مسائل
شرف الدين محمد المسعودي هذا المعنى بعبارة اخرى وهي انه كل واحدة من الزيادات
الغير المتناهية اما ان يكون حاصلا في بعد آخر وقد او لا يكون فان لم يكن كل زيادة
حاصلا في بعد آخر كانت هناك زيادة غير موجودة في بعد آخر فلا يكون فوق تلك
الزيادة بعد آخر اذ لو كان لكانت تلك الزيادة موجودة فيه فح قد انقطعا
وكانا متناهيين وان كان كل زيادة منها حاصلة في الغير فاما ان يكون الكل حاصلا
في بعد آخر او لا يكون وح انه لا يمكن لانه ابعد من العاشر مثلا ليس فيه زيادة
على التاسع فقط بل هو عبارة عن البعد الذي يشتمل على تلك الزيادات التي البعد
العاشر فقط لان تلك الزيادات باسرها موجودة في البعد الواحد وذلك يقتضي من وجهين
الاول ان ذلك البعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين الثاني انه لا يتحصل حينئذ
جميع الزيادات الممكن وقد بعد آخر فهو غير مشتمل على جميع ما ذكر لاشتماله على ما يوجد و
ان لم يكن موجود بعد آخر فقد انقطع الامتدادات وقول لا نهاية الامتدادات
بعض الاقسام كلها باطلة واعترض عليه بان ارادة ان الا المنفصل المذكور ان يوجد
بعد لم يشتمل عليه بعد آخر جملة الزيادات هنالك لعدم حصول جميع الزيادات في بعد و
ههنا لزوم حصول كل زيادات في بعد بشارة الى المتصلة والثانية اللزوم بخلاف
تلك وانما يعرض الالتباس ههنا استلزام كون كل زيادة حاصلة في بعد لكون الكل
حاصلا في بعد ... ما ذكره فهذا ما يمكن ان يقال في هذا الموضع وانما اقتصرنا كلام
الشيخ لانه بذل المجهود فيه ... وقد يستبان استحالة ذلك ايضا من وجوه اخرى
يستعان فيها بالحركة او لا يستعان وسكن نتهادى كما ادعاه ... الوجه الذي يستعان
فيه بالحركة هو المبني على فرض كرة يخرج من مركزها قطر موازي لخط غير متناه يجب ان يسامته
بعد الموازات بحركة الكرة فيلزم ان يوجد في الخط اول نقطة يسامته الخط وهو محال
لانه يوجد لوجود نقطة يسامتها قبل كل نقطة مدم الخلف والوجه الذي لا يستعان
فيه بالحركة هو المبني على التطبيق خط غير متناه من احد جنبيه حتى الا ... شيئا ما يقع بعد

[illegible]

لن ينفصل من الجهة الغير متناهية قدر ما منه وبيان امتناع تساويهما لامتناع كون
الجزء مساويا للكل وامتناع التفاوت في الجهة الغير متناهية فيها لغرض التطبيق
فيلزم المكلف من وجوب تناهيها في الجهة التي كانت غير متناهية فيها
وهما مشهوران اشارة فقد بان لك ان الامتداد الجسماني يلزمه التناهي
فيلزمه الشكل عند الوجود يريد بيان امتناع انفكاك الصورة الجسمية عن
الهيولى فبين اولا لزوم الشكل للصورة بتوسط التناهي ثم بنى البرهان عليه
اما بيان الاول فقوله الشكل والشيخ عرفه في تعريفه انه ما احاط به حد او حدود
لكنه اذا حقق كان ماهية من الكيفيات المختصة بالكميات والحد في هذا الموضع
هو النهاية فكان المفهوم من الشكل هو هيئة شيء يحيط به نهاية واحدة او اكثر
من واحدة من جهة احاطتها به فاذن الشيء المتناهي يلزمه ان يكون ذا الشكل ولما كان امتداد
الجسم متناهيا فهو ذو شكل وهذا معنى قوله فقد بان لك ان الامتداد الجسماني يلزمه
التناهي فيلزمه الشكل وفائدة قوله عند الوجود ان الامتداد لا يستلزم الشكل
من حيث ماهيته لانه يمكن ان يتصور غير متناه وح لا يكون ذا الشكل بل انما يستلزمه
من حيث انه في الوجود لا ينفك عن التناهي لوجوب تناهيه فلا يخ اما ان يكون
هذا اللازم يلزمه ولو انفرد بنفسه عن نفسه او بلحقه ويلزمه لو انفرد بنفسه
عن سبب فاعل مؤثر فيه او يلزمه بسبب الحامل والامور التي تكتنف الحامل
قال الفاضل الشارح ركب الحجة التي تبين لزوم الشكل للجسمية اما ان يكون لنفسها او لما يكون
حالا فيها او لما يكون محلا لها او لما لا يكون حالا ولا محلا وهذه قسمة منحصرة
وثاني الاقسام محذوف لظهوره وذلك لان الحال لو كان لازما كان حكمه حكم
نفس الجسمية في الانفصال بالقسمة الجسمية ولانه لم يكن لازما فيستحيل ان يكون علة لوجود
ما هو لازم اعني الشكل وباقي الاقسام مذكور واقول كلام الشيخ منحو من اقسام
ثلثة وجوه لبيان لزوم الشكل للجسمية اما ان يكون من حيث هي مفردة بنفسها عن
المادة وما يكتنفها او لا يكون كذلك بل يكون بعد اخذ المادة ولواحقها في ذلك

اى ان الشكل انكسار وجزء او ابدان ح

ذلك اللزوم والاول اما ان يكون لنفس الجسمية او لشيء غيرها وهما القسمان اللذان
فيه اللزوم فيهما نفرادا الامتداد بنفسه فهذه ثلثة اقسام لا رابع لها ويظهر منه
انه لو تم التقسيم وحذف احد الاقسام ما لا حاجة اليه ولا هو مطابق للمتن ولو
انه منفردا بنفسه عن نفسه لتشابهت الاجسام في مقادير الامتدادات وهيئات
التناهي والتشكل وكان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه ما يلزم كليته هذا هو اول
الاقسام وهو لزوم التشكل ولزوم الامتداد عن نفسه حال كونه منفردا عن المادة
وما يكتنف المادة من اللواحق كالفصل والوصل وسائر ما يحتاج فيه الى المادة من
الانفعالات وفيه بين فساد هذا القسم بلزوم التشابه اولا في بعض المقادير
وذلك لان الاختلاف فيه انما كان بسبب الفصل والوصل والتخلخل والتكاثف
والكيفيات المختلفة المقتضية لذلك وبالجملة بسبب انفعالات المادة عن غيرها
ثم في سائر المقادير وهو هيئات التناهي والتشكل وانما قدر هيئات التناهي
ولم يقل التناهي لان التناهي لا اختلاف فيه والفرق بين هيئات التناهي والتشكل
هو الفرق بين البسيط والمركب وذلك لان هيئة التناهي امر يعرض للمتناهي
والتشكل هو اعتبار التناهي مع ذلك العارض ثم ذكر وجه كونه يلزم كل جزء
يفرض من الامتداد ما يلزم الكل من المقدار وتوابعه فيكون فرض القليل والكثير
منه واحدا اي لو فرض اقل قليل من الامتداد لكان الموجود من المقدار ما لو فرض
اكثر كثير منه واذن لا يكون الجزئية ولا الكلية ولا القلة ولا الكثرة والفرض بيان
امتناع فرض الكلية والجزئية في الجسم بان وضعها بالفرض يستلزم رفعها لا بيان
يكون فرضهما ممكنا من حيث الوضع ويلزم المحال من جهة تشابه احوالهما بعد الفرض و
ذلك لان اختلاف الكل والجزء فرع على التغاير والتغاير في الامتداد لا يتصور
الا بعد وجود المادة فالحاصل لزوم المحال اللازم في هذا القسم شيء واحد وهو عدم
التغاير في الاجسام وانما عبر الشيخ عنه بلوازمه من التشابه والتساوي لزوم
الامتداد الجسماني في هذا القسم مقارنا لجميع العوارض المادية كالبساطة والتركيب

وقبول الانقسام والالتيام والكلية والجزئية منفعلا عن الغير والغير فاعل فيه على ما هو
عليه في الوجود الا انه اسقط اسم المادة منه وحرّم التلفظ به ولا نخطئه في
قول الشيخ بان اللازم لهذا القسم ثلث محالات احدها تشابه المقادير والثاني
تشابه الاشكال والثالث تشابه الاجزاء والكل في عوارضها على ان كل واحد منها بحد
براسه ثم امعن في الاعتراض على كل واحد ببيان امكان اختلاف اللواحق
الى العوارض المادية المذكورة والحق في هذا القول ما لا يجد الناظر فيه الا على
سوء فهم قائله حاشاه عن ذلك واذا كان في جميع هذا اضافة لما ذكر اما تقريرا
فلا فائدة في ايراده [illegible] ولوازم ذلك بسبب فاعل موثر وهو منفرد بنفسه لكان
المقدار الجسماني قابلا في نفسه من غير هيولاه للفصل والوصل وكان له في نفسه قوة
الانفعال وقد بان استحالته هذا [illegible] هذا هو القسم الثاني من الثلثة وهو ان
يكون الشكل قد لزم الامتداد الجسماني بسبب فاعل مباين للامتداد موثرا فيه
او الامتداد منفرد بنفسه عن المادة وهما بحسب ابتدائه من اللواحق وقد بين فساد
هذا القسم بلزوم كون الامتداد الجسماني في نفسه من غير هيولاه قابلا للفصل والوصل
لان المغايرة بين الاجسام لا يتصور الا بانفصال بعضها عن بعض واتصال بعضها
ببعض وذلك من لواحق المادة المستلزم لوجود ما كالمقرر وبالجملة لا يمكن تحصيل
الاختلافات المقدارية والشكلية عن فاعلها في الامتداد الا بعد كونه
متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة فاذن حصولها
يقتضي كونه ماديا وقد فرضناه منفردا عنها هف وما اورده الفاضل الشارح
ههنا وهو ان كون الجسم قابلا للاشكال لا يقتضي كونه قابلا للفصل والوصل لان
الاشكال قد تختلف من غير انفصال الجسم كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب الاشكال
المختلفة ليس بقادح في الوفق للشيخ لم يجعل اللزوم الا مقصورا على لزوم
الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعالية بل قوله وكان له في نفسه قوة
الانفعال ومعلوم ان اشكال الشمعة لا يمكن ان يتبدل الا بعد امكان انفعالها

19

[illegible]

[illegible]

واعلم انه ازم المحال من القسم الاول لجميع الوجوه العائدة الى الفاعل والى القابل
جميعا وفي هذا القسم بالوجوه العائدة الى القابل فقط قوله فينبغي ان يكون مباينة
من اي ملزم اي لما ظهر فساد القسمين المذكورين تعين كون هذا القسم حقا ويوجد
في بعض النسخ بعده فالهيولى اذن تابعة في وجودها لا بد للصورة في وجودها منه كالتابع
للشكل وهذه نتيجة البرهان المذكور وثبت منه احتياج الصورة الجسمية في وجودها
وتشخصها الى الهيولى لا في ماهيتها فاذن هي لا تنفك عن الهيولى وذلك هو المطلوب
وهو واضح قوله ولعلك تقول وهذا ايضا يلزمك في اشياء الخ فان الجزء المفروض
من الفلك ليس له شكل الفلك ثم نقول ان الشكل للفلك مقتضى طباعه وطبع الجزء و
الكل واحد قوله هذا شك يرد على ما استدل به في القسم الاول من الشقوق الثلاثة المذكورة
في الفصل المتقدم وتقريره انكم قلتم لا يجوز ان يكون سبب لزوم الشكل للامتداد الجسماني
المنفرد عن القابل هو نفس الامتداد لانه لو كان لطبيعة واحدة وجب
ان يكون ما تقتضيه تلك الطبيعة واحدا ويلزم منه ان يكون شكل الكل والجزء واحدا ثم انكم
تعترفون بان شكل الجزء المفروض من الفلك لا يمكن ان يكون شكل كله مع انكم تذهبون
الى ان الشكل للفلك مقتضى طباعه وان طبع الكل والجزء واحد فان جوزتم اختلاف
الشكل في الفلك مع اختلاف مقتضيه فلم لا تجوزون مثله في الامتداد المذكور
فقوله وهذا ايضا يلزمك اشارة الى قوله في الفصل المتقدم وكان الجزء المفروض من
مقدار ما يلزمه ما يلزم كليته ونبه بقوله اشياء الخ على ان هذه الاشكال ليس في
الفلك وحده بل في جميع البسائط اذ لا يخالف احكام الجزء والكل فيها كالارض
المخالفة لبعض اجزائها في توسط الاجرام وقيد الجزء بالمفروض لان البسيط انما	البسائط خ
يتأخر وجود جزئه عنه كالمركب ويكون تجزئته لاحد الاسباب المذكورة فاذن
وجب تقييده بالسبب ولما كان الوصف اعم الاسباب خصه بالذكر فنقول لك ان بد
ان يفرق بين الصورتين بما يقتضي لزوم الحكم المذكور في احدهما دون الاخرى وتقريره
ان الفلك له مادة هي جزء من سببها الكلية والجزئية وفاعل اوجب حصول القدا

والشكل فيها فيعتبر كلاً ومنع ذلك السبب بعينه لأن يكون لما يعرض جزءاً له بعده مثل ذلك
لاستحالة لأن يكون الجزء كالكل ما دام الجزء جزءاً والكل كلاً وأما الامتداد المفروض عن المادة
فلا يتصور له جزء ولا كل فضلاً عن سائر عوارضهما بل لا يتصور فيه اختلاف ولا
تغاير فاذن ليس حكمه حكم الفلك وما يجري مجراه لأن الشكل حصل للفلك عن طبيعة
قوة أوجبت لهيولاه تلك الجرمية ولم يكن لها ذلك عن نفسها او جرميتها فلما وجب
لها ذلك وجوباً كان ذلك السبب لأن لا يكون لما يعرض بعد ذلك جزءاً للكل لكونه
جزءاً منه وما بعد حصول صورة الكل أي معناه لأن الشكل حصل للفلك عن طبيعة قوة صورة الكل
أوجبت لهيولاه أولاً تلك الصورة الجسمية المعينة المختصة به ثم ذلك الشكل المعين الذي
لزمها ولم يكن الشكل لها عن نفس هيولاه ولا عن صورتها الجسمية ويريد بتلك القوة
الصورة النوعية للفلك والقوة اسم لمبدأ التغير من شيء في غيره من حيث هو غيره
والطبيعة يطلق على معان متشابهة والمراد هنا هو الذات نفسها أو ما يصدر عنه متشابهة
الفعل لذاته وطبيعة القوة هي ذات الشيء الذي يصدر عنه التغير الذاتي في غيره أو المصدر
الذاتي من الشيء الذي يصدر عنه التغير في غيره ثم ذلك فلما وجب لهيولى الفلك ذلك
الامتداد والشكل وجوباً بإيجاب ذلك السبب المذكور الموجب لتلك الصورة والشكل
للهيولى لأن لا يكون صورة الكل وشكله لما يكون بالعرض بعد حصول صورة الكل جزءاً
له وقد وجب ذلك لكونه بالعرض جزء الكل بعد حصول صورة الكل أي لما أوجبت
الصورة النوعية للهيولى الامتداد المعين والشكل المعين أوجبت لأن لا يكون للجزء الحادث
بعد الكل مثلهما لكونه جزءاً حادثاً بعد الكل وقد اختلفت النسخ ههنا ففي بعضها ذكر مثل ما للكل
لفظ صورة الكل احدهما مخفوضة لكونه بعد الحصول مضافاً إليها والآخر مرفوعاً
لكونها فاعلاً لقوله لا يكون ومعناه لا يكون للجزء صورة الكل بعد حصول صورة الكل
وهو الاصح وفي بعضها لم يتكرر لفظ صورة الكل ويكون فاعل قوله لا يكون ضمير العود
الى لفظ ذكر في قوله فلما وجب لها ذلك يعني الشكل المتقدم ذكره ويجوز لأن يكون فاعل
قوله لا يكون هو ما في قوله ما للكل ويكون على هذا التقدير ما هو موصولة بمعنى الذي

٣

الذي فهذا الامر عارض ومانع وبسبب مقارنته ما يقبل تلك الصورة ويتجزى بها
اي هذا الماني للفلك من خارج وهو معنى الكل والجزء المضاف احدهما الى الآخر فمانع
وهو كون الجزء جزءا مفروضا بعد حصول الكل فان هذا المعنى هو المانع لا غير فقول ما
يقتضيه السبب المذكور وبسبب مقارنته المادة القابلة للصورة الجسمية الكائنة ايا ما المتجزية
معها بالطبع ان الانفصال عليها واما المقدار لو انفرد ولم يكن هناك شيء يوجب
شيئا الا طبيعة المقدارية فتلك الطبيعة من واحدة لم تصر كلا وجزءا كل بحسب ذلك
الفرض لا من نفسها ولا من علة ولا من مقارنة قابل فلا يجب ان يلحق شيئا معينا
مما يختلف فيه حتى نفس الكلية والجزئية فليس يمكن ان يلحقهما من غيرها شيء
بحسب الامكان وبوجه ما او صالح موضوع لحرفة انها ثم تبع ذلك ان صار ما هو كان
الجزء كانه مخالفة يريد ان المقدار لو انفرد لم تكن الكلية والجزئية اقسما متفقا
عما يلزمها لنفس الطبيعة وامدة فلا يلحقها شيء مختص بالكل والجزء وليس هناك
علة فاعلة ولا مادة قابلة فاذن لا اختلاف هناك ويختلف النسخ ههنا ففي بعضها
انها لم تصر كلا وجزءا كل بحسب ذلك الفرض لا من نفسها ولا من علة ولا من مقارنة قابل
وهو الصحيح وفي بعضها الا من نفسها لا من علة ولا من مقارنة قابل وتقديره لم تصر كلا
وجزءا كل بحسب الفرض المذكور في الفرض المتقدم الا من نفسها لانه لا علة ولا
قابل هناك واختلاف من نفسها بكل لانه لا يجب ان يلحق اختلاف
ثم ذاتي فليس يمكن ان يلحقها شيء من غيرها يعني من الفاعل ثم ذاتي بحسب الامكان
وقوة ما يعني المادة التي تحتاج الاستعداد بحسبها الى ذلك ثم ذاتي او صالح
موضوع يعني الموضوع الذي تحتاج المقدار والشكل اليه لكونهما عرضين وقد
ههنا ان الفلك فيه فاعل هو الصورة النوعية ومادة هي الجسمية هيولاه وموضوع
هو جرم الفلك ثم تبع ذلك اللحوق ان خالف الجزء فيه الكل وغرض الفاضل الشارح
بذا تقييد اختلاف الفلك في الكلية والجزئية بالمادة غير صحيح لان مادة الكل والجزء
من الكل ما كان من الصورة وجزؤها حاليين في محل واحد ولم يكن احدهما اولى بالكلية

ثم إن قولنا لو تباينت لكانت المادة متخالفة في الكلية والجزئية وح لكن احتاجت

إلى مادة تسلسلت المواد وإلا فالصورة أيضًا وحدها تتخالف فيها من غير احتياج

إلى مادة فإن قيل تقدم الصورة في الوجود والحلول على غيرها سبب لكونها أولى

بأن يكون كل منهما تلك فليكن تقدمها في الوجود وحده سببًا في المفروغ عن المادة قلنا فرق.

والجواب أن المادة هي منشأ الاختلاف فهي تختلف فيها أنها وتختلف غيرها من

الصور والأعراض المادية بها كالزمان الذي يقتضي التقدم والتأخر لذاته

ويصير الأشياء متقدمة ومتأخرة بسببه على ما سيأتي بيانه فلذلك احتاجت الصور

في اختلافها إلى المواد ولم تحتج هي إلى غيرها تنبيه هذه الهيولى لو

انفردت من قبل اقتران الصورة الجسمية أي يريد بيان أن كون الهيولى ذات

وضع أمر لا يستفيده ذاتها بل إنما تستفيده من الصورة الجسمية وهذه مسئلة

ينبني عليها البرهان على امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة الجسمية وذلك لأن

البرهان عليه أنها لو انفكت عن الصورة الجسمية لكانت إما ذات وضع أو غير ذات

وضع والقسمان باطلان أما الأول فلأنه مناف للحكم المذكور وأما الثاني فلما ذكره

فيما يتلو هذا الفصل والوضع يطلق على معان منها كون الشيء بحيث يمكن الإشارة

الحسية إليه ومنها حال الشيء بحسب نسبة بعض أجزائه إلى بعض ومنها ما هو المقولة المشهورة

والمراد هو الأول واقتران الصورة الجسمية هي العلة في كون الهيولى ذات وضع

ويتبين منه أنها هي التي تفيد تشخص الهيولى وتعينها على ما سيأتي بعد أي لو كانت

في حد ذاته وضع وهو منقسم كان في حد ذاته ذا حجم أي لو كان للحامل وضع وهو ما

بذاته خالٍ عن الصورة فلا يخلو إما أن يكون منقسمًا على الإطلاق وفي جميع الجهات أو لم

يكن فإن كان منقسمًا في جميع الجهات كان بانفراد ذاته عن الصورة جسمًا ذا حجم

وقد كان حاملا للحجم هف أو غير منقسم كان في حد نفسه مقطع منتهى إشارة

وهذا هو القسم الذي لا يكون الحامل فيه منقسمًا على الإطلاق فغير منقسم عطف على قوله

وهو منقسم ويريد به أن الحامل إن كان بانفراده ذا وضع وكان غير منقسم كان

كان بانفراده مقطع مشهور الإشارة وذلك لأن الإشارة امتداد يبتدئ من المشير وينتهي
إلى المشار إليه وينقطع انتهاؤه بالانقسام في جهة ذلك الامتداد لأنه لو انقسم في تلك
الجهة لكان وراء المقطع شيء من المشار إليه فإذن لا يكون المقطع مقطعا فكل مقطع
إشارة هو ذو وضع غير منقسم وكل ذي وضع غير منقسم فهو حد ونهاية إشارة تمتد
إليه ولا تتجاوزه فيكون مقطعا لها وهذا هو المراد من قوله أو غير منقسم كان في حد نفسه
مقطع مشهور الإشارة [illegible] نقطة لأنه لم ينقسم البتة أو خطا أو سطحا لأنه انقسم في غير جهة
الإشارة [illegible] أي وذلك المقطع لا يخلو إما أن لا ينقسم في جهة أخرى أو ينقسم والثاني لا يخلو
إما أن ينقسم في جهة واحدة أو ينقسم في جهتين فإن كان الأول على التقدير الأول نقطة
وعلى التقدير الثاني خطا وعلى التقدير الثالث سطحا وإنما لم يحتمل قسما آخر منتهيا لأبعاد
الجسم ثلاثة وإذا أخذ واحد منها آخذ مقطعا للإشارة لم يبق إلا اثنان فالحاصل أن
الهيولى لو كانت ذات وضع بانفرادها لكانت إما جسما أو نقطة أو خطا أو سطحا
وكلها باطل فكونها ذات وضع بانفرادها باطل وبطلان كونها أحد هذه الأشياء
يتبين من تصور ماهياتها فإن الجسم والخط والسطح كونها متصلة الذوات قابلة للأبعاد
يكون محتاجة إلى حامل غير الأمر والنقطة لا يمكن أن تكون إلا حالة في غيرها وإلا لكانت
جزءا لا يتجزأ والحامل لا يكون حالا فهي ليست بنقطة ولوضوح هذه المعالم لم يتعرض
الشيخ لبيانها ووسم الفصل بالتنبيه لأنه لم يحتج فيه إلا إلى تتمة [illegible] تنبيه
ولو فرضنا هيولى بلا صورة وكانت بلا وضع ثم لحقتها الصورة فصارت ذات
وضع مخصوص [illegible] يريد بيان امتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة عنها وبه تبين
القسم الثاني من البرهان المذكور في الفصل المتقدم وتقريره أما لو فرضنا هيولى بلا
صورة جسمية وكانت بلا وضع بالضرورة لما تقدم ثم فرضنا أن الصورة لحقتها وصارت
مع ذات وضع بالضرورة لامتناع وجود جسم غير ذي وضع لكان لا يخلو إما أن تحصل
الهيولى في موضع من المواضع أو تحصل فإن حصلت فلا يخلو إما أن تحصل في جميع المواضع
أو في بعضها دون بعض والأول والثاني من هذه الأقسام محالان ببديهة العقل و

وان لم يكن ايضا محلا للجسم ذلك الموضع لان الجسم لا يكون اولى بها من غيره او يكون اولى فان لم
يكن اولى كانت متساوية النسبة الى جميع المواضع وكان حصولها في ذلك الموضع دون غيره
ترجيحا لاحد الامور المتساوية من غير مرجح وهو ممتنع بالبديهة وان كان اولى بها فالاولوية
لا كانت حاصلة قبل ان تلحقها الصورة او حصلت مع ذلك وهذان قسمان وهما ايضا محالان ان ح
مع ان لكل واحد منهما نظيرا في الوجود والشيخ اوردهما واورد نظيرهما وبين الفرق
بينهما وبين النظيرين واعرض عن ذكر الاقسام المحالة بالبديهة للايجاز فقال ليس يمكن
ان يقال ان ذلك لان الصورة لحقتها هناك كما يمكن ان يقال لو كانت في صورة توجب لها
وضعا هناك او كان قد عرض لها وضع هناك ثم لحقتها الصورة الاخرى وانما ليس
يمكن فيما نحن فيه لانها مجردة بحسب هذا الفرض هذا بيان امتناع القسم الاول و
الفرق بينه وبين نظيره ثم بيان الامتناع في القسم الثاني هذا الا يمكن ان الجسم الهيولى قبل الصورة
كانت غير متعلقة بالصورة والموضع الذي حصلت فيه مع الصورة فلا يمكن ان يقال ان ذلك
اي حصولها في ذلك الموضع انما كان لان الصورة انما لحقتها هناك وذلك لان الهيولى
لم تكن هناك ولا في موضع آخر ثم اشار بقوله كما يمكن ان يقال في نظيره في الوجود و
هو ان تكون الهيولى في صورة توجب لها وضعا هناك كجزء من الهواء مثلا في موضعه
الطبيعي فان صورته الهوائية توجب لمادته وضعا هناك او كان قد عرض لها وضع
هناك كجزء من الهواء الذي اخرج بالقسر من موضعه الى الموضع الطبيعي للماء فعرض لها
وضع هناك ثم فسدت صورته الجزئية بسبب ولحقت صورة الماء لمادتها هناك
فحصلت الهيولى مع الصورة اللاحقة بها في موضع خاص يكون ذلك الموضع اولى بها
الاولوية كانت حاصلة قبل هذا اللحوق بحسب الصورة السابقة والاحوال العارضة لها
ثم اشار بقوله وانما ليس يمكن فيما نحن فيه لانها مجردة بحسب هذا الفرض الى الفرق المذكور
وليس يمكن ايضا ان يقال ان الصورة عينت لها وضعا مخصوصا من الاوضاع الجزئية
التي يكون لاجزاء كل واحد مثلا كاجزاء الارض كما يمكن ان يقال في الوجه الذي ذكرنا
من تخصص وضع جزئي بسبب لحوق الصورة وهناك وضع جزئي لحوقا يخصص احد المواضع

المواضع الطبيعية فمن ذلك الموضع كالجزء من الهواء يصير ماء فيكون موضعه الطبيعي مخصصاً بسبب
موضعه الاول وهو اقرب مكان طبيعي للمياه مما كان موضعا لهذا الصاير ماء و
هو هواء وانما لا يمكن هذا ايضا لانا جعلناها مجردة وهذا بيان امتناع القسم
الثاني وهو ان يحصل الاولية بعد ان يلحق الصورة بالهيولى وبيان الفرق بينه و
بين نظيره في الوجه الذي بيان الامتناع فهو بيان تشاور نسبتها الى جميع المواضع
التي تقتضيها الصورة التي تلحقها فهي اذن يمكن متشاوية النسبة اليها بحسب ذاتها و
بحسب الصورة ومع ذلك يستحيل حصولها في بعضها وهو المراد من قوله وليس يمكن ايضا ان يقع
لان الصورة عينت لها موضعا مخصوصا من الاوضاع الجزئية التي تكون لاجزاء كل
واحد مثلا كاجزاء الارض وانما قيد بهذا القسم بهذا القيد لانا قد قلنا ان الصورة النوعية
التي تقارن الصورة الجسمية على ما سيذكر انما تقتضي تعيين الموضع لكل صورة
نوعية مقتضية لحيز معين دون غيره وذلك الحيز يحتمل اجزاء كثيرة وحصول
الهيولى مع الصورة في احدها دون غيره يقتضي اولوية فلا بد في اختصاص الجزء بالتعيين
المذكور ثم اشار بقوله كما يمكن ان يقع في الوجه الذي ذكرناه الى نظيره في الوجه ودونك
الوجه هو المثال الاول الذي كان الوضع السابق واحبالة شاركنا بحسب الصورة اليه بقي
الجزء الجزء من الهواء الذي كان في موضعه الطبيعي ثم صار ماء فيقصد الموضع الطبيعي للماء
لوجود الصورة المائية فيه وانما لم يقصد اي جزء اتفق منه بل قصد الجزء الذي هو اقرب اجزاء
الموضع المائية الى الموضع الاول فتخصص ذلك الموضع الجزئي بسبب الوضع السابق
وهو معنى قوله بسبب لحوق الصورة وهناك وضع جزئي اي بسبب لحوق الصورة حال
وجود وضع جزئي هناك فههنا سببان احدهما الصورة المائية وهو سبب لقصد الموضع
المائي مطلقا والثاني الوضع السابق وهو سبب لتخصص الموضع الجزئي منه بالقصد ثم
اشار بقوله وانما لا يمكن هذا ايضا لانا جعلناها مجردة الى الفرق بينهما ولما بطل
القسمان ظهر امتناع القسم الاول وهو حلول الصورة الجسمية في الهيولى المجردة وتبين
من ذلك ان حلول الصورة في الهيولى لا يجوز الا على سبيل التبدل بان يكون حلول

اللاحقة عقيب زوال السابقة واعلم ان فائدة ايراد النظير سد باب ايراد
المعارضة بها وذلك لان الحكم بامتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة لاقتضائها الحصول
في موضع مع عدم اولوية احد المواضع به يمكن ان يعارض بانكم التزمتم حلول صورة
جديدة في الهيولى والكائن بعضها لا تقتضي الحصول في موضع فالوجه في تخصصه باحد
المواضع هو الوجه في تخصص الهيولى المجردة به ثم انه اجيب بان المخصص وهو الوضع
السابق حاصل ثمة وغير حاصل ههنا عوض بان الصورة الكائنة الجديدة تقتضي الحصول
في احد اجزاء مكانها الطبيعي لا بعينه مع ان نسبتها الى الجميع واحدة فالوجه في
تخصصها باحدها هو الوجه في تخصص الهيولى المجردة باحد الاحياز الممكنة فيجاب بان
الوضع السابق ايضا يقتضي تخصص ... الاجزاء منه بذلك ... اذ ليس لي
وضع سابق في التخصص وقد يلوح من كلام الفاضل الشارح ان اول الاشكالين هو ان
الجسم العنصري لا يجب ... ايضا باحد الصور النوعية بعينها مع دوام ... بها
فلم لا يجوز ان الهيولى اذا ... الجسمية ... ولئن كان شيء غيره وجب الحصول في حيز بعينه
لكنها تختص في احد الاحياز ... بل لكل صورة نوعية مسبوقة باخرى
معدة للهيولى في قبول اللاحقة والهيولى الخالية عن الصورة ليست كذلك فظهر الفرق
اقول هذا الاشكال ... ليس في الكتاب منه عين ولا اثر وانما نشأ من تجويز اتصاف
الهيولى حال تجردها باوصاف متعاقبة تقتضي احدها تخصصها باحد الاوضاع الممكنة
بعد حلول الصورة فيها فليس شيء للنزاع الهيولى الموصوفة بتلك الاوصاف تخصص بوضع
في غير مجردة ولئن لم تخصص فنسبتها مع الاوصاف الى جميع الاوضاع واحدة
تذنيب فاحدس من هذا ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة الجسمية قال وفي نسخة الجسمانية
وفي نسخة الجرمية ذكر الفاضل الشارح ان الحجة على امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة
كانت بانها حالة الانفكاك اما ان تكون مشارا اليها او لا تكون وابطل الاول في فصل
ثم ابطل الثاني في الفصل المتقدم بانها عند اقترانها بالصورة اما ان تحصل في كل الاحياز
او لا تحصل في شيء منها او في حيز معين ولم يتعرض للقسمين الاولين منها لظهور فسادهما

فساده لو اقتصر على ابطال الثالث ولاجل ذلك اورد بالحجة بين الملازمة لم يقدح بثبوته
مطلقا لانه موقوف على البشرية لفساد الشقين المذكورين واولى ويحتمل ان يكون الوجه
في ذكر الحدس ان امتناع اقتران الهيولى المجردة بالصورة لا يدل بالذات على امتناع
تجرد الهيولى عن الصورة بل يدل على ان الهيولى المجردة غير مقترنة بالصورة ابدا وعكس
نقيضه الى ان الهيولى المقترنة بالصورة غير مجردة اي لا تكون مجردة اصلا و
هيولى الاجسام هي المقترنة بالصورة فهي لا تتجرد عن الصورة الجسمية تنبيه و
الهيولى قد لا تخ اي ايضا عن صور اخر قوله يريد بيان اثبات الصورة النوعية وهي التي
تختلف بها الاجسام انواعا واعلم ان سبب انواع اجناس المقارنة فمعنى لا تخ انها
تقارن ولما كانت الهيولى لا تقارن بهذه الصور بل ان واحدة منها
فقط ولا يجب ان تقارن تلك الواحدة ايضا دائما بل ما تقارنها وقتا دون وقت
فاورد الشيخ لفظة قد اي يقدم مع النفي المستلزم جزئية الحكم للعلم بان الحكم
بمقارنة الهيولى لما تقارنه من الصور النوعية غير واجب وان كان امتناع انفكاكها
عن جميع تلك الصور واجبا . وكيف ولا بد من ان تكون اما مع صورة توجب
قبول الانفكاك والالتيام والتشكل بسهولة او بعسر او مع صورة توجب
امتناع قبول ذلك وكل ذلك غير مقتضى الجسمية قوله وكيف كان يخلو الهيولى
منها مع امتناع خلو الجسم عن احد امور ثلثة احدها قبول الانفكاك والالتيام والتشكل
التابع لها بسهولة وهو اللازم للاجسام الرطبة من العنصريات وثانيها قبول جميع
ذلك بعسر وهو اللازم للاجسام اليابسة من العنصريات وثالثها امتناع قبول
ذلك وهو اللازم للفلكيات وهذه امور مختلفة غير واجبة لذواتها فهي انما يجب
بعلل تقتضيها ولا يمكن ان يقتضيها الجسمية المتشابهة في جميع الاجسام لكونها مختلفة و
لا الهيولى لان الفاعل لا يكون قابلا لما يفعله كما يتبين في علم ما بعد الطبيعة فعللها اذن
امور مختلفة ايضا غير الهيولى والصورة ويجب ان يكون تلك الامور مقارنة لها لان المفا رق
يتساوى نسبته الى جميع الاجسام ويجب ان تكون متعلقة بالهيولى لاستغنائها عما يتعلق

بالامور الانفعالية كسهولة قبول الفصل والوصل وعسره ويجب ان يكون صورا
لا اعراضا للجسم يمتنع ان يتحقق من غير ان يكون موصوفا بواحد من الامور
وكذلك لا بد له من استحقاق مكان خاص او وضع خاص متعينين وكل ذلك غير مقتضى
الجرمية العامة المشتركة فيها الجسم يمتنع ان يخلو عن الاين والوضع ويمتنع
ان يكون في جميع الامكنة او على جميع الاوضاع فاذن جسميته يقتضي ان يكون
في مكان او وضع غير متعينين ثم ان كل جسم يجب ان يختص بمكان او وضع متعينين
تقتضيهما طبيعته على ما يجيء في النمط الثاني فاذن لا بد لكل جسم مما يقتضي استحقاق
مكان خاص او وضع خاص متعينين وذلك الصورة غير الجرمية العامة المشتركة كما
وانما لم يقتصر على المكان وجعل الوضع قسيما له لئلا يصير الحكم جزئيا فان الجسم المحيط
بالكل ليس هو في مكان وهو لا يخلو عن وضع معين واعلم ان الصور النوعية تختلف باعتبار
آثارها فالمقتضية للكيفيات كسهولة قبول الانفكاك وعسره تكون مناسبة للكيف
والمقتضية لاستحقاق الامكنة مناسبة للاين وهكذا في ساير الاعراض ويحقق كونها
مغايرة لتلك الاعراض كون الجسم بحيث يستحق اينا ما وهو غير حصوله في ذلك الاين
وكما يوضح ذلك بقاؤها في بعض الاجسام مع زوال الاعراض فان السبب المقتضي لسهولة
تشكل الماء وارادة لا بمكانه الطبيعي ووضعه الطبيعي باق عند جموده او حصوله
بالقسر او تكعبه والفاضل الشارح اورد عليه شكوكا كثيرة منها انه لم لا يجوز استناد اختلاف
الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي استناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان استند
اختلافها في الصور العنصريات الى اختلاف استعدادات في موادها المشتركة بحسب الصور
السابقة وفي الفلكيات الى اختلاف قوابلها في الماهيات قيل فلم لا يجوز استناد اختلاف
الاعراض اليها من غير توسط الصور والجواب عنه ما مر من بيان مغايرة الاعراض و
مباديها وامتناع تحصل الجسم منفكا عن تلك المبادي وساير الاحوال المذكورة فان سميت
تلك المبادي بعد وضوح ما نعدم بالكيفيات فلا مضايقة في التسمية الا انه ينبغي ان ينسب اليها
تحصل الاجسام انواعا وصدور الاعراض المذكورة وليست الاستعدادات للمواد

ولا المواد كذلك ومنها ان الفلك لا يحتاج الى هذه الصور فان اعراضه لا تزول وذلك لان
هذه الصور لو فرضت للفلك لكانت لازمة ايضا لا محالة ويكون لزومها للجسمية ولما يكون
حالا فيها او لما يكون محلا لها او لما لا يكون حالا ولا محلا والكل اقسام الا كونه لما يكون
محلا لم فان ذلك فليكن المحل سببا للاعراض اللازمة من غير توسط الصور وايضا جميع العناصر
لا يحتاج اليها لجواز ان يكون بعض تلك الصور اعداما للبعض كالمقتضية لصعوبة القبول
المقتضية لسهولته وبالعكس فان قيل لا يجوز ان يكون صعوبة القبول عدما لسهولته وبالعكس
ومبدأ العدم يجوز ان يكون عدميا والجواب ان استلزام الجسمية المطلقة لهذه الصورة في
الفلك غير معقول لكونها مشتركة فلك الجسمية المختصة بالفلك لانه سبب اختصاصها بالفلك
هو هذه الصورة لا غير فاذن القول بلزوم هذه الصورة للجسمية غير معقول بل الامر بالعكس
بالعكس وهو الجسمية لازمة للصورة الفلكية ثم يسقط القسمة المذكورة لانها تلزمها
لانها صورة الفلك لا غير واما الاستناد الى المحل فيما ذكر فيه معقول لكن شائع لكون
القابل فاعلا واما جعل بعض الصور العنصرية اعداما فغير معقول لان الشيخ جزم بان الصور المذكورة
ليست بعدمية لا الاينية فظاهر واما الباقية فلما تبين في موضعها ان الامور
الوجودية لا تصدر عن الاعدام ومنها المعارضة اولا بان هذه الصور محتاجة الى
الجسمية فالجسمية ان كانت معلولة لها لزم الدور والا لم يكن الصور مقومة للجسمية فاذن
لم تكن صورا وثانيا بان القول بكون تلك الصور مصادر لاعراض مختلفة غير مترتبة
بعضها باب الكيف وبعضها باب الاين وكذا في سائر الابواب من غير ان يصدر البعض
بواسطة البعض يناقض القول بان الكثير لا يصدر عن الواحد والجواب عن الاول ان
الصورة ليس من شرطها ان تقوم الجسمية بل من شرطها ان تقوم الهيولى وهذه الصور تقومها
من غير دور على ما سبق بيانه وعن الثاني ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد بانضمام امور و
شروط مختلفة اليه فهذه الصور تقتضي التاثير في الغير بحسب اتحاد التأثر عن الغير
بحسب المادة وحفظ الاين بشرط الكون في مكانها والعود اليه بشرط خروجها
عنه وهكذا في البواقي فهذا حل تلك الشكوك على قواعد الشيخ من غير الاحتياج ال

الذي اوجبه هذا الفاضل قوله اشارة واعلم انه ليس يكفي ايضا وجود اي محل تعين
صورة جرمانية والا لوجب التشابه المذكور بل تحتاج فيما تختلف احواله الى معينات
واحوال متفقة من خارج يتحدد بها ما يجب من القدر والشكل قوله وقد اشار الشيخ فيما
مر الى ان الصورة الجسمية محتاجة في وجودها وتشخصها الى الهيولى لكونها غير منفكة
في الوجود عن التناهي والتشكل ومحتاجة فيهما اليها فاراد ان يبين في هذا الفصل
انها مع احتياجها الى الهيولى تحتاج الى اشياء اخر غير الهيولى لولاها لكانت
الاقدار والاشكال متشابهة اذ كانت الهيولى فيما عدا الفلكيات مشتركة وذكر الفاضل
الشارح ان هذا الكلام [illegible] جوابا عن سوال يرد على دليلين مما مر اولهما انه لما
استدل على ان الصورة لا تنفك عن الهيولى بان التناهي وقت لزوم المقدار والشكل اما
للصورة او للفاعل او للمحل والزم بانه للمحل كان القائل ان يقول العنصريات
غير مختلفة في المواد فيجب استواؤها في المقدار والشكل وثانيهما انه لما استدل على اثبات
الصورة النوعية باختلاف الكيفيات فكان لقائل ان يقول لو كان الاختصاص
بكل كيفية لاجل صورة لكان الاختصاص بكل صورة لاجل صورة اخرى لما كان
الجواب عنهما واحدا اخره الى ههنا والجواب هو ان اسباب الاختلافات والاختصاصات
هي الامور السابقة المعدة للامور اللاحقة فقوله لا يكفي ايضا وجود اي محل تعين
صورة جرمانية اي حتى تتشخص فانه ذكر ان الصورة تحتاج الى المحل في الوجود دون
الماهية والتشابه المذكور هو تشابه المقدار والشكل لا تشابه الكل والجزء فان
الكل والجزء لا يجب ان يتحدا مع وجود المادة القابلة للانقسام قوله بل تحتاج فيما تختلف
احواله اي اجزاء العناصر المختلفة الاقدار والاشكال الى معينات اي الى مشخصات
وذلك لا تحتاج الى علل الماهية والحقيقة بل تحتاج الى علل تفيد تغايرها وانفصالها
عن العناصر الكلية قوله واحوال متفقة من خارج وكان ينبغي ان يقول واحوال مختلفة
من خارج لان سبب المختلفات ينبغي ان يكون مختلفا لا متفقا لكنه اراد بها الاحوال
الاتفاقية وهي التي يكون وجودها غير دائم ولا اكثري فان الاشخاص من حيث انها

للمهية ا

لا تماثل تحتاج الى علل بقدر وجود ما التغير بانفسها فهاهنا سائر العلل عللا لا تماثل ويربط
بالمعينات والاحوال المتفقة من جميع العلل الفاعلية وهي القوى السماوية والاحوال
الارضية التي هي الصور بقا والتغيرات الطبيعية والقواسر الخارجية فان جميع ذلك
علل فاعلية لتشخص الصورة واما الحامل فهو علة قابلية وهذا سر عظيم يطلع
منه على اسرار اخر قال الفاضل الشارح لكون كل سابق علة معدة للاحق سر عظيم
يطلع منه على اسرار اخر ايضا وذلك لانه لا يكون للحوادث بداية زمانية ولا نهاية
وانه لا بد من حركة سرمدية لا بداية لها ولا نهاية لكون تلك الحركة سببا لحصول الاستعدادات دات
المختلفة في المادة وهذا السر بعينه هو جواب عن السؤال المذكور اولا ومن تلك الاسرار
الشبيه بوجود مبدا قديم يفيض وجود هذه الحوادث عند حصول الاستعدادات
وبوجود جسم يتحرك الحركة المتصلة دائما وبالجملة الاسباب التي ينتظم بانتظامها امور
العالم على ما هو عليه في نفس الامر وشرح تحقيقه [illegible] لكن الهيولى مفتقرة في انها
تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة فاما ان تكون الصورة هي العلة المطلقة الا ذلية لقوام
الهيولى بها مطلقا او تكون الصورة آلة او واسطة لمقيم آخر يقيم الهيولى بها مطلقا او
تكون شريكة لمقيم آخر باجتماعهما جميعا تقوم الهيولى او تكون لا الهيولى تتجرد عن الصورة
ولا الصورة تتجرد عن الهيولى وليس احديهما علة ولا بان يكون متعلقا به الاخر من الاخر
بعكسه بل يكون سببا آخر خارجا عنهما يقيم كل واحد منهما مع الآخر او بالآخر
يريد بيان كيفية تعلق الهيولى بالصورة فذكر اولا الاقسام المحتملة ليتبين ما هو الحق منها
قال الفاضل الشارح تلك الاقسام التي [illegible] تلازمهما فاما ان تكون الهيولى محتاجة
الى الصورة من غير عكس او الصورة محتاجة الى الهيولى من غير عكس او تكون كل واحدة منهما
محتاجة الى الاخرى او لا تكون ولا واحدة منهما محتاجة الى الاخرى فهذه اربعة اقسام
والاول منها يشتمل على ثلثة اقسام فان الصورة تكون للهيولى اما علة مطلقة او جزء منها
او لا علة ولا جزء علة بل تكون آلة وواسطة للعلة فيخرج من هذا ان الاقسام ستة والحق
من جملتها عند الشيخ واحد وهو ان الصورة جزء العلة للهيولى واقول التلازم عند التحقيق

لا يقتضيه الا العلة الموجبة ويكون لا ثانيهما وبين معلوليها او بين معلولين لها لا كيف اتفق
بل من حيث يقتضي تلك العلة الموجبة تعلقا لكل واحد منهما بالآخر على ما سيأتي بيانه وكل
شيئين ليس احدهما علة موجبة للآخر ولا معلولا ولا ارتباط بينهما بالانتساب الى
ثالث كذلك فلا تعلق لاحدهما بالآخر ويمكن فرض وجود احدهما منفردا عن الآخر لكن الجمهور
لا يتفطنون لذلك ويظنون ان التلازم بين الشيئين ليس الا احدهما علة للآخر
ربما يكون من غير ان يقتضي الارتباط بينهما ثالث ويتمثلون في ذلك بالمتضايفين وذلك
ظن باطل والشيخ لم يتعرض لذلك اولا بل قسم وجه التلازم الى قسمين احدهما ان
يكون كل واحد منهما علة للآخر والثاني ان لا يكون كذلك والاول كان محتملا للوجهين اللذين
ذكرهما الفاضل الشارح لكن العلة القابلية لما لم يكن علة موجبة فهي لا يكون مقتضية للتلازم
من جهة العلية ولما استحال ان يكون القابل فاعلا استحال ان يكون الهيولى مقتضية
للتلازم الذي بينها وبين الصورة بوجه من الوجوه فلذلك لم يتعرض الشيخ لاستناد التلازم
الى علية الهيولى بل طلب وجه التلازم من جانب الصورة وغيرها وقسم هذا القسم الى
الاقسام الثلثة التي ذكرها الفاضل الشارح وبقي القسم الثاني وهو ان لا يكون احدهما
علة للآخر فنبه على ان ما يظنه الجمهور في هذا القسم باطل ونبه على ان الحق في هذا القسم
هو ان يكون التلازم لارتباط تقتضيه شيء غير المتلازمين ثالث لهما وبهذا المعنى وسم
بعض ما توهم والتنبيه فهذه هي الاقسام الاربعة المذكورة في الكتاب ثم قسم القسم
الرابع ايضا بحسب الاحتمال العقلي الى قسمين بان ذلك الثالث يقيم كل واحد منهما اما
مع الآخر او بالآخر فهذه هي الاقسام الممكنة بحسب ما ذكره الشيخ فاتى الفاضل الشارح
في قوله ان الهيولى مفتقرة الى ما لاجله يقوم بالفعل الى مقارنة الصورة فوائد منها انه
انما قال في ان يقوم ليعرف انها مفتقرة اليها في وجودها لا في ماهيتها كما مر ومنها انه
قال يقوم بالفعل ليعرف انها مفتقرة في الوجود الخارجي لا الذهني ومنها انه قال الى مقارنة
الصورة ليعرف انها علة من جنس ما لا يباين في انها ذات المعلول كالباري والعالم فانه
دل على قوله مقارنة الصورة بلفظ وهو ان المقارنة حالة اضافية تعرض للشي بالنسبة

٢٧

بالنسبة الى غيره والاحوال الاضافية متأخرة عن الذات فاذن المقارنتان اعني مقارنة
الهيولى للصورة ومقارنة الصورة للهيولى متأخرتان عنهما فلا يصح ان يقال ان الهيولى
مفتقرة الى مقارنة الصورة بل العبارة الصحيحة ان يقال الهيولى مفتقرة في وجودها بالفعل
الى ذات الصورة افتقارا اوجب وجوده وجب ان يكون مقارنة للصورة فا
لافتقار يكون الى ذات الصورة ووجوب المقارنة حكم بعد وجود الهيولى اقول يحتمل
ان يكون مراد الشيخ ذلك الا انه وقع في عبارته توسع ما ويحتمل ان يقال الشيخ لم يذهب
الى ان ذات الهيولى مفتقرة الى المقارنة المتأخرة عنها بل ذهب الى انها في قيامها
بالفعل اي في تشخصها مفتقرة اليها والشيء يجوز ان يحتاج في اتصافه بصفة الى ما يتأخر
عن ذاته كالعلة المحتاجة في اتصافها بالعلية الى وجود معلولها المتأخر عنها ولا يلزم
من ذلك الا تأخر صفتها عما يتأخر عنها لا ذاتها وبهذا التقسيم يتبين ان الهيولى مفتقرة
في قيامها الى مقارنة الصورة مفتقرة الى جهة ان الذي ذكر من ان الصورة لا تخلو عن
الهيولى والهيولى لا تخلو عن الصورة فهذا القدر لا يكفي في بيان ان الهيولى مفتقرة الى الصورة
لاحتمال ان لا يكون لاحدهما تأثير في الآخر بل يكونان متضايفين ثم ان كان
ولا بد من الافتقار فقد يمكن ان يكون الافتقار في جانب الصورة فان قيل ابطال
الاحتمال الاول اقول ولا تلازم المتضايفين فنقول انه ليس لشيء وجه لا يكون لاحدهما
تأثير في الآخر كما ظنه وكذا الاحتمال الآخر وهو ان يكون الافتقار من جانب الصورة
مطلقا فقد بينا انه لا يفيد التلازم اذ القابل لا يعتبر الا كالجزء في علته فان قيل
والفرق بين الآلة والواسطة ان كل آلة واسطة ولا ينعكس لان الآلة لا يكون موجدة
الا ان الايجاد يتوقف على توسطها والمتوسط قد يكون موجدا كالعلة القريبة و
اقول الآلة كما ذكرنا هي ما يؤثر الفاعل في منفعله القريب منه بتوسطه والواسطة هي
معلول يصير علة لغيره من حيث يقايس الى طرفيه فاحد الطرفين معلول والآخر علة
بعيدة والواسطة علة قريبة فان قيل لو لم يكن الهيولى تتجرد عن الصورة ولا
الصورة تتجرد عن الهيولى ففيه اشارة الى القسمين الاخيرين مع الشبهة التي يمكن ان

يمسك بما من اراد لنفي بل يذهب الى احدهما ولا يبقى لما ثبت التلازم فليس احدهما بالعلية اولى
منهما من الآخر اليه اشار بقوله وليس احدهما اولى بان يكون مقاما به الآخر من الآخر بعكسه بل الحق
ان يكون الاحتياج من الجانبين على السوآء والاستغناء من الجانبين على السوآء واقول لو
كان مراده ذلك لكان عن ذكر السبب الخارج مستغنيا وايضا على تقدير الاستغناء
من الجانبين لا يبقى للتلازم معنى بل الاظهر ما ذكرته ويكون قوله او يكون لا الهيولى تتجرد
عن الصورة الى قوله بعكسه اشارة الى القسم الاخير على ما ظنه الجمهور وقوله بل يكون
سبب ما آخر تنبيه على ما هو الحق في ذلك وفيه ان كل القسم الى قسمية فان ثمة شكان لفظيان
الاول انه لما ذكر لنفي قيام احدهما بالآخر ليس باولى من العكس جعل اللازم لنفي كون سبب
خارج يقيم كل واحد منهما مع الآخر او بالآخر من غير اثبات ثالث وهذا [illegible] لا يمكن
ابطاله الا بالبرهان المذكور على استحالة لنفي تكميل الوجود موجودين واجبا الوجود ممكنان
في الوجود الثاني انه لما اراد بقوله يقيم كل واحد منهما مع الآخر مستغنيا كل واحد منهما عن
الآخر فهو لا يصح للامور التي هي كون الهيولى منفردة وهذا المورد لا يحتمل ذلك القسم ولئن
لم يرد به ذلك لم يكن في ذلك القسم مذكورا فعلى التقدير الاول بعض الاقسام مناف للمورد
القسمة وعلى التقدير الثاني بعض الاقسام محذوف اقول الشك الاول هو ما ظنه الجمهور
وقد مرت الاشارة الى فساده وسنشير ببيانه بقول البسط والشك الثاني غير وارد لان الاستغناء
من الجانبين ينافي تلازمهما ن الاشارة الى الصور التي تعاقب الهيولى لا بدل فليس يمكن
ان يبقى الهيولى [illegible] على مطلقة للوجود الواحد المستمر لهيولياتها ولا لاثارتي متوسطات
مطلقة بل لا بد فرامتاع [illegible] من ان يكون على احد الوجهين الباقيين ن صور العناصر تعاقب
الهيولى الى بدل اما الجسمية فلجواز الانفصال عليها الذي اذا طرأ زالت الجسمية التي كانت في
حالة الاتصال وحدثت جسميتان اخريان واما النوعية فلجواز الكون والفساد عليها
على ما سيأتي واما صور الفلكيات فلا تعاقب فيها اما الجسمية فلامتناع الخرق والالتئام
عليها واما النوعية فلامتناع الكون والفساد عليها والمراد من هذا الفصل هو ان
صور العناصر لا يمكن ان يكون [illegible] على مطلقة ولا الات ومتوسطات مطلقة

وذلك غير لازم لجواز قيام كل واحد منهما مع الآخر او بالآخر

[illegible]

وبمتوسطات مطلقة للهيولى وذلك لوجوب عدم المعلول عند انعدام العلل والآلات والمتوسطات
المطلقة لكن الهيولى لا تعدم عند انعدام الصور المذكورة لانها مستمرة الوجود ولما كان القسمان
الاولان من الاربعة المذكورة في الفصل المتقدم باطلين بما ذكره فلا بد في امثال هذه
من ان يكون على احد القسمين الباقيين من الاربعة المذكورة في الفصل المتقدم وههنا
سر آخر: اشارة هو دلالة هذا البرهان على وجود مبدأ للكائنات غير الهيولى والصورة بل شيء
آخر دائم الوجود مفارق يفيض وجود الهيولى عنه لا بانفراده بل باعانة من الصورة وذلك
لان الهيولى لما امتنع وجودها منفكا عن الصورة بحيث احتاجت لاجل ذلك الى الصورة ثم ان
الصورة قد تنعدم وتبقى المادة فعلم انها تحتاج الى الصورة من حيث هي صورة ما لا من
حيث هي صورة معينة اي من حيث طبيعتها النوعية الموجودة دائما لا من حيث خصوصيات
الاشخاص ولما لم تكن الصورة من حيث هي صورة ما واحدة بالعدد فلم يمكن ان تكون من حيث
خصوصيات الاشخاص هي علة للهيولى الواحدة بالعدد بانفرادها فان الهيولى الواحدة
تحتاج الى علة واحدة بالعدد فعلم ان هناك شيئا آخر مباينا للهيولى والصورة واحدا
بالعدد دائم الوجود تنضاف اليه الصورة من حيث هي صورة ما فيجتمع منهما علة للهيولى واحدة
بالعدد دائمة مستمرة الوجود معا وربما يشبه ذلك المبدأ المستحفظ لوجود الهيولى بالصور
المتعاقبة بشخص يمسك سقفا بدعامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقيم اخرى بدلها فقادة
الكلام الى اثبات هذا المبدأ المفارق سر في هذا الموضع: اشارة وجب ان تعلم
في الجملة ان الصورة الجرمية وما يصحبها ليس شيء منها سببا لقوام الهيولى مطلقا: يريد ان
يبين ان الصورة الجسمية وما يصحبها من الصور النوعية سواء كانت عنصرية او فلكية ممكنة كانت
او ممتنعا فانها لا تكون علة مطلقة ولا واسطة مطلقة لوجود الهيولى قال الفاضل ان الحجة
المذكورة مبنية على مقدمات الاولى ان المتأخر عن الشيء يجب ان لا يكون مبدأ
عن ذلك الشيء سواء كان التأخر بالذات او بالزمان وهذه مقدمة بينة الثانية ان الشيء
الذي يكون مع المتأخر عن ثالث يجب ايضا ان يكون متأخرا عن الثالث والشيخ استعملها
المقدم في الاشارة الثانية من النمط الثاني من هذا الكتاب في بيان ان محدد الجهات متقدم

بالوجود على الاجسام المستقيمة الحركة فان محدد الجهات متقدم على الجهات وهي الّتي مع الاجسام المستقيمة
الحركة او متقدم عليها والمتقدم على المع متقدم واستعملها الشيخ في النمط السادس من هذا الكتاب حيث
بيّن ان الحاوي لو كان متقدما على المحوي الذي هو مع عدم الخلا لكان متقدما على عدم الخلا ثم
زعم هناك ان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك المحوي فيخرج منه ان ما مع القبل

يقر متقدم على الفلك المحوي صح

بالذات لا يجب ان يكون قبلا وما مع البعد يجب ان يكون بعد والفرق مشكل اقول المعيّة تطلق
على المتلازمين اللذين يتعلق احدهما بالآخر امّا من حيث التصوّر او من حيث الوجود
كالجسمية المتناهية والتشكل في الوجود وكالجسم المستقيم الحركة والجهة التي يتحرك فيها ذلك
الجسم اليها في الوجود وكوجود الملأ ونفي الخلا على تقدير كون نفي الخلا امرا مغايرا له في
التصوّر وقد تطلق على المتصاحبين بالاتفاق كمعلولين اتفق انهما صدرا عن علة واحدة
بحسب امرين او اعتبارين فيها ولا يكون لاحدهما تعلّق بالآخر تعلق غير ذلك كالفلك والعقل
المذكورين ولا شك ان وقوع اسم المع في الموضعين ليس بمعنى واحد فلعل الفرق هو
هذه المباينة المعنوية ثم قال الشارح انّه انا قد بيّنا ان الجسمية لا تنفك عن التناهي والتشكل وظ
انهما لا يوجدان الا مع الجسمية وبيّنا ان الجسمية لا يمكن ان تكون علة لهما فهما اذن غير متأخرين
عن الجسمية وما لا يكون متأخرا عن الشيء فهو امّا مع الشيء او يكون متقدما عليه فثبت ان التناهي
والتشكل امّا ان يكونا قبل الجسمية او معها ونقابل ان نقول الشكل هيئة احاطة الحدود
بالجسم فهي متأخرة عن الحدود المتأخرة عن المقدار لكونها نهايات المقدار والمقدار
متأخر عن الجسم والجسم متأخر عن الجسمية التي هي جزء له فالشكل متأخر عن الجسمية بعدة مراتب
فكيف يمكن ان يقال انه متقدم عليها قال والغلط في البيان الاول هو قولنا لمّا لم يكن
الجسمية علة لهما فهما اذن غير متأخرين عنها فان ما لا يكون علة للشيء لا يكون متقدما عليه
بالعلية والتقدم بالعلية اخص من التقدم المطلق ولا يلزم من نفي الخاص نفي العام
فلعل الجسمية وان لم تكن متقدمة عليهما بالعلية لكنها متقدمة عليهما بالطبع كتقدم
الواحد على الاثنين او كتقدم اجزاء الماهية المركبة على خواص تلك الماهية واعراضها
اللازمة والزائلة وان لم تكن شيء من تلك الاجزاء علة لشيء من تلك العوارض فهذا ما

فهذا ما عندي في هذه المقدمة أقول وهذا البيان يفيد تأخر الشكل عن ماهية الصورة ونحن قد ذكرنا
أن الصورة من حيث الماهية لا تتعلق بالتناهي والتشكل بل إنما لا تنفك عنهما من حيث الوجود
فقط ومعناه أن الصورة المتشخصة محتاجة في تشخصها إليهما ولا يبعد أن يحتاج الشيء في
تشخصه إلى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم إلى الأين والوضع المتأخرين عنه فإذن التناهي
والتشكل غير متأخرين عن الصورة المتشخصة من حيث هي متشخصة وإن كانا متأخرين عن
ماهيتها وهذا القدر يكفينا في هذا الموضع قال الرابعة أن التناهي والتشكل من توابع المادة
وتقريره ما ترى ثم قال وإذا عرفت هذه المقدمات فنقول الهيولى متقدمة على التناهي
والتشكل وهما إما متقدمان على الجسمية أو موجودان معها فالهيولى متقدمة إذن على المتقدم
على الصورة أو على ما مع الصورة وعلى التقديرين فالهيولى يلزم أن تكون متقدمة على الصورة
فلو كانت الصورة علة أو واسطة مطلقة في وجودها لزم تقدمها على الهيولى المتقدمة
عليها وهذا قبيح وللقابل أن يقول لم لا يجوز أن الصورة شريكة علة الهيولى فهي [illegible]
متقدمة فيؤول الحاصل إلى [illegible] ثم يكون الصورة علة مطلقة [illegible] كونها شريكة العلة
أقول قد مر أن الصورة إنما هي شريكة العلة من حيث كونها صورة ما لا من حيث كونها صورة
متشخصة فهي من حيث كونها صورة ما متقدمة على الهيولى أما إذا جعلناها علة مطلقة للهيولى
المتعينة كما هو مذهب الشيخ لزم تقدم الصورة متشخصة قبل وجود الهيولى فيلزم أن القابل تشخصها
فهي سابقة على تشخصها وسيأتي لهذا المعنى زيادة شرح ولنرجع إلى تقرير المتن ولو
كانت سببا لقوامها مطلقا لسبقتها بالوجود معناه لو كانت الصورة علة مطلقة لوجود
الهيولى وقوامها لكانت سابقة بوجودها على الهيولى أقول وفيه إشارة إلى ما ذكرناه
وهو أن السابقة بالوجود هي المتشخصة ولكانت الأشياء التي هي علل لماهية الصورة
ولكونها موجودة محصلة الوجود سابقة أيضا على الهيولى بالوجود معناه أن الصورة لو
كانت علة مطلقة لكانت سابقة بوجودها على الهيولى ولكانت الأشياء التي هي علل لماهية
الصورة والأشياء التي هي علل لوجودها يكون جميعها سابقة بالوجود أيضا على الهيولى لأن
السابق على السابق سابق ثم يكون بعد ذلك كله وجود الصورة ووجود الهيولى معها

لوجب أن يكون الصورة متشخصة قبل الهيولى [illegible] الصورة ما لا يجوز أن يكون [illegible]

قوله وفيه إشارة إلى ما ذكرناه من أن الوجود علة التشخص [illegible] للصورة لو كانت علة مطلقة [illegible] لكانت سابقة عليها بتشخصها [illegible] المتشخصة [illegible] والمراد بعلل [illegible] فإن قلت [illegible] الكشف [illegible] ووجودها وأما ما عوارضها [illegible] وجودها فلا يلزم أن تكون متقدمة على ما [illegible] لما كانت علل الأعراض [illegible] سبقها بالوجود [illegible]

بعض النسخ حتى يكون بعد ذلك للصورة وجود غير وجود الهيولى ومعناه على اولى الروايتين ظاهر وعلى
الرواية الثانية لان علية الصورة تقتضي تقدم علل ماهيتها ووجودها جميعا حتى يحصل للصورة
وجود مغاير لوجود الهيولى لان العلة المتقدمة على معلولها مغايرة له فانظر كيف فرق الشيخ
ههنا بين علل ماهية الصورة وعلل تشخصها فان كلامه يشعر بتقدم احد الصنفين على الهيولى
وتاخر صنف الآخر عنها [illegible] على انها معلولة من جنس ما لا يباين في انه ذات العلة وان
كانت ايضا ليس من احوالها المعلولة لماهيتها فان اللوازم المعلولة قسمان كل قسم منهما
داخل في الوجود قال الفاضل الشارح اعلم انه يجب علينا ان نفسر هذا الموضع اولا ثم نبين
احتياج الحجة المذكورة في هذه الاشارة اليه ثانيا فانه قد يتوهم انه اذا اسقط هذا القدر
من البين وضم ما قبله الى ما بعده فانه يتم نظم الحجة وعلى هذا التقدير يكون ذكره في اثناء الحجة
لغوا اما التفسير فنقول ان المراد من قوله على انها معلولة من جنس ما لا يباين ذاته ذات العلة
هو ان الهيولى لو كانت معلولة للصورة لكانت من المعلولات التي لا تكون مباينة للعلة فان المعلولة
قد يكون مباينا عن العلة مثل العالم مع البارئ تعالى وقد يكون ملاقيا لها مثل مسلسلات [illegible] فان
الهيولى على تقدير ان تكون معلولة للصورة لم تكن مباينة عنها بل كانت محلا لها فانه ليس
بمستبعد ان يكون الشيء علة لوجود شيء ويكون حقيقة تلك العلة تقتضي ان تغير حالة في ذلك
المعلول فتكون الصورة علة لوجود الهيولى وتكون ايضا علة لحكم آخر وهو صيرورتها حاملة في
ذلك المحل لكون الصورة المحل وقوله وان كانت ايضا ليس من احوالها المعلولة لماهيتها فان اللوازم
المعلولة قسمان فالمراد منه ان الهيولى وان لم تكن من الاحوال المعلولة لماهية الصورة الا انه لا يجب
ان تكون مباينة عن ذات الصورة لان المعلولات المقارنة لعللها قد تكون معلولات لماهية العلة مثل
الفردية للثلثة وقد تكون معلولات لوجوده مثل مسلسلات اقول ان الشيخ لم يذهب الى ان
الهيولى معلولة لوجود الصورة الذي يزول مع بقاء الهيولى وليس ايضا مراده بقوله فان اللوازم
المعلولة قسمان ان المعلولات المقارنة قد تكون معلولات للماهية وقد تكون معلولات للوجود بل مراده
ان المعلولات بحسب القسمة العقلية قسمان مقارنة للعلل ومباينة لها كما ذكره ايضا هذا الفاضل
قبيل هذا وكل واحد من القسمين حامل موجود وذلك لانه قال في الشفاء في الفصل الرابع من ثانية

[illegible]

قوله على انها معلولة من جنس ما لا يباين ذات العلة وان [illegible] بعد ذلك غير وجود الصورة وجود الهيولى [illegible] ان المعلولة لماهيته [illegible] كان انه ليس من احوال المعلولة المقارن [illegible] من احوال العلة [illegible] عليها [illegible] لصورة [illegible] وقوله فان اللوازم المعلولة لماهيته [illegible] ليس من احواله المعلولة [illegible] انه لو كانت الصورة علة [illegible] جميع [illegible] وجود الهيولى [illegible] ان يكون بعد ذلك [illegible] معلولة من جنس ما لا يباين [illegible] طرق انها معلولة مقارنة للصورة [illegible] الاحوال [illegible] المعلول المقارن [illegible] الاحوال [illegible] المقارن [illegible] فان اللوازم [illegible] المعلولة [illegible] للصورة [illegible]

من ناحية الالهيات في شرح هذا الموضع بهذه العبارة يجوز ان يكون بعض اسباب وجود الشي انما يكون عنه
وجود شي مغاير يكون مقارنا له اذ بعض اسباب وجود الشي انما يكون عنه وجود شي مباين لذاته
فان العقل ليس يقتضي ان يجوز هذا ثم هذا البحث لا يوجب وجود القسمين جميعا هذا ما ذكره في الشفاء
ويظهر منه انه اراد بقوله فان اللوازم المعلولة قسمان ذلك التجويز العقلي واراد بقوله
وكل قسم منهما داخل في الوجود لكن البحث لا يقتضي وجود القسمين جميعا في الخارج بعد ذلك
بيان ان الشيخ لماذا ذكر هذا الفصل في اثناء هذه الحجة فالذي عندي ان الحجة التي يريد الشيخ
ان يذكرها لا تعلق لها بهذا الكلام اصلا بل لو ضم ما قبل هذا الكلام الى ما بعده لتمت الحجة
بل هذا الكلام انما يصلح جوابا عن كلام يصلح ان يستدل به على ان الصورة ليست علة
للهيولى وذلك الكلام هو ان الصورة اذا كانت حالة في الهيولى والحال محتاج الى
المحل فالصورة محتاجة الى الهيولى فيستحيل ان تكون تلك الصورة علة لها لاستحالة الدور
فيحق لهذا المستدل ان يقول لا يجوز ان يكون الصورة علة لوجود الهيولى ثم اذا كانت حالة لها
في الهيولى لان الصورة تكون محتاجة الى الهيولى لان الهيولى بعد وجودها تصير علة
لثبوت صفة للصورة وهي صيرورتها حالة فيها اولا ان الصورة علة لحلولها في الهيولى
ويكون اقتضاؤها لثبوت هذا الحكم لنفسها مشروطا بوجود الهيولى فكذا الهيولى مع كونها
محل الصورة معلولة لوجود الصورة الا انها لا تكون مباينة عن ذات العلة فهذا
الكلام يصلح جوابا عن هذا الاستدلال ولعل الشيخ انما اورده في هذا الموضع
لانه لما قرر ان الصورة لو كانت علة لوجود الهيولى لكانت من الاشياء التي هي علل الصورة
سابقة اياها على الهيولى حتى يكون بعد ذلك عن وجود الصورة وجود الهيولى استشعر
ان يقال اذا كانت الهيولى محل الصورة فان حاجة تلك الى هذه الحجة الدالة على
انها ليست معلولة للصورة بل يكفيك ان تقول انها محتاج اليها المحل والمحتاج الى
الشي لا يكون علة لذلك الشي فلما توجه هذا الاعتراض ذكر ما يتبين به ضعف
هذا الكلام ثم انه عاد بعد ذلك الى تتميم الحجة التي ابتدأ بها فهذا ما عندي في هذا
الموضع اقول هذا الكلام لا يناسب ما ذكره الشيخ في هذا الموضع بل الواجب ان

من

بيّن انّ الشيخ لما ذكر انّ الصورة لو قدّر انها علة مطلقة للهيولى لوجب ان يكون الصورة نفسها مع
جميع علل مهيتها و وجودها وتشخصها سابقة بالوجود على الهيولى حتى يكون بعد ذلك
وجود الصورة الموجبة المتحققة في الخارج وجود الهيولى التي هي معلولة لها او حتى يكون بعد
ذلك للصورة وجه يحصل في آن بعد مغاير لوجود الهيولى المعلولة لحسب الآن و ان تبين جميعاً
اشار قبل الخوض في بيان استحالة ذلك على ان هذا التقدير مما يمتنع تحققه في هذا الموضع
فانّ الهيولى لما كانت معلولة للصورة فهي غير مباينة عن الصورة والمعلول المقارن لا
يتأخر عن وجود العلة المشخصة اي لا يمكن ان يحصل لعلته في الخارج بدونه لان العلة اذا سبقت
بوجودها سبقت بما يقارن وجودها فكيف يسبق على ما يقارن وجودها واشار
الى ذلك بقوله على انها معلولة من حيث ما لا يباين في ذاته ذات العلة اي انها
معلولة غير مباينة الذات عن ذات العلة لانه حتى لو قدرنا تقدم الصورة بوجودها
على الهيولى مع ان هذا التقدير غير صحيح الزم منه آخر وذكر حال الى الذي ساق البرهان
اليه وهو كونها جزء متقدمة على نفسها بمراتب ثم ان الشيخ استشعر ان التي المعلول المقارن
يجب ان يكون معلولا لمهيته للوجود لانه ما يجوز ان يكون معلولا للوجود ومقارناً
له في الوجود بل قد يكون شيء معلولا لمهيته ومقارنا للوجود كالفردية للثلثة وليس الامر
كذلك فانّ الهيولى ليست معلولة لمهية الصورة مطلقا فنبه بقوله ولئن كان ايضاً ليس من احواله
المعلولة لمهيتها على ان المعلول المقارن لا يجب ان يكون معلولا لنفس المهية في جميع الصور
بل قد يكون معلولا لعلته تكون المهية جزءا منها او شريكا لها كما ذهبنا اليه فيكون معنى
كلامه ولئن كان ذات الهيولى ليست من احوال المعلولة لذات الصورة فهو ايضا معلول
مقارن فلا يصح تقدم الصورة بالوجود عليه ثم انه لما وصف المعلولات بانها قد تكون
غير مباينة ولم يكن شيء من جنس هذا الكلام مذكورا فيما مر من الكتاب اشار الى امكان وجه
لصنفين من المعلولات اعني المقارنة والمباينة في الذهن وفي الخارج معا بقوله فان اللوازم
المعلولة قسمان كل قسم منهما داخل في الوجود ولما فرغ من هذا البيان تمم البرهان فظهر من هذا
البيان ان هذا الكلام ليس لغوا ولا زيادة كما ظن هذا الفاضل وان الحجة المذكورة متعلقة

متعلقة به لا نذكرها ونبين حقيقة الحال في هذه المسئلة ولكن قد علم ان التناهي والتشكل
في الامور التي لا توجد الصورة الجرمية في حد نفسها الا بهما او معهما قال الفاضل انه معنا
ما مر من المقدمة الثالثة وقد تبين ان الهيولى سبب لتشكيك فذو ومعناه ما مر في المقدمة
الرابعة فيصير الهيولى سببا من اسباب ما به او معه يتم وجود الصورة السابقة وجود
للهيولى وهذا محال فقد اتضح انه ليس للصورة ان تكون علة للهيولى او واسطة على الاطلاق
وهذا بيان الخلف وقد نبه بقوله ما به او معه يتم وجود الصورة ان التناهي والتشكل
كانا مما به يتم وجود الصورة لا بعينها فهما غير متأخرين عما به يتم وجود الصورة كما ذهبا
اليه والباقي ظاهر وهو تنبيه او انكر بقول اذا كانت الهيولى محتاجا اليها في
ان يستوي للصورة وجود فقد صار [illegible] الجواب
انا لم نعترض بكونها محتاجا اليها في ان يستوي للصورة وجود بل قضينا بالاحتياج اليها
في وجود شيء توجد الصورة به او معه ثم [illegible] ما بعد هذا يحتاج الى رسم المفصل
الفاضل الشارح هذا سؤال على المفصل سابق وهو انكم قلتم ان الصورة لا يستوي لها وجود
الا بالتناهي والتشكل او معهما [illegible] بان الهيولى فيلزم ان يكون الصورة محتاجة الى
الهيولى بوجه ما وجوابه ليس كل ما يحتاج الشيء اليه وجب ان يكون علة لذلك الشيء بل قد يكون
ونخيص القول في تفصيلا لا حاجة بنا اليه قال وللقائل ان يقول انكم تقولون ان
الصورة محتاجة الى الهيولى ام لا تقول فان قلت بطل قولك ان الصورة شريكة لعلة الهيولى
لانه يلزم من القولين كون الصورة متأخرة ومتقدمة معا وان قلت ان الصورة لا تحتاج الى
الهيولى لم يكن الهيولى متقدمة بوجه ما على الصورة فبطل حكمك بالتقدم واقول انه يذهب الى
ان الصورة من حيث هي صورة تكون متقدمة على الهيولى وشريكة لعلتها ومن حيث هي متشخصة
محصلة في انواع تكون متأخرة عن الهيولى لان الهيولى هو السبب القابل لتشخصها وتحصلها وهذا
هو المراد من قوله انا لم نعترض بكونها محتاجا اليها في ان يستوي للصورة وجود الى ان العقل هو العلة
الموجدة للصورة والا انها العلة الفاعلة لتشخصها وتحصلها بل قضينا بالاحتياج انها محتاج
اليها في وجود شيء توجد الصورة به او معه اي قضينا ان الصورة تحتاج الى الهيولى في وجود

الشاهد والشكل اللذين تتشخص وتتحصل الصورة بهما او معهما موجودة لكون الهيولى
قابلة لهما فاذن من شأن الهيولى متقدمة على ذلك الشيء وعلى الصورة المتقدمة بذلك الشيء علة م
من حيث اتصافها به لا على الصورة من حيث هي صورة ثم تلخيص ما بعد هذا يحتاج الى الفصل
المفصل وهو بيان كيفية احتياج الهيولى الى احدهما على الاخر من غير ان يلزم الدور على ما
قلناه : اشارة انت تعلم ان الصورة الجوهرية اذا فارقت المادة فان لم يعقب
بدل لم يبق المادة موجودة فمعقب البدل مقيم للمادة لا محالة بالبدل وليس يجب ان
نقول ويقيم البدل ايضا بالهيولى على ان يكون الهيولى قائمة فاقامت لان الذي يقوم
فيقيم متقدم بقوامه اما بالزمان واما بالذات وبالجملة لا يمكنك ان تدير الاقامة
يريد بيان كيفية تقدم الصورة العنصرية على الهيولى وامتناع تقدم الهيولى على
عليهما من حيث هي متقدمة على الهيولى على وجه الدور قال الفاضل الشارح لما ابطل كون الصورة
علة مطلقة او واسطة للهيولى اراد ان يبطل القسم الثاني من الاقسام الاربعة التي صدرنا
الباب بها وهو ان يقال ان الصورة محتاجة الى الهيولى وهذا الفصل يشتمل على بيان ان الصورة
التي يمكن زوالها عن المادة ليست متاخرة في الوجود عن الهيولى وتقريره ان الصورة الجوهرية
اذا زالت عن المادة فان لم يحصل عقيب زوالها صورة اخرى يكون بدلا عنها لم تبق
المادة موجودة لما مر من ان الهيولى لا تخلو عن صورة واذا كان كذلك فالشيء الذي يعقب الصورة
الزائلة بالصورة الحادثة مقيم للمادة اي حافظ لوجود المادة بواسطة ذلك البدل
ثم انه لا يلزم من قولنا ان ذلك المعقب يحفظ وجود المادة بذلك البدل صدق قولنا ان الهيولى
وانه يحفظ ذلك البدل بتلك الهيولى لان الشيء ما لم يوجد لم يكن حافظا لوجود غيره فلو
كانت الهيولى مقيمة للصورة كانت تقوم اولا ثم تصير بعد ذلك مقيمة للصورة وقد كنا
بينا ان الصورة مقيمة للهيولى فيلزم ان يكون وجود كل واحد منهما سابقا على وجود الاخر
وهو معذور وبالجملة لا يمكنك ان تدير الاقامة قال ولقائل ان يقول هذا الفصل كالمناقض
لما مضى لان فيه بيان ان الصورة متقدمة على الهيولى ولما كان كذلك استحال تقدم الهيولى
على الصورة وقد كانت الحجة المذكورة على امتناع كون الصورة علة للهيولى مبنية على ان

١٣١

الى قوله معاقب البدل عليهم لا بد للمادة

كان ذلك قد زال اين معين او شكل معين او مقدار معين فلا بد وان يحصل اين آخر وشكل
آخر ومقدار آخر ليكون بدلا لما عدم ثم لا يلزم ان تكون هذه الاعراض صورا مقومة للمادة
فعلمنا ان معاقب البدل لا يجب ان يكون مقيما للمادة بذلك البدل لو صح ذلك لكان انما يصح
في بعض الاشياء وبالبرهان واقول لما بين في هذا الفصل كيفية تقدم الصورة على الهيولى
اشار الى ان المسئلة لا تنعكس لاستحالة الدور ولان الهيولى لو كانت مقيمة للصورة لكانت
متقومة بنفسها قبل وجود الصورة لها بالذات [illegible] بالفعل [illegible] وهذا
بعينه هو الذي اورده في بيان [illegible] الهيولى [illegible]
على انها معلولة من جنس ما لا [illegible] العلة كما سبق شرحه فاذن قد [illegible] ذكره
استحالة كون كل واحدة منهما [illegible] كل واحد منهما [illegible]
ثم انه جعل الصورة من حيث هي [illegible] سابقة على الهيولى وشريكة لعلتها [illegible]
الهيولى من حيث هي هيولى سابقة على الصورة لان الهيولى من حيث هي هيولى قابلة [illegible]
الصورة فلا يمكن ان يصير فاعلا ومعطيا لوجودها [illegible] قول الذي اورده [illegible]
انه ينحل بما ذكرناه مرارا من كيفية تقدم احدهما على الاخرى واما الشك [illegible]
لان امتناع انفكاك الجسم عن اين ما انما يقتضي احتياج الجسم لا في كونه جسما بل في وجوده
وتشخصه الى الاين من حيث هو اين ما لا من حيث هو اين معين والاين من حيث هو اين ما
يحتاج الى الجسم من حيث هو جسم ما ومن حيث هو اين معين يحتاج الى جسم معين واما قوله
ثم لا يلزم ان يكون هذه الاعراض صورا فقد يدل على انه ظن ان الشيخ اثبت وجود الصورة
بانه مقيم للمادة فقط وهذا سهو من باب توهم العكس فان كل صورة مقيمة وليس كل مقيم صورة
بل المقيم الذي هو الصورة انما هو جوهر يقيم جوهرا هو محله ومادته وهذه اعراض اقامت اعيانا
لانها اقامت جسما متشخصا لا في جسميتها بل في تشخصاتها العارضة لجسميتها ولذلك سميت
مشخصات الجسم فاذن النقض بها ليس بمتوجه واما قوله فعلمنا ان معاقب البدل لا يجب ان يكون

... حينئذ بالقوة

تقديم ... رحمه الله الذي بالاساس ليس بحجة ما ذكره مقيداً بالجسم المتشخص بالابوين وذلك لا يبطل افادة المادة بالصورة اشارة ليس يمكن
ان الذي ذكره لم ينقض الدليل الذي يعتمد الدليل لئن يكون شيئان كل واحد منهما يقام به الآخر حتى يكون كل واحد منهما متقدماً بالوجود على
تقييداً بالجسم المتشخص بالاثنين وذلك لا يرتفع الدور به الآخر وعلى نفسه ... يريد بيان امتناع القسم الرابع من الاقسام الاربعة المذكورة
تمامه ما ... الاولى

في الكتاب وهو ان يكون هناك شيئان يقيم كل واحد من الهيولى والصورة كلاً بالآخر
او مع الآخر فانه يناسب الدور المذكور في الفصل المتقدم وبذا يكون افادة كل واحد
منهما بالآخر لانه اوضح فساداً ولئن الشارح ابقاه اليه ولفظ الكتاب ظاهر وهذا
القسم هو الذي جعله الفاضل الشارح ثالث اقسام الاربعة التي اوردها ولا يجوز
ان يكون شيئان كل واحد منهما يقام مع الآخر ضرورة لانه لئن لم يتعلق ذات احدهما
بالآخر جاز ان يقوم كل واحد منهما وان لم يكن مع الآخر وان تعلق ذات كل واحد منهما
بالآخر فلذات كل واحد منهما تاثير في ان يوجد الآخر وذلك ما قد بان بطلانه
وهذا هو الذي يكون الاقامة فيه مع الآخر وحمله الفاضل الشارح على القسم الرابع من الاربعة
التي اوردها وهو كون كل واحد منهما غير محتاج الى الآخر وبيان هذا القسم هو ان
ذات كل واحد من الشيئين اللذين يوجد كل واحد منهما مع الآخر لا يخلو اما ان يتعلق
بالآخر من حيث هو ذلك الآخر بوجه من الوجوه او لم يتعلق به اصلا فان لم يتعلق به جاز
وجود كل واحد منهما منفرداً عن الآخر وان تعلق فلذات كل واحد منهما تاثير ما في ان
يتم وجود الآخر وهذا هو القسم الاول بعينه هو الذي بان بطلانه وحاصل ان هذا القسم
يرجع اما الى عدم التلازم او الى الدور المذكور ولاجل ان الغرض ذكر ما هو من قبيل المتعلقين
المنتسبين الى علة وجود اذا لم يكن بينهما الارتباط بوجه يقتضي ان يكون بينهما تلازم عقلي
لم يكن بينهما الا المصاحبة الاتفاقية فقط وغرض الفاضل الشارح بان المطلوب هنا بيان ان
الشيئين اذا كان كل واحد منهما غنياً عن الآخر وجب صحة وجود كل واحد منهما منفرداً عن
الآخر وان تعلق فلذات كل واحد منهما تاثير ما في ان يتم وجود الآخر وهذا هو القسم الاول
بعينه هو الذي بان بطلانه وحاصل ان هذا القسم يرجع اما الى عدم التلازم او الى الدور

عليه حجة بل هو الا اعادة الدعوى وهذا الاستدلال يوهم بين انه من مسائل الموجودات لكان
يحتاج في ابطاله الى البرهان فكيف والتي لم تنال من الموجودات فان الاضافات لا توجد
الا معا مع انه ليس لواحدة منهما حاجة الى الاخرى للزاهد ان الاضافتين لو احتاجت الى
الاخرى لتأخرت عنها فلا يكونان معا ولزم من احتياج الاخرى اليها الدور فان قيل
هذا التلازم لا يعقل الا في الاضافات فقلنا دعوى الحصار في الاضافات مفقودة الى
بينه والجواب ان المفهوم من كون الشيء غنيا عن غيره ليس الا صحة وجوده مع عدم الغير
ولكن البيان هو الدعوى بعينه يدل عليه ان الدعوى والاتيان بنفسه غير محتاج الى برهان
وانما اعيد ذكره بعبارة اخرى ليرتفع الالتباس [illegible] وان المتضايفان فليس لكل
كل واحد منهما غنيا عن الاخر [illegible] ولا الاحتياج بينهما دائرا كما لزم لو
هما ذاتان او شيئان لكل واحد منهما صفة نسبية [illegible] الصفة [illegible] حقيقيا
حقيقيا فاذن كل واحد منهما محتاج الى الاخر لا في ذاته بل في صفته [illegible] ذاتا [illegible] وهذا [illegible]
دور انما اذا اخذ الموصوف والصفة معا [illegible] المشهور [illegible] فلما كان كل
واحد منهما محتاجا الى كليهما بل في بعضها [illegible] [illegible] الى الاخر المحتاج
الى الجملة الاولى فظن ان الاحتياج بينهما دائر وما كان في الحقيقة كذلك فاذن ليس التلازم
بينهما على وجه الاحتياج لاحدهما الى الاخر على ما ظنه وما على سبيل الدور فظهر من ذلك
المعية التي تكون بين المتضايفين ليست من جنس ما تقدم لبطلانه بل هي معية عقلية معناها وجوب
تعقلهما معا وهي اي الهيولى والصورة ثابتة لها من وجه وهو تعلق كل واحدة منهما بالاخر
من غير دور ولكنه من وجه وهو كون الصورة اقدم ذاتا من الهيولى وانما لم يكن تعلقهما تعلق التضايف
لان المتضايفين لا يمكن تعقل احدهما بدون الاخر لما فيهما ولذلك احتج مع تعقل الصورة الذي وجدها
على اثبات الهيولى لان التضايف يوجب ان بعد تعقلهما كما في سائر انواع المضاف المشهوري
لكن انه انما يكون التعلق من جانب واحد فاذن الهيولى والصورة لا تكونان في درجة التعلق
والمعية سواء وقد تبين فيما ذكرناه ان التلازم ينقسم الى ما يكون التعلق فيه لاحد المتلازمين

تعقلهما

وقد ابطل منها اثنتين وبقي واحد وهو كونها شريكة للعلة والصورة في الكائنة

الفاسدة تقدم ما ينبغي ان يطلب كيف هو انما خص الكائنة الفاسدة بالذكر لان

الصور المتقدم بيانها مع كونها متجددة على الهيولى الباقية في جميع الاحوال البعد وكيفية تقدم

هي ما صرح بها في الفصل الثاني لهذا الفصل هو انها تشارك شيئا آخر في العلية والمتقدم

على الهيولى من حيث هي صورة ما لا من حيث هي صورة متعينة فانها من تلك الحيثية متنزهة الوجود

كالهيولى اشارة الى انه يمكن ان يكون ذلك على احد الاقسام الثلاثة وهو ان يكون الهيولى توجد

من سبب اصل ومن مرجحين بتعقيب الصور اذا اجتمعا تم وجود الهيولى لما ابطل من اقسام

المتممة الا واحدا وهو ان الصورة جزء العلة ثبت انه حق فصرح به في هذا الفصل واشار بقوله

ذلك الشي ما اوجب ظهوره في الفصل السابق بين ان الشي الذي يشارك الصورة في العلية

ما هو وهو الذي سماه سببا اصلا وانما سماه اصلا لانه المستمر الوجود المستحفظ لوحدة

العدد الثابت ما مر وايضا لانه الذي يفيد اصل وجود الهيولى من حيث كونها بالقوة فان الصورة

لا تفيده الا اخراج ذلك الوجود المستفاد منه الى الفعل وتبقيته وهو كما ذكرناه موجود ثابت

دائم الوجود مفارق عن المادة وعما يتعلق بها من الجسمانيات والا لعاد بعض المحالات

المذكورة وقد يسمى عقلا كما سيجي ذكره وبيان صفاته والى المعين بتعقيب الصور فهو السبب الذي

يقتضي بتعقيب الصور وسماه معينا لانه يفيد بواسطة الصورة المتعاقبة بقاء الهيولى اصل

وجوده فهو بعين السبب الاصل في اقامة الهيولى المستمرة الوجود وقد ذهب الفاضل الشارح

الى ان ذلك المعين هو الحركة السرمدية التي تفيد للهيولى الاستعدادات المتعاقبة لقبول

الصور المتجددة المتعاقبة واقول الفاعليته الكافية في تعقيب الصور لان حصول الاستعدادات

لا يكفي في وجود شي فان العلة المعدة ليست من العلل الموجبة بل يحتاج فيه مع ذلك الى

مفيض لاصل وجود الصور كما ذكر هو ايضا في كلامه وجه الاحتياج الموجبة اليه وهو السبب الاصل

بعينه على ما سيأتي بيانه ولان احوال النفاقة من خارج طبيعته او قسرية يتجدد بعضها ما يجمع

[illegible]

الاصيل ر

عن المقدار والشكل على ما مرّ قبل فالعلة التامة لوجود الصورة المتجددة هي مجموع ذلك والمعين
لا من حيث علة الصورة فينبغي ان يحمل كلامه على ما هو اعم من ان يكون السبب الاصل ايضا داخلا في
المعين من وجه ويحتمل ايضا ان يحمل المعين على طبيعة الصورة من حيث هي صورة ويكون تقدير
الكلام هكذا عن سبب اصل وعن معين يحصل وجوده عن السبب الاصل بتعاقب الصور فيكون
فاعل التعاقب هو السبب الاصل والعلة تامة اصلا لاجل انه علة بالوجهين احدهما بلا توسط
والثاني بتوسط المعين الذي هو الصورة فهو الاصل في العلية مطلقا وعلى التقديرين جميعاً
فقوله اذا اجتمعا تم وجود الهيولى يريد به اجتماع السبب الاصل والصورة من حيث هي صورة لان
العلة التامة القريبة هي مجموعهما وهو مستمر الوجود على ما مرّ فاذا الصورة المتعاقبة تشركه
السبب الاصل في اقامة الهيولى بان يشرك … فاذا
كان بالفعل … الاحوال … وتتشخص بها الصورة وتتشخص هي …
على وجه كثير بيانه كلام … تعلق وجود الهيولى
بوجود الصورة اراد ان يشير الى كيفية تشخص كل واحدة منهما بالاخرى ثم ان فيه شيئاً
وذلك انا قد بينا فيما مضى ان كل نوع يحمل ان يكون له اشخاص كثيرة فذلك النوع انما يتشخص
بالمادة فتتشخص تلك المادة ان كانت بمادة اخرى لزم التسلسل فزعم الشيخ ان كل واحدة
منهما اعني الهيولى والصورة يتشخص بالاخرى وهذا ما يقتضي الدور لانا نجعل ذات كل واحدة
منهما علة لتشخص الاخرى في مقابل ان يقول ان تشخص كل واحدة منهما بذات الاخرى موقوف
على انضمام ذات كل واحدة منهما الى ذات الاخرى وانضمام ذات كل واحدة منهما الى
ذات الاخرى متوقف على تشخص كل واحدة منهما فان المطلق غير موجود وما ليس بموجود
فلا ينضم اليه غيره ويمكن ان يجاب عن ذلك بانا نمنع هذه المقدمة فان انضمام الوجود
للماهية لا يتوقف على صيرورة كل واحد منهما موجودا قبله اقول تشخص الهيولى بذات
الصورة معقول فان الهيولى انما تقترن الهيولى بعينها لاجل صورة بعينها لا من حيث اجل از
انها هذه الصورة بل من حيث انها صورة ما كما مرّ ولكن تشخص الصورة بذات الهيولى
فليس بمعقول لوجهين الاول ان هذه الصورة لم تقترن هذه الصورة بعينها لاجل الهيولى من حيث

انما هيولى ما فان هذه الصورة لا تعقل مفارقة لهذه الهيولى ومتعلقة بها من حيث هي هيولى ما بخلاف
الهيولى فانها تعقل ان تكون هذه الهيولى وان لم تكن هذه الصورة فاذن تشخص الصورة بالهيولى
يكون من حيث هي هذه الهيولى لا من حيث هي مطلقة والثاني ان ذات الهيولى هي حقيقة القابلية
والاستعداد فكيف تصير علة وفاعلا للتشخص بل قد قيل ان كل نوع يحتمل ان يكون له اشخاص
فذلك النوع انما يتشخص بالمادة اي يتشخص بها من حيث هي قابلة للتشخص فهي النوع لا انها
تكثرة لا من حيث هي فاعلة لذلك بل الفاعلة هي الاعراض المكتنفة بها كالوضع والاين والمتى
واشباهها المسماة بالمشخصات فظهر ان تشخص الصورة يكون بالهيولى المعينة من حيث هي
قابلة لتشخصها وتشخص الهيولى بالصورة المطلقة من حيث هي فاعلة لتشخصها وسقط الدور
وهذه المسئلة من غوامض هذا العلم قوله قال الفاضل الشارح الشيء المطلق غير موجود فليس هذا
بصحيح وذلك لان الشيء المطلق يمكن ان يوخذ بشرط الاطلاق والتقييد ويمكن ان يوخذ
لا بشرط الاطلاق كما مر ذكره والاول موجود في الخارج والعقل والثاني بذهنية والثاني
موجود في العقل فقط لا في الخارج فاذن ليس يصح ان يقال انه غير موجود اصلا ولما اجاب بان نظام
الوجود لا يلتئم بمعينات الشيء لانها امران عقليان فلا يصح الحاق الامور الخارجية من
حيث هي خارجية في احكامها بالامور العقلية من حيث هي امور عقلية وهم وتنبيه
او نقول لما كان كل واحد منهما يرتفع الآخر برفعه فكل واحد منهما كالآخر في
التقدم والتاخر والذي يخلصك من هذا اصل تحققه وهو ان العلة كحركة يدك بالمفتاح
اذا ارتفعت رفع المعلول كحركة المفتاح واما المعلول فليس اذا رفع رفع العلة فليس رفع
حركة المفتاح هو الذي رفع حركة يدك وان كان معه بل انما يكون انما امكن رفعها لان العلة
وهي حركة يدك كانت رفعت اولا وهما عن الرفعين معا بالزمان ورفع العلة متقدم على
رفع المعلول بالذات كما في ايجابهما ووجودهما اقول لما ثبت ان التلازم بين الصورة
والهيولى هو بسبب احتياج الهيولى الى الصورة من حيث الذات لا بالعكس ورد عليه شك
وهو انهما متلازمان في الرفع فليس احدهما بالتقدم اولى من الآخر وهذا الشك لا
يخفى بل هو وارد على احد قسمي التلازم الذي يكون بين العلة ومعلولها والجواب

لا يقال لا شك ان التشخص واحد بالعدد والصورة المطلقة ليست كذلك فاشبع ان يكون علة الواحد بالعدد ... الصورة المطلقة فاعلة لتشخص الهيولى لانا نقول ليس المراد ان يكون بها تشخصه ... فاعلة للتشخص ... تشخص الهيولى بل بكونها حالة في الهيولى ... ذلك ... منه

فالحاصل ... على ... الرفع ... معا ... ومعا ... منه

والجواب ان التلازم في الرفع انما يكون من جهة الزمان ولا يكون من حيث الذات بل رفع احدهما بالذات
اقدم من رفع الآخر ولذلك قيل عدم العلة علة العدم كما كان في جانب الوجود فان ايجاب العلة
مما يوجدهما معا اقدم من ايجاب المعلول ووجود العلة اقدم من وجود المعلول تذنيب
يجب ان تتلطف من نفسك في ان تعلم ان الحال فيما لا يفارقه صورته في تقدم الصورة بهذه الحال
فالجسم الذي لا يفارقه صورته هو الفلكيات باسرها وبيان ان حالها في تقدم الصورة
حال العنصريات انه تعلق كل واحدة من الهيولى والصورة بالاخرى هناك ايضا لا يكون
من الجانبين على السواء وهو بين لما للدور او لعدم التلازم ولا من جانب واحد ولا يجوز
ان يكون المحتاج اليه هو الهيولى لان القابل لا يكون فاعلا فاذن هو الصورة وهي اما ان
تكون علة للهيولى او واسطة او آلة او جزء علة والاولان باطلان لما مر فهي اذن
سبب اخص يكون مجموعهما علة للهيولى قال الفاضل الشارح فلا تفاوت بين كلا الامرين في الفلكيات
والعنصريات الا في شيء واحد وهو انا بينا في العنصريات ان الهيولى المحتاج اليه
بان قلنا ان الصورة اذا زالت فحيث يعقبها بدل ومعقب البدل مقيم لها وبها بالبدل
وهذا لا يتصور في الفلكيات بل بيناه بان القابل لا يكون فاعلا وهذا البيان كان تاما
ههنا الا ان الشيخ لما لم يذكر في العنصريات هذا البيان العام واقتصر على البيان الثاني بها
امر بالتلطف في هو ذلك ان الحال فيهما واحد واقول ويتفاوت الحال فيهما ايضا بشيء آخر وهو
هو ان استعداد الهيولى لقبول الصورة في الفلكيات لازم لذاتها مستفاد من مبدعها وفي
العنصريات غير لازم لها بل مستفاد من الاحوال المختلفة المتجددة الخارجية الا ان بيان الحال فيهما
لا يختلف بهذا التفاوت تنبيه الجسم ينتهي ببسيطه وهو قطعه والبسيط ينتهي بخط
وهو قطعه والخط ينتهي بنقطة وهي قطعه اقول الكميات المتصلة القارة ثلثة انواع الجسم التعليمي
والبسيط وهو السطح والخط ويتصل بها في النسبة نوع آخر من غير جنسها وهو النقطة فالجسم هو
مقدار ذو وضع له ابعاد ثلثة والبسيط هو مقدار ذو وضع له بعدان فقط والخط مقدار
ذو وضع هو طول بلا عرض والنقطة هي ذات وضع لا اجزاء لها والصورة الجسمية لذاتها تستلزم
الجسم التعليمي ولذلك يشتبه احدهما بالآخر كما مر والجسم التعليمي يستلزم البسيط والبسيط الخط

والخط النقطة لا لذاتها بل باعتبار التناهي فلذلك انفصلت مباحث المقادير بمباحث الاجسام
ولما كانت مباحث الجسم التعليمي داخلة في المباحث المختصة بالوهم وبقيت المباحث الاخرى
اورد هذا الفصل بعد تلك المباحث مشتملا عليها واعلم ان الجسم في قوله الجسم منتهي بسيط هو
التعليمي لانه بالذات معروض البسيط والجسم الطبيعي انما يصير معروضه بتوسط التعليمي وقد افاد
بقوله الجسم ينتهي ببسيط اثبات البسيط اولا وكيفية لزومه للجسم ثانيا وذلك لان انتهاء
الشيء انما يكون عند انقطاع امتداده الآخذ في جهة ما ولما كان الجسم ذا امتدادات
ثلثة وانتهاء الواحد منها في جهة من حيث هو واحد يقتضي بقاء الاثنين الباقيين فاذن
الجسم ينتهي بما من شانه ان يكون ذا امتدادين فقط وهو المسمى بالبسيط وهكذا القول في
انتهاء البسيط بالخط واما الخط فهو امتداد واحد مجرد عن الآخرين فهو ينتهي بما لا امتداد
له اصلا ويكون ذا وضع لان هذه المقادير ذوات اوضاع فنهاياتها كذلك والشيء ذو
الوضع الذي لا امتداد له اصلا هو النقطة فالخط ينتهي بالنقطة وهي ليست مقدارا
لعدم الامتداد فيها فهي النهاية الاخيرة ثم انه لم يقل نهاية الجسم هو البسيط بل قال ينتهي ببسيط
لان البسيط كم والنهاية من المضاف المشهوري فانها نهاية لذي النهاية فاذن القول
بان البسيط نهاية الجسم خطأ بل هو الذي به يتناهى الجسم واقول التحقيق يقتضي ان يكون
هناك ثلثة امور اولها ماهية السطح الذي هو المقدار المتصل ذو البعدين وثانيها
عدم الجسم بعد نفاده وانقطاعه وانتهائه العدم المطلق وثالثها اضافة عارضة
للجسم فانما يستحق ان يسمى الاول للجسم بثبوت الثاني له اذ هو مقارن ومستلزم للاول
وللثالث فاذا اعتبر عروضه للاول كان المجموع سطحا مضافا الى ذي السطح واذا اعتبر
عروضه للثاني كان نهاية مضافة الى ذي النهاية والجسم يلزمه السطح من حيث تقوم
جسميته به لا من حيث يلزمه التناهي بعد كونه جسما فلا كونه ذا سطح ولا كونه متناهيا لا
يدخل في تصوره جسما ولذلك قد يمكن قوما ان يتصوروا جسما غير متناه الى ان يتبين لهم
امتناع ما يتصورونه قال الفاضل المحقق انه مراده ان السطح والتناهي لعارضين
لهيئة الجسم لامكان انفكاك تصور الجسم عن تصورهما حين يتصور جسم غير متناه ثم شيء لا يتصور

لا يتصور الا بعد تصور اجزائه ثم اعترض عليه بانا نتصور الجسم ونحتاج في معرفة تاليفه عن الهيولى
والصورة الى الحجة ولم يكن ذلك الا لكون تصوره قبل معرفتهما ناقصا مكتسبا بالرسوم وبعد
معرفتهما تاما مكتسبا بالحد ومشتملة عليهما او لكون تصور الشيء غير متوقف على تصور اجزائه وكيف
ما دارت القضية فلم لا يجوز مثله في السطح والشاهد اولى والجواب عنه ان اجزاء الشيء في
العقل اعني الجنس والفصل غير اجزائه في الوجود اعني الصورة والمادة والجسم يتصور باجزائه
العقلية ويطلب بالحجة اجزاؤه الوجودية وان كانت الاولى بالقوة مشتملة على الاخرى فان
الابعاد الماخوذة في حد الجسم تدل على صورته والقبول الماخوذ فيه يدل على مادته والسطح و
الشاهد لا يعقل كونهما جزئين عقليين اذ ما ليس المجهول بين في الجسم فبين الشيخ اولا انهما
ليسا جزئين في الوجود وذلك بين السطح يلزم الجسم بسبب الشاهد المتصل الحاجز لا
يكون كذلك ثم احتمل ان يتوهم كون السطح وذي الشاهد جزئين عقليين لكونهما مجهولين
فبين انهما ايضا ليسا كذلك ... يتصور ... والشيء لا يتقوم بجزئه
العقلي وبجزئه الوجودي ... بالمادة بالصورة ... النوع من الجنس بالفصل
والجسم لا يتقوم بالسطح ... فلا ...
وهو ان السطح لا يفعل الجسم وقد ... حيث يلزمه الشاهد انه مشعر
بان كل سطح يلزم الجسم بواسطة الشاهد وهو يقتضي ان يكون عروض الشاهد للجسم قبل عروض
السطح له الشاهد للجسم وهذا باطل لانا قد بينا ان النهاية اضافة عارضة للسطح والعارض
متاخر عن المعروض فكيف يكون عروض النهاية للجسم قبل عروض السطح له ثم قال ويمكن ان
يجاب بان النهاية المتاخرة عن السطح يمكن ان يكون سببا لثبوت السطح للجسم كالاوسط
في برهان اللم اذا كان معلولا للاكبر وعلة لثبوته للاصغر اقول كون النهاية اضافة عارضة
للسطح يقتضي كون النهاية من المضاف الحقيقي وهو مناقض لحكمه عن قريب بانها من المضاف
المشهوري فلعله نسي ذلك ثم ان اخذ النهاية تارة مع السطح وجعلها بذلك الاعتبار
مشهورية وتارة منفردة وجعلها بذلك الاعتبار حقيقية فكيف ساغ له ان يجعل اضافة
العارض الى معروضه سببا للعروض فان تلك الاضافة لا تعقل

اما بعد الوقوف فما نظر الى هذا الحد الذي كيف تخبط في كلامه ولا يبالي اين يذهب وما تحقيقه

فرقيق وهو ان الانقطاع يعرض لامتداد الجسم اولا ثم السطح يلزم ذلك الانقطاع ثانيا

ثم يعرض لهما الانقطاع باعتبارين يزيلان الشبهة ولا السطح كسطح الكرة من غير اعتبار

حركة او قطع فيوجد ولا خط ولا المحور والقطبان والمنطقة مما يعرض عند الحركة والخط المحيط الدائرة

قد يوجد ولا نقطة يريد بيان ان لزوم الخط للسطح والنقطة للخط انما هو بالتناهي

فانهما لا يعرضان لهما مع عدم التناهي وحيث انه يعرف اولا الالفاظ التي استعملها في هذا

الموضع فنقول الكرة جسم يحيط به سطح واحد في داخله نقطة يكون جميع الخطوط التي تخرج

منها الى ذلك السطح متساوية والدائرة سطح مستو يحيط به خط واحد في داخله نقطة يكون

جميع الخطوط التي تخرج منها الى ذلك الخط متساوية وتلك النقطتان مركزاهما والخط المستقيم المار

بالمركز المنتهي في الجانبين الى المحيط قطرهما واذا قطعت الكرة بسطح مستو حدث عليها

فصل مشترك بين السطحين هو محيط دائرة على سطح الكرة فاذا فرضت الكرة متحركة

حركة وضعية مستديرة حدث عليها نقطتان لا تتحركان هما قطباها والقطر بينهما هو المحور و

المنطقة هي اعظم الدوائر على سطح الكرة التي تتساوى ابعادها من جميع النقط المفروضة

عليها من القطبين وقد تبين من ذلك ان الخط والنقطة انما يعرضان للكرة باعتبار احد امرين

اما التقاطع ولا الحركة ولا المركز فعنده ما يتقاطع اقطار او عند حركتها او بالفرض

وقبل ذلك فوجود نقطة في الوسط كوجود النقطة في النصفين وسائر ما لا ينتهي فانه لا

وسط ولا سائر مفاصل الاجزاء في المقادير الا بعد وقوع ما يوجب فيهما من حركة وفرض

... الدائرة وفي داخلها نقطة معناه انها ... لم يفرض فيها نقطة كما يقولون

الجسم هو المنقسم في جميع الاقطار ومعناه انه ... قسمة فيها يريد ان الدائرة لا تصير

مركزها موجودا فيها الا باحد ثلاثة اشياء احدها التقاطع والثاني الحركة والثالث

الفرض فان تقاطع الاقطار انما يكون على نقطة هي المركز وحركة الدائرة انما تقتضي سكون

نقطة فاصلة بين الحركة في الجهات المختلفة هي المركز ولا الفرض فظاهر ولا قبل عروض هذه

الامور فوجود مركزها في وسط الدائرة كوجود نقطة في ثلثها الى كان موضع النقطة

٣١

في الشيئين متعين بالقوة قبل الفرض على وجه لا يمكن وقوعها بعد الفرض في غير ذلك الموضع
كما في حال المركز ثم ذكر انه وقوع النقطة في اتصال المقادير انما يكون بالقوة فقط ولا يخرج
الى الفعل الا بسبب الاتحاد او الفرض كما مر ذكره مرارا قال الفاضل الشارح لا شك ان امكان
حصول هذه النقطة حاصل في الدائرة بالفعل قبل التقاطع والحز والفرض ثم لكن المركز غير
ممكن الحصول الا في موضع معين وهذا الامكان يوجب امتياز ذلك الموضع عن سائر
المواضع فاذن مركز الدائرة موجود قبل هذه الاحوال وهكذا القول في سائر النقط
فاذن تكون هذه النقط الغير المتناهية موجودة بالفعل ويلزم من ذلك انقسام الغير المتناهي
بالفعل او القول بالتفاوت [illegible] فان الاعتراض لا يوجب [illegible] فاذن [illegible] لا يوجب
الانقسام والجواب ان هذا [illegible] يرتفع برفع [illegible] ثبوت [illegible] بل يرتفع
بان لا يفرض والدائرة لم يفرض فيها شيء لم يلزم ما ذكر وهذا الحكم [illegible]
بل الخط الواحد المتناهي [illegible] ثم جزء وهو ممتازة [illegible]
عن سائر اجزاء الخط الا [illegible] بالفرض [illegible] يرتفع بان [illegible]
يفرض الذي يتصور المتصف [illegible] المتلفظ به وانت تعلم ان هذا الحكم قبل
السطح في الوجود والسطح قبل الخط والخط قبل النقطة وقد حقق ذلك اهل التحصيل وان
الذي يرى بالعكس من ان النقطة بحركتها تفعل خطا ثم الخط السطح ثم السطح الجسم فهو
للتفهيم والتصوير بالتخييل الا ترى ان النقطة اذا وضعت متحركة فقد فرض لها ما تتحرك فيه
وهو مقدار ما خطا او سطح فكيف يكون ذلك بعد حركتها [illegible] ان هذه الامور
كيف تترتب في الوجود فان الذي يرى بخلافه للتفهيم المشبه بين ترتيب غير حقيقي بل وهمي تخيلي
فقط والفاظ الكتاب غنية عن الشرح تنبيه ما انتهى بيانه لك تامل ان
الابعاد الجسمانية متناهية عن [illegible] وانه لا ينفذ جسم في جسم واقف على غير [illegible] عنه
ولنذكر ذلك للابعاد لا للهيولى ولا لسائر الصور والاعراض يريد بيان امتناع تداخل
الابعاد الجسمانية وكانه يريد تعميم هذا الحكم اولا وهذه المسئلة وما بعدها من الطبيعيات لا من
المسائل المتقدمة وانما اوردها هنا لتعلقها بالمقادير ولبناء [illegible] عليها و

والتمثيل

والاستشهاد بان الجسم لا ينفذ في جسم واقف له غير متنحّ عنه نذكر لكان هذا الاستقرا. اذا رايت
النفس هذا الحكم الاولي في مبادي التعلم به وبامثاله فان من توقف في هذه عند حكم اولي
ينبّه عليه بالاستقرا. وكك قوله فان ذلك للابعاد لا للهيولى ولسائر الصور والاعراض
فانه تنبيه على ان للهيولى وسائر الصور والاعراض لاحقة لها في العظم الا بالعرض
فالابعاد الجسمانية هي المخصوصة بالعظم بالذات ولا شك في ان عظمين يجتمعان هما معاً
اعظم من احدهما فان الكل اعظم من جزئه والقول بالتداخل يقتضي كون الكل مساويا
لجزئه واعلم ان النقطة لا حصة لها في العظم فلذلك لا تمانع عن الاجتماع الرافع
للامتياز الوضعي على سبيل الاتحاد والخطوط حكمها من حيث الطول حكم الاجسام
ومن حيث العرض والعمق حكم النقطة والسطوح ايضا حكمها من حيث الطول والعرض حكم
الاجسام ومن حيث العمق حكم النقط ولذلك تنطبق الخطوط والسطوح بعضها على بعض
بحيث يرتفع عنها الامتياز الوضعي فمن يحكم بان هذا الحكم يشترك فيه المقادير بأسرها
فينبغي ان يقول من حيث هي مقادير   اشارة انك تجد الاجسام في اوضاعها تارة
متلاقية وتارة متقاربة وتارة متباعدة وقد تجد ما في اوضاعها تارة بحيث يسع
ما بينها جسما محدود القدر وتارة لا اعظم وتارة لا اصغر فتبين ان الاجسام الغير
المتلاقية كما ان لها اوضاعا مختلفة لك بينها ابعاد مختلفة الاحتمال لتقديرها و
تقدير ما يقع فيها اختلافا قدريا فان كان بينها خلاء غير جسم وامكن ذلك فهو ايضا
بعد مقداري وليس على ما يظن لا شي محض وان كان لا جسم   يريد ابطال الخلاء و
القائلون به فرقتان فرقة زعم انه لا شي محض وفرقة زعم انه بعد ممتد في جميع
الجهات من شانه ان يشغله اجسام المحصول فيه ويكون مكانا لها وقال الفاضل الشارح
يعني بالخلاء ان يوجد جسمان لا يتلاقيان ولا يوجد بينهما ما يلاقي واحدا منهما واقول
هذا التعريف للخلاء الذي يكون بين الاجسام وهو الذي يسمى بعدا مفطورا او لا شاغل و
الذي لا متناهي والشيخ قد ابطل في هذا الفصل مذهب الفرقة الاولى بان فرض فيه
جسما مختلفا ابعاده بتقدير الخلاء الواقع بينها فان الا شي المحض لا يمكن ان تقدر

لم يتقيد بشيء اصلا ثم بين ان الخلاء الذي يقع بين ملتقى الاجسام قابل للمساواة واللامساواة والتقدير
وانه متجزئ على الحدود المشتركة وانضاف الى ذلك مقدمة هي ان كل ما كان كذلك فهو كم متصل على
البعد المقداري ولا ذو كم متصل غير الجسم واذا كان الخلاء عندهم ليس جسما فهو بعد مقداري
ليس لا شيئا محضا كما زعمت الفرقة الاولى ولا كان جسما كما زعمت الفرقة الثانية

تنبيه واذ قد تبين ان البعد المتصل لا يقوم بلا مادة وتبين ان الابعاد الجسمية لا تتداخل
لاجل بعديتها فلا وجود للفراغ هو بعد صرف واذا سلكت الاجسام في حركاتها تنحى عنها
ما بينها ولم يثبت لها بعد مفطور فلا خلاء يريد ابطال المذهب الثاني وانما ابطله بوجهين
وذلك باضافة مقدمتين مما تقدم بيانه الى الحكم الذي ثبت في الفصل المتقدم احديهما ان
البعد المتصل لا يقوم بلا مادة وهو ما تبين في باب اثبات الهيولى والثانية ان الابعاد
الجسمية لا تتداخل وهو ما ذكره في فصل مفرد فاذا اضاف الاولى الى الحكم المذكور صار
هكذا الخلاء بعد متصل والبعد المتصل ذو مادة فالخلاء بعد ذو مادة فهو اذن ليس بعدا مجردا
صرفا على ما يقولون وعبر عن ذلك بقوله فلا وجود للفراغ هو بعد صرف واذا اضاف
الثانية اليه صار هكذا الخلاء بعد متصل والبعد المتصل يتنحى عند سلوك الجسم اليه فالخلاء يتنحى
عند سلوك الجسم اليه ولا يثبت له فهو اذن ليس بعدا مفطورا من شأنه ان يكون مكانا
للجسم على ما يقولون وعبر عن ذلك بقوله فاذا سلكت الاجسام في حركاتها تنحى عنها ما بينها
اي من الخلاء ولم يثبت لها اي للاجسام بعد مفطور ثم انتج من الجميع قوله فلا خلاء وانما وسم
الفصل بالتنبيه لانه لم يستعمل فيه مقدمة لم يتبين قبله اشارة ولقد تنبهت ما
نحن مشغولون به الكلام في المعنى الذي نسميه جهة في مثل قولنا تحرك كذا الى جهة كذا ودون
جهة كذا ومن المعلوم انها لو لم يكن لها وجود كان من المحال ان يكون مقصد المتحرك وكيف
يقع اشارة نحو لا شيء فبين ان الجهة موجودة يريد اثبات الجهات والجهة هي ان يمكن
يقصدها المتحرك الاينيّ على الاستقامة او الاشارة الحسية في سمتها ووجه المناسبة انها كما
تتحقق نهايات الامتدادات وفي الفصل الذي المناسبة من وجهين احدهما ان الخلاء
يظن انه مكان والجهة مناسبة للمكان والثاني انها امر يعرض للنهايات والاطراف كالنقطة و

[illegible]

والسطح فهي نشابهها واستدل الشيخ على وجودها بقياسين احدهما ان الجهة مقصد المتحرك
المتحرك لا يقصد ما ليس بموجود والثاني ان الجهة يشار اليها وما يشار اليه فهو موجود
اعلم انه لما كانت الجهة مما يقع نحو الحركة لم تكن من المعقولات التي لا وضع لها فيجب ان يكون
الجهات لو ضعها يشار ولها الاشارة الحسية قوله يريد بيان ان الجهات ذوات اوضاع و
ليست من المعقولات المجردة التي لا وضع لها وبينه بقياس يشارك القياس الاول من
القياسين المذكورين في الصغرى وهو ان الجهة مقصد المتحرك والمتحرك لا يقصد ما لا وضع
له ثم بين بهذا القياس ايضا ان صغرى القياس الثاني من القياسين المذكورين وان
كان بينا بحسب التنبيه في ان الجهة في نفس الامر موقوف على هذا القياس وهو ان
كل جهة ذو وضع وكل ذو وضع قابل للاشارة الحسية قوله الاشارة لما كانت الجهة
ذات وضع فمن البين ان وضعها في امتداد ماخذ الاشارة والحركة لو كان وضعها خارجا
عن ذلك لما نتاديتا اليها ثم هي لا تخلو من ان تكون منقسمة في ذلك الامتداد او غير منقسمة فان
كانت منقسمة فاذا وصل المتحرك الى ما يلي منها اقرب الجزئين منها من المتحرك ولم يقف لم يخل
اما ان يكون انه تحرك بعد الى جهة او انه تحرك عن جهة فان كان يتحرك بعد الى جهة
فالجهة وراء المنقسم فان كان تحرك عن الجهة فما وصل اليه هو الجهة لا جزء الجهة فتبين
ان الجهة في ذلك الامتداد غير منقسم فهو طرف الامتداد وجهة الحركة فيجب الان ان نحرص
على ان نعلم كيف تحدد الامتدادات اطرافا بالطبع وما اسباب ذلك ويعرف احوال
الحركات الطبيعية قوله يريد بيان ماهية الجهة وانما اخره الى هذا الموضع لان من الواجب
تقديم بيان الهلية على بيان الماهية فبين اولا انها موجودة ثم بين ان وجودها على اي
انحاء الوجود ثم قصد بيان الماهية وهي انها حقيقة طرف الامتداد غير منقسم وانما يتحقق ذلك
بوجوب تناهي ابعاد الامتدادات وطرف الامتداد بالنسبة الى الامتداد نهاية وطرف
وبالنسبة الى الحركة والاشارة جهة وما في الكتاب ظاهر وتفاصيل ان يقول انه قسم الحركة الى ما
نحو شيء ذي وضع الى حركة اليه وحركة عنه اي حركة قربية وحركة بعدية وهذه القسمة حاصرة بالقياس
الى ما لا قسم في جهة الحركة اما بالقياس الى ما ينقسم فيها فغير حاصرة لان هناك قد يكون قسم آخر وهو

[illegible]

٣٠٨

وهو الحركة فيه وايراد نسبة لا يصح الا بالقياس الى ما لا ينقسم في بيان ان الشيء غير منقسم مصادرة
على المطلوب والجواب ان الحركة في الشيء المنقسم لا محالة يكون اما عن جهة ولا الى جهة ويعود القسمان
الاولان والا ففي زمان يكون جهة الحركة هي المسافة التي تنقطع بالحركة وهو محال فاذن القسمة
حاصرة وهم وتنبيه ولعلك تقول ليس من شرط ما اليه الحركة ان يوجد فقد يتحرك
الشيء من السواد الى البياض ولم يوجد البياض بعد فان اختلج هذا في وهمك فاعلم ان الامر
بينهما فرق واي فرق فان ما شككت به غير ضائر في الغرض اما الفرق فلان المتحرك الى الجهة ليس
يجعل الجهة تماما يتوخى تحصيل ذاته بالحركة بل هو انما يتوخى بلوغه او القرب منه بالحركة ولا يحصل
لها عند تمام الحركة حالة من الوجود والعدم لم يكن في وقت الحركة واما الآخر فلان الجهة لو كانت
يحصل بالحركة لها وجود كان وجودها [illegible] ليس [illegible] ولعله [illegible]
على ان الحق هو الفرق [illegible] من الكلام الوهم هو شك [illegible]
[illegible] الذين [illegible] بالحركة بالقصد ما ليس بموجود [illegible]
[illegible] لان حركة [illegible] كالحركة من السواد الى البياض [illegible]
ليس بموجود فاذن [illegible]
وهو ان [illegible] المتحرك في الآن [illegible] فان [illegible] وهذا هو المذكور في
الفوق واما الزام الشك [illegible] في [illegible] وذلك لان الجهة [illegible] بالحركة
في الجهة تكون موجودة ذات وضع وهو مطلوبنا فاما ما سمعنا الا ان يثبت كون الجهة موجودة
ذات وضع وهذا الجواب [illegible] ولذلك قال على ان الحق هو الفرق [illegible]

[illegible] الاجسام تنقسم باعتبار الجهات
الى ما يتقدم عليها وجودها وهو جهاتها الاولى والى ما لا يتقدم عليها بل يحصل فيها وهو جهاتها
الثانية اشارة اعلم ان الكثير من الجهات لا تتبدل بالفرض مثل جهة الفوق والسفل
والكثير من الجهات تتبدل بالفرض مثل اليمين والشمال فيما بيننا ومثل ما يشبه ذلك
فلنعد ما يكون بالفرض ولنا الواقع بالطبع فلا يتبدل كيف كان ذلك يريد اثبات
جسم محدد للجهات محيط بالاجسام ذوات الجهات فيقول قبل الخوض في تقرير ذلك ان المكانات

[illegible]

[illegible]

الامتدادات المفروضة التي تمر بنقطة ويقوم بعضها على بعض على زوايا قوائم اعني ابعاد الجسم ثلثة
لا غير وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار ستا اثنتان منها طرفا
الامتداد الطولي ويسميهما الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت الفوق
منهما ما يلي راسه بحسب الطبع والتحت ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد العرضي ويسميهما
باعتبار عرض قامته باليمين والشمال اليمين ما يلي اقوى جانبيه بحسب الاغلب والشمال ما
يقابله واثنتان طرفا الامتداد الثالث ويسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف
القدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابله ثم يستعملها في ساير الحيوانات والاجسام حتى الفلك على
هذا النسق وهذا باعتبار ما هو غير وجهه هو قيام بعض الامتدادات على بعض فاما ان
لم يعتبر ذلك كانت الجهات التي هي اطراف الامتدادات غير متناهية بحسب الامكان فرضها
في جسم واحد بل بالقياس الى نقطة واحدة فاتى انما قال الشيخ الحكم بان الجهات ست مشهور
وليس بحق فان الكرة لا جهة لها بالفعل ولها جهات لا يتناهى بالقوة اقول وهذا صحيح ثم
قال محاذيا لبعض المتقدمين واما المضلعات فعدد جهاتها عدد حدودها النقطية والخطية
والسطحية ان سميناكل تهجه اوسل عدد الخطية والسطحية ان لم يعتبر النقطية مثلا المثلث جهاته
ثلث اقول هذه التسمية بخلاف ما تقرر فيما مر فان المفروض هناك ان الجهة طرف الامتداد و
اضلاع المثلث ليست اطرافا للامتدادات بل امتدادات هي اطراف السطح ولنرجع الى
المقصود فنقول الجهات الست تنقسم الى ما لا يتبدل بالفرض وهو الفوق والسفل والى ما
يتبدل به وهو الاربع الباقية وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه و
المغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع فيصير
ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس فهذه تتبدل بالفرض وليس الفوق و
السفل كذلك فان القائم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي راسه فوقا وما يلي رجله تحتا
بل صار راسه من تحت ورجله من فوق وكان الفوق والتحت كما هما والافضل ان يجعل
الفرض هو ان يصير الجانب القوي ضعيفا والضعيف قويا فيصير اليمين شمالا والشمال يمينا
وهكذا في القدام والخلف فان الاول فرض واقع وهذا غير واقع وقد يقال الفوق والسفل

والسفل منتبه لان بالغرض لئن جعل الاعتبار بالرأس والقدم فان قيام شخصين على طرفي قطر الارض
يقتضي ان يكون ما يلي رأس احدهما يلي قدم الآخر ولا شبهة لان جعل الاعتبار ربما يقرب من السماء وما
يقابله اقول ليس المراد من اعتبار الرأس والقدم ما يلي رأس الشخص وقدمه فانا نعتبر ذلك يتبدل
بالانعكاس بل المراد ما يلي الرأس والقدم بالطبع وعلى هذا لا يكون الطرف الآخر من قطر الارض هو
الذي يلي القدم بالطبع وشبه ايضا قوله وشمل ما يشبه ذلك بالفلك الذي يسمى الجانب الذي فيه
منه يمينا والجانب المقابل شمالا تشبيها بالانسان الذي يسمى جانبه الذي يظهر منه قوة حركته يمينا
ويحتمل ان يفسر ذلك بالقدام والخلف لانه ذكر الفوق والسفل واليمين والشمال ولم يذكرهما
وما يشبهها اليمين والشمال لشبههما بالغرض الآن المنبه لهما [illegible] اليمين والشمال بقوله فيما
يلينا فتفسير قوله وما يشبه ذلك بالقدام [illegible] لا يكون بسبب تشبيه
بالانسان وان الاربع الباقية [illegible] ووجه التشبيه المذكور فوسط سمائه يشبه قداما وما
يقابله خلفه وان قطبيه علوه والآخر سفله وذلك [illegible] فيه فانه تم الكلام [illegible] الست
الجهات منها ما بالطبع وما بالفرض [illegible] بالفرض [illegible] الوضعية
لا تنضبط ثم من المحال ان يتعين وضع الجهة في خلا او ملا متشابه فانه ليس فيه [illegible]
او لا بان يجعل جهة مخالفة لجهة اخرى دون غيرها [illegible] اذ ليس يتميز لشيء خارج عنه ولا لجهة
انه يكون جسما او جسمانيا والمحدد الواحد من حيث هو كذلك فانما يتحدد منه حد واحد [illegible]
وهو ما يليه وفي كل امتداد يحصل جهتان وهما طرفان وعلى ان الجهات التي في الطبع فوق وسفل
وهما اثنتان فالتحدد اذن اما ان يقع بجسم واحد لا من حيث كونه واحدا او لا ان يقع
بجسمين والتحدد بجسمين اما ان يكون احدهما محيطا والآخر محاطا به وحل او يكون وضع الجسمين
متباينين واذا كان احدهما محيطا والآخر محاطا به وحل المحاط به في ذلك اكتفى بالعرض
ذلك لان المحيط وحده يحدد طرفي الامتداد بالقرب الاكبر الذي يتحدد بباطنه وبالبعد الذي يتحدد
بمركزه سواء كان حشوه او خارجا عنه خلا او ملا واذا كان على الوجه الآخر يتحدد به جهة القرب
ولا جهة البعد فلم يجب ان يتحدد به لان البعد عنه ليس يجب ان يكون محدودا حدا معينا ما لم يكن محيطا
ولم يكن اثنان او لا بان يقع منه في محاذاة [illegible] الامتناع يجب ان يكون [illegible] في تقدير

الاولى ان يقال [illegible] بالنفس [illegible]

الجهة ويكون جسمانياً وبه ورد الكلام عنه فرضه واعتبار وضعه فمن البين ان تقرر الجهة وتحددها انما يتم
بجسم واحد لكن ليس لانه على طبيعة كيف اتفق بل من حيث هو كري لان ما من جهة تتحدد بين متقابلين
وما لم يكن الجسم محيطاً يتحدد به القرب فلم يتحدد به ما يقابله تقرير البرهان مع محاذاة ما
في الكتاب ان نقول قد ثبت ان الجهة ذات وضع والجهتان المختلفتان بالطبع يجب تعين
وضعهما لا في شيء متشابه خلاء كان او ملاء ولا في شيء مختلف والاول محال لعدم اولوية
بعض الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من سائرها ولكون الحدود فيها بالفرض وغير متناهية
وكون الجهتين بالطبع اثنتين فحسب فاذن الثاني حق وهو ان يكون ذلك التعين لشيء مختلف
خارج عما ثبت وذلك الشيء لا محالة يكون الا جسماً او جسمانياً بالوجوب كونه ذا وضع فهو
اما جسم واحد يحدد الجهتين معاً او جسمان يحدد كل واحد منهما واحدة منهما والجسم الواحد
يحتمل ان يحدد الا من حيث هو جسم واحد او من حيث هو واحد وهذه اقسام ثلثة ولا
الجسم الواحد من حيث هو واحد فلا يمكن ان يتعين تحدد الا في كل امتداد فله جهتان هما طرفاه
وذلك لوجوب تناهيه كما مر وكذلك الجهتان بالطبع فانهما ايضاً طرفا امتداد ما
فالمحدد يجب ان يحدد جهتين معاً والجسم الواحد من حيث هو واحد ان حدد ما يليه القرب
فلا يمكن ان يحدد ما يقابله لان البعد عنه ليس بمحدود واذا بطل هذا القسم تعين
ان يكون المحدد لا جسماً واحداً من حيث هو واحد بل جسمين ثم نقول وهذا ايضاً
ايضاً باطل لان التحدد بجهتين لا يخ اما ان يكون على سبيل احاطة احدهما بالآخر او على سبيل
المباينة والاول يقتضي دخول المحاط في التحدد بالعرض لان المحيط وحده كاف في
تحديد امتدادين بالقرب الذي يتحدد بالاحاطة والبعد الذي يتحدد بالبعد عن محيطه وهو
مركزه وهذا القسم راجع الى ما كان المحدد جسماً واحداً لا من حيث هو واحد ولا القسم
الآخر وهو ان يكون بالمباينة فباطل لوجهين احدهما ان كل واحد من الجسمين لا يتحدد به الا
القرب منه ولا يتحدد به البعد منه فاذن لا يتحدد الجهتان معاً بكل واحد منهما وقد بان
المحدد يجب ان يحدد جهتين معاً والثاني ان لكل واحد منهما جهات لا يتناهى يجب في فرض
الامتدادات الخارجة منه ووقوع الآخر منه في جهة من تلك الجهات وعلى بعد معين منه دون

[illegible]

الاولى ان يقول في تحديد اطراف الامتداد او طرفي امتداد لكن فكأنه جعل الامتداد في الاوسط الى الاطراف امتدادين تم

قوله فاذن لا يتحدد الجهتان بكل واحد منهما الصواب ان يقول لا يتحدد الجهتان بها لان المفروض تحدد الجهتين بكل واحد منهما لا بما به الجهتين وعدم تحدد الجهتين معاً فانما ثبت لو وانما ثبت ان المحدد يجب ان يحدد جهتين معاً بمقدمة فيه على ان امتنع تحدده جهتين بجسم مختلف لا بد تم

دون سائر الابعاد الممكنة ليس باولى من وقوعه في جهة اخرى وعلى بعد آخر مما يلي فان
الوقوع في كل جهة وعلى كل بعد منها ممكن بحسب العقل وهو ممتنع فلابد من مؤثر في التحديد
وهو آية يجب ان يكون جسمانيا ذا وضع والكلام في وقوعه في بعض جهات هذين دون
بعض وعلى بعد معين منها كالكلام فيهما فان علل بهذين صار دورا والا تسلسل
لما بطل هذا القسم ثبت ان تحديد الجهة انما بجسم واحد لا من حيث هو واحد ولا على اي
وجه يتفق بل من حيث الاحاطة وهي الهيئة الموجبة لتحديد متقابلتين كما مر فاذن
محدد الجهات جسم واحد محيط بالاجسام ذوات الجهات اشارة كل جسم من
شانه ان يفارق موضعه الطبيعي ويعاوده فليس موضعه الطبيعي متحددا له لانه
لانه قد يفارقه ويرجع اليه وهو في الحالتين ذو جهة فيلزم ان يكون تحدد جهة موضعه
الطبيعي بسبب جسم غيره وهو علة لما هو قبل هذا المفارق او معه فقط فهو الجسم
تقدم ما في رتبة او وجود على هذا بعلية او بغير سبب آخر يريد بيان امتناع الحركة
المستقيمة على محدد الجهات وبيان تقدمه على الاجسام التي تجوز تلك الحركة عليها بوجوده
ان كل جسم له موضع طبيعي فلا يخلو اما ان يكون من شانه مفارقة موضعه ومعاودته اليه
ولما ان يكون من شانه ذلك والاول هو الذي لا يجوز الحركة المستقيمة عليه والثاني
هو الذي يجوز عليه ويمكن مفارقة موضعه بالقسر ومعاودته اليه بالطبع ويكون هو في
الحالتين ذا جهة يتحرك فيها لا محالة ومثل هذا الجسم لا يجوز ان يتحدد به جهة موضعه الطبيعي
لان جهته متحددة عنده وجهة فيه وعنده لا وجه بل يكون متحددة لاجله حتى يصح منه ان يتحرك
عنه مفارقا وبطلبه معاودا فيجب ان يكون ذلك التحدد بسبب جسم آخر فذلك الجسم الآخر
هو علة لجهة هذا الجسم الذي يفارق الموضع ويعاوده وهذا الجسم لا يمكن ان يوجد متقدما
على الجهة لانه لا يتصور ان يكون متحركا في جهة حالتي المفارقة والمعاودة والجهة لم توجد
بعد فهو اما متاخر عن الجهة واما مع الجهة معية امتناع الانفكاك عنها فاذن الجسم
الذي علة الجهة متقدم على هذا الجسم لانه متقدم على ما يتقدم او على ما لا يتاخر عنه مما هو
معه اعني الجهة والمتقدم على المتقدم متقدم وعلى المع ايضا متقدم كما مر بيانه في بيان

لأن الصورة ليست علة للهيولى فهو متقدم على الإطلاق في ضرب من التقدم إلا بالعلية أو بالطبع
فهذا ما في الكتاب فظهر منه أن الجسم المحدد للجهات لا يجوز أن يفارق موضعه فلا يصح منه الحركة
الأينية فإن قيل لو قال الشيخ محدد الجهات لا يجوز عليه الحركة الأينية لأن الحركة تستدعي
جهة والجهة إنما تتحدد به لكفاه فما الفائدة في تقييد الحركة بأن تكون عن الموضع الطبيعي و
إليه قلنا الجهات لا تتمايز إلا بكون بعضها طبيعيا لبعض الأجسام وبعضها غير طبيعي ولما بنى
على إثبات المحدد وهو لتمايز الجهات بالطبع لا لإثباتها كيف كان وإلا لكان البرهان على
تناهي الامتدادات كافيا في إثبات الجهات التي هي مقاطع الامتدادات وأيضا لهذا
السبب خص ما بالطبع من الجهات بالنظر وتجاوز عما بالفرض واعلم أن تقدم محدد الجهات
على ذوات الجهة يجوز أن يكون بالعلية لا من حيث كون ذوات الجهة أجساما فإن الجسم لا
يجوز أن يكون علة فاعلية لجسم آخر كما تبين بل من حيث هي ذوات جهات إذ يكون
علة لهذا الوصف اللازم لها ويجوز أن يكون بالطبع فإن رفع المحدد من حيث هو محدد
يوجب رفع ذوات الجهة من حيث ارتفاع الجهة ورفع ذوات الجهة لا يوجب رفع المحدد
من حيث هو محدد ولهذا لم يجزم الشيخ بأحد الشقين وأيضا لم يذكر الشيخ أن وجود
الجهة بعد امتناع تأخره عن وجود الأجسام ذوات الجهة بل يجوز أن يكون متقدما عليها أم لا و
ذكر الفاضل الشارح أن الأليق بما ذكره في النمط السادس في بيان أن الحاوي ليس علة للمحوي أن
لا يجوز وذلك للزوم عدم الخلاء أيضا عنه والمتأخر عن الشيء مقارن لوجود ذوات الجهة فإن
تأخر وجودها عن وجود الجهة تأخر عدم الخلاء أيضا عنه والمتأخر عن الشيء ممكن معه فإذن عدم الخلاء
ممكن مع وجود الجهة لا واجب فيلزم منه كون الخلاء ممكنا في ذاته وممتنعا لغيره وهو محال
تذنيب فيه أن كون الجسم المحدد للجهات لا يشغل على الإطلاق محيطا ليس له موضع يكون فيه وإلا
كان له وضع بالقياس إلى غيره ولو كان ليس محيطا على الإطلاق فيكون له موضع لا يفارقه
قال يريد أن يذنب إثبات محدد الجهات وكونه غير ذي جهة ببيان سائر أحواله فنقول
في تقرير الموضع والمكان اسمان مترادفان وهما عند الشيخ عبارتان عن السطح الباطن
للجسم المحيط بالجسم ذي المكان المماس له لكن السطح والوضع يطلق بالاشتراك على معان ثلاثة

تلمنه كما مر والمراد ه ما هو احد المقولات وهو هيئة تعرض للجسم بسبب نسبة بعض
اجزائه الى بعض والى الاشياء ذوات الوضع غير ذلك الجسم الخارجة عنه او الداخلة فيه
اى القيام باعتبار ... الحيثية الاولى
كالقيام فانه هيئة عارضة للانسان بحسب انتصابه وهو نسبة بعض اجزائه الى بعض و
بحسب كون راسه من فوق ورجليه من تحت وهو نسبة الاجزاء الى الاشياء الخارجة عنه
ولولا هذا الاعتبار لكان الانتكاس ايضا قياما واذا تقرر هذا فنقول الاجسام
تنقسم الى محيط على الاطلاق غير محاط والى ما عداه مما هو محاط وظهر مما ذكرنا
ان القسم الاول لا موضع له اصلا وله وضع وذلك بحسب نسبة بعض اجزائه الى بعض
والى الاشياء الداخلة فيه وبحسب الاشياء الخارجة عنه فلا واما القسم الثاني فله الموضع
والوضع بالاعتبارات جميعا واذا تبين هذا وقد تبين فيما مر انه محدد الجهات محيط بذوات
الجهة فهو لا محالة لا يكون محيطا على الاطلاق ويكون حكمه في الموضع والوضع ما ذكرناه
والا لم يكن محيطا لا على الاطلاق بل محيطا بذوات الجهة ومحاطا لغيره فيكون لا محالة له
موضع ووضع الا انه يجب [illegible] من موضعه لانا بينا ان المحدد لا يجوز ان يفارق
موضعه ويعاوده ولعله لا يكون المحدد او ان الاقسم الاول فان كان للقسم
الثاني وجه يتحدد بالاول موضعه فيتحدد به موضع الثاني ووضعه ثم يتحدد بعد ذلك جهات
الحركات المستقيمة معناه لعل [illegible] في نفسه هو ان المحدد الاول لا يكون الا المحيط
المطلق ثم ان كان للقسم الثاني وجود محاط بالاول يتحدد موضعه به اى ان كان محيط محدد
محيط بما يحدده ومحاط بما يتحدد به فحينئذ يتحدد بالاول موضع هذا الثاني ووضعه ثم يتحدد
بالاتجاهات الحركات المستقيمة وقد بنى الامر على التشكك لان غرضه تحديد الجهات كيف
كان وهو حاصل على تقدير ان يكون المحدد شيئا واحدا او على تقدير ان يكون شيئين احدهما
قبل الآخر ومحيط به وان كان الحق في نفسه هو ان المحدد الاول الذي لا محدد جهته قبله يجب
ان يكون محيطا على الاطلاق ليس له موضع على ما تقرر به وذلك لان المحاط الذي له موضع
متحدد يحتاج في تحدد موضعه الى غيره فان تحدد موضعه متقدم على موضعه والا يجد ان يكون
هو متقدما على موضعه الى آخر ولا بعد تحدد موضعه فيجوز ان يصير محددا للموضع غيره ... [illegible]

هو المحدد الاول بل يجب ان لا يكون قبله محدد آخر فاذن المحدد الاول هو المحيط المطلق وما كان
للشيخ غير محتاج الى هذا البيان لم يتعرض له واما قوله وجد القسم الثالث في قوله فان كان القسم
الثالث وجه تصور تحدد بالاول موضعه بينهما على ان وجهه لا يكون الا كذلك وكرر هذا المعنى بقوله
فيتحدد بما هو حول موضع الثالث لانه تالي المتصل الذي اوله فان كان واما المراد بقوله وضعه
فيحتمل ان يكون الوضع الذي هو المقولة لان الوضع الثالث بحسب الاشياء الخارجة عنه انما
يتحدد بالاول ويحتمل ان يكون بمعنى التعيين لقبول الاشارة فان هذا المعنى
لا يحصل للجسم الا في موضع الا بحصوله في الوضع وقال الفاضل الشارح سبب السكون
انه الحجة على كون المحدد هو المحيط الاول بانه كاف في تحصيل جهتي البعد والقرب ووجود
المحاط في التحديد يكون بالعرض على ما مر وعليه شكان اولهما انه هذا انما يستقيم لو
كان الاول متقدما على الثالث حقيقة اذ الحجة تقتضي ان يستقلان بالعلية
واحدهما اقدم فانها مستندة الى ما هو اقدم لكن الشيخ سيبين في النمط السادس
ان الحاوي ليس بمتقدم على محويه والا لكان الكل ممكنا لذاته فاذن لا يكون الحاوي
اولى بالتحديد من المحوي وثانيهما ان المحيط كالفلك الاعظم على تقدير تقدمه في
الوجود لا يكون محددا للجهات العنصرية لان النار مثلا انما تطلب مقعر الفلك
الاعظم او مقعر فلك القمر والاول باطل والا لكانت النار في حيز ما ابدا بالعرض
والثاني يقتضي ان يكون فلك القمر هو المحدد لمقعره الذي تطلبه النار وقال ولاجل
هذين التشكيكين تشكك الشيخ في كلامه ولولا التشكك لكان اسناد التحديد الى
المحيط المطلق اولى لا لكونه اقدم بل لكونه اعظم واقوى ولاجل ذلك ذهب اليه الشيخ واما
انا فلقوة هذا التشكك لم احكم بتلك الاولوية واقول واما وجه تقدم المحيط على
المحاط فقد مر وسيأتي له بيان آخر واما الشك الثاني فليس بوارد لا اولا فلانه
نقض اجمالي
يقتضي ان يكون محدد جهة الهواء هو النار ومحدد الماء هو الهواء وهو ما لم يقل
به قائل ولا ثانيا فلان العنصر لا يطلب ما هو الجهة بالطبع بل يطلب ما هو مكانه الطبيعي
جهة من الجهات سواء كان مكانه مشتملا على حاق تلك الجهة كالارض او لم يكن كما في

كما ذهب اليه الشيخ

كما في العناصر ولذلك كانت الجهات بالطبع اثنتين والامكنة الطبيعية اكثر وليس يلزم كون فلك القمر
علة لمقعره الذي هو مكان النار ان يكون علة لتحدد الفوق فانا على الاصل المذكور اذا
فرضنا متحركا يختار على حيز النار وبعيدا عن فلك القمر حكمنا بانه ذاهب الى جهة الفوق
ولا نقول انه ذاهب من جهة الفوق الى ما يقابله فاذن ليس فلك القمر هو المحدد لجهة
الفوق ولا قولهم الخفيف المطلق هو الذي يطلب جهة الفوق على الاطلاق فليس المراد انه
يطلب ان يكون فوق جميع الاجسام على الاطلاق بل فوق العناصر فقط والفاضل الشارح اورد
المتن في هذا الموضع هكذا فان كان للتقسيم الثالث وجه فيتحدد بالاول موضع ويتحدد به موضع
الثاني ووضعه ثم يتحدد بعده ذلك جهات الحركات المستقيمة وقرره بان المحدد لو كان غير
الفلك الاعظم فيتحدد بالاعظم موضع المحدد الاول كفلك الثوابت ثم يتحدد به موضع ما تحته
كفلك زحل ثم يتحدد بعده كذا مواضع الافلاك على الترتيب جهات الحركات المستقيمة و
ذلك يقتضي ان يكون الثالث في قول الشيخ من قسم الثالث [illegible] ويكون الاول اما
كليا بان يكون متقدما في رتبة الابداع اي يحيط بالمحدد الاول الذي يكون في ترتيب الابداع
متقدما وهو بان يكون الوسايط بينه وبين الاول بعيدة اقل مما بين سائر الاجسام
وبينه واتم بان يكون ما دونه محتاجا اليه في تحقق حدود مكانه ولا يلزم من ذلك احتياج
ما دونه اليه في تحقق ذاته فلا يلزم امكان الخلا اذ لا يتصف بما سيذكره في النمط السادس و
الفاضل الشارح ذكر اقسام التقدم وبين انه تقدم فلك الاعظم ليس بالزمان قطعا ولا بالعلية
لما سيشير اليه فان لم يكن محدد الجهات سائر الاجسام فلا يكون ايضا بالطبع وبقي ان يكون متقدما
اما بالشرف لانه اعظم او بالرتبة كما مر ويكون متشابه نسبته وضع ما يفرض من اجزائه
فيكون مستديرا [illegible] المحدد الاول لا يجوز ان يكون مؤلفا من اجسام مختلفة او متشابهة
لان اختصاص كل جسم منها بان يكون في جهة من الاشياء الداخلة فيه في جهة يقتضي امتناع
تلك الجهة بغير اجزائه المتقدمة عليه ويلزم من ذلك تقدم الجهة على محددها فاذن هو بسيط
ليس له اجزاء اما بالفعل وليس يكون نسبة تلك الاجزاء المفروضة بعضها الى بعض وجميعها
الى المركز [illegible] يلحقه الرفع بسببها متشابهة لانها لا تختلف فيها بعض الاجزاء

لما المراد من بعض لزوم اختصاص الجسم القريب بجهة دون جهة وبعده عن الجهة البعيدة وبعده جهات
جهات اجزاء المحدد ويلزم من ذلك ايضا تقدم الجهة على المحدد وما يتبعه وتشابه اجزاء التي
في الوضع هو الاستدارة فاذن محدد الجهات مستدير الشكل اشارة الجسم البسيط هو
الذي طبيعته واحدة ليس فيه تركيب قوى وطبائع يريد بيان خاص البسائط من الاجسام
ونحن قد ذكرنا في عدة مواضع ان الطبيعة تطلق على معان وذكرنا بعض تلك المعاني الى حاجة
فيها الان ونحن انها مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ويراد بالمبدأ
المبدأ الفاعلي وحده وبالحركة انواعها الاربعة اعني الاينية والوضعية والكمية والكيفية
وبالسكون ما يقابلها جميعا وهي بانفرادها لا يكون مبدأ للحركة والسكون معا بل مع انضياف
شرطين هما عدم حالة الملائمة ووجودها ويراد بالكون فيها ما يتحرك ويسكن بها وهو الجسم
ويحترز به عن المبادي الصناعية والقسرية فانها لا تكون مبادي لحركات ما هي فيه كالاثار مثلا
الا انها تكون مبادي لما تستخدم الطبائع والكيفيات المعتمدة وتوسط ايضا بين الطبيعة والجسم عند
التحريك لا يخرج عن كونها مبدأ اول. لانه بمنزلة آلة لها ويراد بقولهم بالذات احد معنيين
احدهما بالقياس الى المحرك وهو الطبائع كذلك لا من تسخير قاسر اياها بل بذاتها على وجه لو
الحركة لم يمنع مانع وثانيهما بالقياس الى المتحرك وهو انها تحرك الجسم المتحرك بذاته لا عن
سبب خارج ويراد بقولهم لا بالعرض ايضا احد المعنيين احدهما بالقياس الى المحرك وهو
ان الحركة الصادرة عنها لا تصدر بالعرض كحركة ساكن السفينة والثاني بالقياس الى المتحرك
وهو ان المتحرك الذي ليس متحركا بالعرض كمن هو كالس فانه يتحرك من حيث هو جسم لا بالعرض
والطبيعة بهذا المعنى تقارب الطبع الذي يعم الاجسام حتى الافلاك وربما يزاد في هذا التعريف
قولهم على نهج واحد من غير ارادة وح تخصص المعنى المذكور بما يقابل النفس فان المتحرك
يتحرك اما على نهج واحد او لا على نهج واحد وكلاهما بارادة او من غير ارادة فمبدأ الحركة على
نهج واحد من غير ارادة هو الطبيعة وبارادة هو القوة الفلكية ومبدأ ما لا على نهج واحد
من غير ارادة هو القوة النباتية وبارادة هو القوة الحيوانية والقوى الثلث تسمى
نفوسا فهذه معنى الطبيعة واما القوة فقد ذكرنا انها مبدأ تغير من شيء في غيره من حيث هو غيره

هو غيره وفائدة هذا القيد ان الشيء الواحد من حيث هو واحد يمتنع ان يكون فاعلا وقابلا مثلا
الطبيب اذا عالج نفسه فلا يقبل العلاج من حيث هو طبيب بل من حيث هو مريض والحيثيتان
تقتضيان التغاير فقول الشيخ الجسم البسيط هو الذي طبيعته واحدة تعريف للبسيط ونعني بالطبيعة
ما يعم الاقسام اي هو الشيء الذي يكون المبدأ المذكور فيه واحدا لا ان الافعال الصادرة
عنه واحدة وذلك لان الطبيعة الواحدة قد يتكثر افعالها باعتبارات مختلفة كما ذكره
في هذا الفصل وزاده وضوحا بقوله ليس فيه تركيب قوى وطبايع اي لا يكون مجتمعا
من اشياء مختلفة لكل واحد منها قوة وطبيعة اخرى تتركب من جملتها شيء واحد فان
مثل هذا يقابل البسيط بل يكون طبيعة الاجزاء والكل جميعا اشياء واحدا ... والطبيعة
الواحدة تقتضي من الامكنة والاشكال في سائر ما لا بد للجسم ان يلزمه واحدا غير مختلف
... هنا اشارة الى انه لا يمكن ان ينفك جسم من وجوده عنها كالاين والوضع والشكل والكيف
والكم وغير ذلك وطبيعة الجسم لا محالة تقتضي من كل نوع منها شيئا ما قال في الفصل الثاني
الثاني من هذا الفصل فالطبيعة الواحدة تقتضي من كل جنس منها شيئا واحدا على نهج واحد
لا يختلف اقتضاؤها بالاوقات والاحوال الا اذا منعها مانع عن ذلك . فالجسم البسيط
تقتضي اشياء غير مختلفة ... هذه نتيجة لقولنا جسم بسيط طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
تقتضي شيئا واحدا غير مختلف قال الفاضل الشارح هذا الكلام ليس نتيجة لما تقدم لاحتمال ان يكون
للبسيط قوة حيوانية يصدر عنها اشياء مختلفة لكن لما كان الحق ان البسيط العنصري ليس
ذا قوة حيوانية ولا يصدر عن الطبايع الا اشياء مختلفة صح هذا الحكم واقول وضع المقدمتين
المذكورتين ههنا في هذا الاحتجاج لان قولنا القوة الحيوانية يصدر عنها اشياء مختلفة ينتج
مع كبرى القياس المذكور وهي ان الطبيعة الواحدة لا يصدر عنها اشياء مختلفة ان القوة
الحيوانية ليست بطبيعة واحدة وهذه النتيجة مع صغرى القياس المذكور وهي قولنا
الجسم البسيط له طبيعة واحدة ينتج ان الجسم البسيط لا يكون ذا قوة حيوانية قال اشارة
انك لتعلم ان الجسم اذا خلي وطباعه ولم يعرض له من خارج تاثير غريب لم يكن له بد من موضع
معين وشكل معين فاذن في طباعه مبدأ استيجاب ذلك ... يريد بيان ان الجسم لا يخلو

من موضع وشكل معينين ولا فيه طبيعة تقتضي ذلك وانما حصل لها بالقسر احدهما وهو الموضع
مختلف الاجسام والثاني وهو الشكل متشابه وساير الاعراض المذكورة يمكن ان تنسب بمثل هذا
البيان لا يخفى ان كل واحد من التشابه او من الاختلاف فقط لم يلحق الجسم واراد به البسيط والمركب
جميعا ولم يقل كل جسم لان محدد الجهات لا موضع له وقد اذا خلي وطباعه ولم يقل وطبيعة
لان الطبيعة على بعض الوجوه لا تتناول الفلكيات والطباع تتناولها واشترط ان
لا يعرض له من خارج تاثير غريب لان تاثير القسر ربما يقتضي للجسم موضعا او شكلا
قسريا كتاثير الحرارة والاثار المكعب في الماء فان احدهما يصعده والثاني يكعبه وقاسر
لم يكن له بد من موضع معين وشكل معين لان المطلق منهما يقتضيه الامر المشترك بين الجميع
لا المعين فاذا ما يقتضيه الطبيعة اي حصة المطلوب اثباتها وفي بعض النسخ لم يكن له بد
من وضع معين وعلى تقديره يكون الوضع هو الهيئة العارضة للجسم بسبب نسبة بعض
اجزائه الى بعض لا الذي هو المقولة التي يعرض بسبب نسبة اجزاء الجسم الى غير الجسم كما حمله
الفاضل الشارح على ذلك لانه ما يقتضيه تاثير غريب من خارج وعلى هذا الوجه يكون الجسم
كلما من محدد الجهات ايضا له وضع الا انه ذكر الشكل بعد ذكر الوضع بحسب ترتيب الاجزاء
فانه هيئة تعرض للجسم بعد الوضع بذلك المعنى ولان الوضع بالمعنى الثالث هو كون الجسم
بحيث يقبل الاشارة الحسية فهو امر يقتضيه الجسمية لما تقرر في الهيولى على ما تقدم وليس مما يتعلق بالطبايع
المختلفة فاذن لا وجه لحمل الوضع على ذلك المعنى قال واذن في طبايع الجسم مبدء
استيجاب ذلك لان وجود العارض للشيء يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العارض و
السبب يكون اما خارجا او غير خارج وفي هذا الموضع لا يمكن ان يكون خارجا لانا فرضنا خلو
الجسم عما يؤثر فيه خارجا عنه ونفس الجسم وحده غير منفك عن هذا العارض فاذن السبب
غير خارج وهو يكون اما امرا مشتركا فيه بين الاجسام كالصورة الجسمية او امورا مختلفة
يختص كل واحد منها ببعض الاجسام والاول يقتضي ان يشترك الجميع في اقتضاء الموضع
المعين وليس كذلك فاذن هي امور مختلفة غير خارجة عن الجسم هي طبايع الاجسام فاذن
في طبايع الجسم شيء هو مبدء استيجاب الموضع المعين والشكل وانما قال مبدء استيجاب.

فان قلت فلم اراد البسيط والمركب جميعا ... لقوله الشكل متشابه ... الاجسام ... اعتبارا لاختلاف ... الاجسام ... احدهما يختلف ... نتج ذلك عموم الموضع والشكل ...

استصحاب في ذلك ولم يقل مبدأ ذلك او مبدأ وجوب ذلك لان الحصول في الموضع المعين والشكل المعين متغاير بلهما القسر كما ذكرنا لكن الجسم يكون بحيث يعود الى ما يقتضيه طباعه منهما عند زوال القسر ولو كان الطباع مبدأ لهما لا للاستصحاب كان في جميع الاحوال ليس خاليا عنهما

قال وللبسيط مكان واحد يقتضيه طبعه وللمركب ما يقتضيه الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه او ما اتفق وجوده فيه اذا تساوت المجاذبات عنه فكل جسم له مكان واحد

اقول لما فرغ من بيان ان كل جسم يقتضي موضعا وشكلا بحسب الطبع على الاجمال شرع في التفصيل وبدأ بالموضع واعلم ان الجسم اما بسيط واما مركب والبسيط لا يمكن ان يقتضي الا مكانا واحدا لما مضى ولما لم يكن البسيط جزءا الا بعد وجود الكل لم يكن لمكانه جزء الا كذلك والبسيط ... جزئية ... لمكان ... الجزء هو جزء مكان الكل واما المركب فان مكان بعض اجزاءه في اصل الابداع لان التركيب امر يعرض بعد الابداع وايجاد مكان ... قبل التركيب ... المركب اذا حصل بعض ... حالة الابداع ... الابسط بعد طريان التركيب عليه ذلك المكان ... ومكانه الاول ... لمكان التركيب لا يقتضي زيادة في وجود الاجسام فلا ... زائدة على مكان البسائط فاذن امكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها ولذلك لم يتعرض الشيخ لذكر امكنتها وذكر وجه تعينها وتقريره ان المركب اما ان يكون احد اجزائه غالبا على الباقية على الاطلاق او لا يكون والثاني لا يخلو اما ان يكون الاجزاء التي امكنتها في جهة واحدة كالماء والارض مثلا غالبة على الباقية وح يكون تلك الاجزاء معا غالبة بحسب طلب جهة المكان او لا يكون فالمركبات بحسب هذه القسمة ثلثة اقسام ومكان القسم الاول ما يقتضيه الغالب في المركب مطلقا ومكان القسم الثاني ما يقتضيه الغالب فيه بحسب مكانه اذ لا غالب فيه مطلقا لكن فيه غالب بالاعتبار المذكور ومكان القسم الثالث وهو الذي لا يغلب فيه جزء لا على الاطلاق ولا مع الغير بالاعتبار المذكور فهو ما اتفق وجوده فيه ويكون ذلك عند تساوي المجاذبات فيه عن المكان الذي اتفق وجوده فيه فان ذلك يقتضي بقاءه ثم ... كالمدة التي يكون بها قطع

مبدأ لهما او لوجوبهما زال عنه زوالهما لكنه لما كان ...

... الابداع قبل التركيب ... بعده ...

این دو هوا در شام هجرانش ز من بگریخته ‏ ‏ ‏ یا رب این جسم پریشان را کجا جا میدهم

مساوية في المقناطيس عن جوانبها وفي بعض النسخ اذا تساوت المحاذيات عنه وبيانه ان الجزء بين الست وبين من النار والارض مثلا ان تركبا على وجه يكون كل جزء منهما يلي مكانه فانهما يفترقان ويقصد كل جزء مكانه ان لم يكن مانع عن ذلك وان تركبا على وجه يكون كل جزء منهما يلي مكان صاحبه فانهما يتجاذبان ويتقعان بالضرورة هناك فانه لو وقف في مكان التركيب انما يكون اذا تساوت المحاذيات عن المركب والرواية الاولى اصح لان على تقدير الاخيرة كان يجب ان يقول منه لا عنه فحصل من جميع ذلك انقسام الجسم الى اربعة اقسام واحد بسيط وثلثة مركبة وتعين مكان كل واحد منها بحسب الطبع او التركيب فظهر ان كل جسم من شانه ان يكون في مكان فله مكان واحد وانما حذف القيد المذكور لدلالة الكلام عليه في يجب ان يكون الشكل الذي يقتضيه طبيعة البسيط مستديرا لانه لا يختلف هيأته فمادة واحدة من قوة واحدة قوله لما فرغ من بيان تعيين المكان شرع في الشكل واقتصر على البسيط لذي يجب ان يكون شكله مستديرا لكون المقتضي لذلك وهو الطبيعة واحدا وكون القابل واحدا ويمتنع ان يكون تاثير الفاعل الواحد مختلفا ولم يذكر اشكال المركب لانها تختلف باختلاف انواع النبات والحيوان والكلام في ذلك يستدعي بسطا فهو بمباحث المركب اليق فان قيل ان كانت الاماكن المختلفة للبسائط لاجل اختلاف طبايعها فيكون الاشكال المتشابهة دالة على اشتراكها في طبيعة واحدة قلنا على المعلولات المختلفة يجب ان يكون مختلفة لا على المتشابهة فلا يجب ان يكون متشابهة لان العلل المختلفة قد تكون متشابهة المعلولات فان قيل يلزم على ذلك ان الاشكال كما يمكن استنادها الى الطبايع المختلفة يمكن ايضا استنادها الى الجسمية المشتركة فيها قلنا انها من حيث هي مطلقة لكن الكم من حيث هي متعينة فمتاخرة عن المقادير التي تختلف باختلاف الطبايع ولذلك كانت مستندة الى الطبايع وتقابل ان يقول فما بال اجزاء الارض ليست مستديرة مع انها بسيط والقول بان استدارتها زائلة بالقسر ويبوستها مانعة مع انقطاع عن العود اليها يقتضي ان يكون طبيعة واحدة مقتضية لشيء ولا مانع عن حصول ذلك الشيء واجاب الشيخ ذلك انما وقع بالعرض فان الطبيعة اقتضت بالذات شكلا واقتضت كيفية حافظة للشكل وقفا

الوحدة في القابلية

[illegible]

٤٥

فافقضا وما تلك الكيفية لا تخالف اقتضاؤه الشكل بل هو مؤكد له لو خليت وطبعها
لكن القاسر لما ازال الشكل ولم يزل الكيفية صارت الكيفية حافظة للشكل القسري
لا مانعة عن العود الى الشكل الطبيعي بالعرض وانما عرض ذلك لزوال الحافظ لحالة الطبيعية
من وجه وبقائها عليها من وجه واعترض الفاضل الشارح بان الفلك عندكم لا يقتضي وضعاً
معيناً مع استحالة خلوه عن الوضع المطلق فلم لا يجوز ان يكون اجسام لا تقتضي مواضع
واشكالاً معينة مع استحالة خلوها عنها والجواب ان الفلك مع قطع النظر عن غيره لا
يوجب الوضع الذي هو هيئة بسبب الاجزاء الى الغير اصلا لا مطلقا ولا معينا فلذلك
حكمنا بانه لا يقتضي وضعا معينا والجسم مع قطع النظر عن غيره يقتضي مكانا وشكلا
معينين ولذلك حكمنا بذلك واعترض ايضا بان متممات الافلاك والنقر التي تركز فيها
التداوير والكواكب من الافلاك مع بساطتها مختلفة بحسب الشكل لما يقتضيه اسبابها مخالفة م
وانتم لا تجوزون حصول ذلك بالغير وبان الصورة المقومة ان كانت بسيطة فمحلها اما
بسيط او مركب والاول يقتضي ان يكون شكل محلها كرة والثاني يقتضي ان يكون مجموع
كرات بعدد البسائط الذي في المحل المركب وان كانت مركبة من قوى فان كانت القوى
في محل واحد وكان البعض يمنع البعض عن مقتضاه كالاستدارة فلم لا يجوز ان يكون مع
طبائع بسائط الاجسام ما يمنعها عن ذلك وان كانت في محال مختلفة كان الكون ايضا مجموع
كرات والجواب عن الاول ان اتصال الصور الكمالية ببعض البسائط في فطرتها الاولى
كاسباب تعود الى العلل الفاعلية غير ممتنع كما ان اتصالها ببعض المركبات كاسباب تعود
الى العلل القابلية في الفطرة الثانية غير ممتنع فان الكائن نباتا او حيوانا في هذه الفطرة
انما يتصل بصورة كمالية نباتية كانت او حيوانية مع بقاء صور اجزائه العنصرية بحسب امزجة تلك
لا يبعد ان يتصل في الفطرة الاولى ببعض الافلاك المستديرة صورة كمالية وتفرز من ذلك الفلك
كرة يختص بها من فلك خارج المركز او تدوير او كوكب مع بقاء صورة الاولى المتصلة بجميع
اجزاء الفلك الاول فيها ويكون ذلك بحسب امر في العلة المقتضية لوجود ذلك الفلك ويلزم من ذلك
ان يبقى من الفلك الاول متمم او نقرة مقرونة بالصورة الاولى فقط على ما يشهد به علم الهيئة

وعن الثالث ان القوة المتصورة على تقدير بساطتها وتركب محلها وعلى تقدير تركبها وتعلق
اجزائها باجزاء المحل لا يقتضي كون الكل مجموع حركات الاجزاء لان الحكم للشيء حال الانفراد لا يكون حكمه حال
التركيب مع الغير ونحن ما ادعينا الا ان القوة الواحدة في المحل المتشابه تفعل فعلاً
متشابها ولم يلزم من ذلك انها تفعل في اجزاء المحل المختلفة فعلها في المحل المتشابه لان
المنفعل منها ليس هي الاجزاء افرادا بل المركب الذي هو المحل وكذلك لم يلزم ان القوة
المركبة تفعل فعل بسائطها لان المجموع فاعل واحد كثير الآثار بحسب البسائط التي هي كالآلات
لها ليس عدة فاعلين متشابهي الافعال قال تنبيه الجسم اذا كان في طباعه ميل تحريكي
وحبس بالمانع ولم يمكن من المنع الا فيما يضعف ذلك فيه اقول وفي بعض النسخ ولم يتمكن
من المنع الا فيما يضعف ذلك فيه يريد اثبات الميل وبيان احواله والميل هو الذي يسميه المتكلمون
اعتمادا ومحرك الجسم انما يحرك بتوسطه وبسببه حيث احتاج الى ذلك لان الحركة لا تخلو عن حد ما من
السرعة والبطوء لان كل حركة انما تقع في شيء ما يتحرك المتحرك فيه مسافة كان او غيرها وفي
زمان ما وقد يمكن ان يتوهم قطع تلك المسافة بزمان اقل من ذلك الزمان فتكون الحركة اسرع من
الاولى او باكثر منه فتكون ابطأ منها فاذن الحركة لا تنفك عن حد ما من السرعة والبطوء والمراد
من السرعة والبطوء هو شيء واحد بالذات هو كيفية قابلة للشدة والضعف وانما يختلفان
بالاضافة العارضة لها فما هو سرعة بالقياس الى شيء هو بعينه بطوء بالقياس الى الآخر
ولما كانت الحركة ممتنعة الانفكاك عن هذه الكيفية وكانت الطبيعة التي هي مبدأ الحركة
شيئا لا يقبل الشدة والضعف كانت نسبة جميع الحركات المختلفة بالشدة والضعف اليها
واحدة وكان صدور حركة معينة منها دون ما عداها ممتنعا لعدم الاولوية فاقتضت اولا
امرا يشتد ويضعف بحسب اختلاف الجسم ذي الطبيعة في الكم اعني الكبر والصغر او
الكيف اعني التكاثف والتخلخل او الوضع اعني اندماج الاجزاء وانتفاشها او غير ذلك وبحسب
ما يخرج عنه كحال ما فيه الحركة من رقة القوام وغلظه وذلك الامر هو الميل ثم اقتضت بحسبه الحركة
الحركة وهذا الامر محسوس في الحركة الاينية بحبسه المانع ويوجد مع عدم الحركة وهذا الامر محسوس
كما يجده الانسان من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء وكما يجده من الحجر اذا سكنه

تنبيه في اثبات الميل وبيان احواله

اذا سكّنه في الهواء فالشيخ اشار الى وجوده بقوله الجسم له في حال تحركه ميل ولم يورد على
وجوده حجة لكونه محسوساً بل اشار الى وجه كونه محسوساً بقوله ويحسّه الممانع واشار
الى كونه قابلا للشدة والضعف بقوله ولن يتمكن من المنع الا فيما يضعف ذلك فاى
يضعف بالقياس الى قوة الممانع ولا الزاوية الاخرى فلكي قوله ولن يتمكن من المنع
اشارة الى وجه امكان الاحساس به عند عدم الحركة وذلك تأييد على مغايرته للحركة وقوله الا
فيما يضعف ذلك فيه اشارة الى انه قابل للشدة والضعف قال وقد يكون من طباعه
وقد يحدث فيه من تأثير غيره فيبطل المنبعث عن طباعه الى ان يزول فيعود انبعاثه الطباعي اقول
العرضية التي يستحيل اليها المائل المبرود المنبعثة عن طباعه الى ان تزول بسم ما كان الميل هو السبب
القريب للحركة بوجه ما كان منقسماً الى انقسامها فمنه ما يحدث فيه عن الطبيع المتحرك وينقسم
الى ما يحدثه الطبيعة كميل الحجر عند هبوطه … والى ما يحدثه النفس كميل النبات عند تبرز جزء الارض
وميل الحيوان عند انبعاثه الارادي نحو جهة ومنه ما يحدث من تأثير قاسر خارج عن جسم
كميل السهم عند انفصاله عن المتحرك … واما ذلك فانه حساب في قوله واما استناع عن ذلك
بحسب الامور الذاتية وغيرها فاختلاف الذاتي هو الذي يختلف بحسب قوة الميل … الطباعي
وهو لم يكن الاقوى بحسب الطبع كان تعاظم اكثر ممانعة عن قبول القسري وان ضعف اقل
ممانعاً وما عدا هذا الاختلاف … بالاشياء الخارجية وذلك كتخلف الضعف اكثر ممانعاً بحیث یا بیاب جزء
اما بعدم تمكن القاسر منه كالرملة القصيرة او بعدم تمكنه من دفع الموانع كالتبنة او النخلة
الذي لاجله تتطرق اليه الموانع بسهولة كالريشة او لغير ذلك ولما كان الميل هو السبب
القريب للحركة وكان من الممتنع ان يتحرك الجسم حركتين مختلفتين معا بالذات لان الحركة الواحدة
تقتضي توجها الى مقصد ما ويلزمه عدم التوجه الى غير ذلك المقصد والحركتان المختلفتان
يلزمهما التوجه وعدمه الى كل واحد من المقصدين معا ويمتنع ان يقتضي الشيء شيئاً
وعدمه معاً فكان من الممتنع ان يوجد ميلان مختلفان في جسم واحد بالفعل بل كما يجوز بلی از
ان يجتمع في جسم حركتان احدهما بالذات والاخرى بالعرض كحركة الشخص في السفينة بنفسه
بالذات وبحركة السفينة بالعرض كذلك يجوز ان يوجد ميلان كحجر يحمله انسان يمشي فان يحس

بثقله وهو ميله بالذات ويخرق الهواء منه وهو ميله بالعرض الذي هو للاشياء بالذات فاذا
طرأ على جسم ذي ميل طبيعي بالفعل ميل قسري يقاوم السببان اعني القاسر والطبيعة فان غلب
القاسر وصارت الطبيعة مقهورة حدث فيه ميل قسري وبطل الطبيعي ثم ياخذ الموانع
الخارجية والطبيعة معا في افنائه قليلا قليلا ويقوى الطبيعة بحسب ذلك ثم ياخذ الميل القسري
في الانتقاص وقوة الميل الطبيعي في الازدياد الى ان تقاوم الطبيعة الباقي من الميل القسري
فيبقى الجسم عديم الميل ثم تجدد الطبيعة ميلها مشوبا باثار الضعف الباقية فيها ويشتد الميل
بزوال الضعف فيكون الامر بين قوة الطبيعة والميل القسري قريبا من الامتزاج الحادث بين
الكيفيات المتضادة واذا تقرر ذلك فنقول قول الشيخ وقد يكون من طباعه اشارة
الى الميلان الطبيعي بالفعل وقوله وقد يحدث فيه من تاثير غيره اشارة الى القسري
وقوله فيبطل المنبعث عن طباعه الى ان يزول فيعود انبعاثه اشارة الى امتناع
اجتماع الميلين والى ان القسري والطبيعي وجه عند زوال القسري كما يشاهد في الحجر المرمي
حالتي صعوده وهبوطه ونمثل في ذلك بالماء وهو قوله الطارئ كحرارة العرضية التي يستحيل
بها الماء ليتصور كيفية التقاوم المذكور فانه كما لا يجتمع في الماء حرارة وبرودة بل يكون
ابدا مكيفا بكيفية متوسطة بين غلبتي الحرارة الغريبة والبرودة الذاتية تارة اميل الى
هذه ويسمى حارا وتارة اميل الى تلك ويسمى باردا وتارة متوسطة بينهما ولا يسمى باسمهما
وذلك بحسب تفاعل الحرارة العارضة والطبيعة المبردة كذلك هنا لا يجتمع في الجسم ميلان بل يكون
ابدا ذا حالة بين الميل القسري الشديد والطبيعي الشديد فتارة يسمى بالميل المنسوب الى القسري
وتارة بالميل المنسوب الى الطبع وتارة يعدمهما معا وذلك بحسب تفاعل الميل القسري
والطبيعي ولما كان فعل الطبيعة المائية عند وجود العرض الذي تقتضيه وهو البرودة
حفظه وعند وجود ما يضاده كالحرارة افناؤه وعند الخلو منهما ايجاد البرودة كذلك فعل
الطبيعة في الجسم ما دام مفارقا لحيزه عند وجود الميل المنبعث عنها حفظه وعند وجود ميل غريب
كالقسري افناؤه وعند خلو الجسم عن الميل ايجاد الميل الطبيعي فهذا ما ينبغي ان يحقق ليندفع الاشكالات
التي تورد في هذا الموضع كما قيل لو امتنع اجتماع الميلين لكان الحجران المتساويان اللذان رميا

حسنی بهتر از خاتمت ختم   بر عین نقطه چو پنهان بر آید

يرميها قوي وضعيف متساويان في الصعود ولكن وقوف حبل تجاذب طرفاه بقوتين متساويتين ويبين
ممتنعاً ق وانما يكون الميل الطبيعي الى جهة لانه يتوجه بها بالطبع ق ثم كانت الجهات
بالطبع الا فوق والا تحت فالميل الطبيعي اما يتوجه الى الفوق وهو الخفة واما يتوجه الى السفل
وهو الثقل وهما بسيطان وما يقتضيه النفوس النباتية والحيوانية يكون لحركاتها وجهات
حركاتها ق فاذا كان الجسم الطبيعي في حيزه الطبيعي لم يكن له وهو فيه ميل لانه انما يميل
اليه بطبعه لا عنه ق لما كان الميل الطبيعي الى جهة انما يوجد عند الخروج عن المكان
الطبيعي وهو حال غير طبيعي كالحركة وجب انعدامه عند العود اليه وهو حال السكون
بالطبع فان لو وصل الى المكان الطبيعي يجب ان يبطل ميله اليه ولم يكن له ميل عنه فاذن
هو عديم الميل واعترض الفاضل الشارح على ذلك بان الحجر اذا وضع اليد تحته وهو على الارض
فقد يحس ميله واجاب عنه بانه انما يكون في مكانه الطبيعي حين يكون في مركز العالم والحق ان في
ذلك لان المكان الطبيعي للارض ليس هو مركز العالم الذي هو نقطة ما والا لكان كثير من الارض في
المكان الطبيعي بل كونها في مكانها الطبيعي هو كونها بحيث ينطبق مركزها على مركز العالم و
الحجر المنفصل عنها بالفعل ما دام منفصلا فهو ليس في مكانه الطبيعي لان مكانه ليس جزءاً من
ذلك المكان فاذا صار متصلا بها بالفعل انعدم ميله وصار مكانه جزءاً من مكانها ق
وكلما كان الميل الطبيعي اقوى كان امنع للجسم عن قبول الميل القسري فكانت الحركة
بالميل القسري افتر وابطأ ق لما ذكر الميلين عن القسري وغيره وبين امتناع
اجتماعهما وبين حال الطبيعي منهما اراد ان يبين حالهما عند تعارض السببين فاشار
الى الاختلاف الذي انما المذكور ليبنى ما يجري من الكلام عليه واشار بقوله وكانت الحركة
بالميل القسري افتر وابطأ الى انه عند تقاوم السببين كما قررناه ق اشارة
الجسم الذي لا ميل فيه بالقوة ولا بالفعل لا يقبل ميلا قسريا يتحرك به وبالجملة لا يتحرك
قسرا والا فليتحرك قسرا في زمان ما مسافة ما وليتحرك مثلا في تلك المسافة آخر فيه
ميل ما ممانع فيبين انه يتحرك في زمان اطول وليكن ميل اضعف منه اقل ذلك الميل
يقتضي في مثل ذلك الزمان عن ذلك المتحرك مسافة نسبتها الى المسافة الاولى نسبة زماني

ذي الميل الاول وعديم الميل فيكون في مثل زمان عديم الميل يتحرك بالقسر مسافة فيكون حركتا مقسورين
ذي ممانع فيه وغير ذي ممانع فيه متساويتي الاحوال في السرعة والبطؤ هذا خلف اقول يريد بيان
ان الجسم القابل للحركة القسرية لا يخلو عن مبدأ ميل ما بالطبع وقبل الخوض فيه نقول قد ذكرنا ان
الحركة لا بد لها من ثلثة اشياء مسافة وزمان وحد معين من السرعة والبطؤ فنقول ههنا اذا
اتفق كل واحد من هذه الثلثة واختلف الباقيان فقد يعرض بين المختلفين تناسب ما وبيانه
بالتفصيل ان المتحرك بالحد الواحد من السرعة والبطؤ يقطع مسافة طويلة في زمان طويل و
قصيرة في قصير فتكون نسبة المسافة الى المسافة كنسبة الزمان الى الزمان على التساوي و
المتحركين في المسافة الواحدة تقطعها بالحد الاسرع في زمان اقصر وبالحد الابطأ في زمان اطول
فتكون نسبة السرعة الى البطؤ كنسبة الزمان الاقصر الى الزمان الطويل والمتحرك في الزمان الواحد
يقطع بالحد الاسرع مسافة اطول وبالحد الابطأ مسافة اقصر فتكون نسبة السرعة الى البطؤ كنسبة
المسافة الطويلة الى القصيرة ويتبين من ذلك ان الطول في المسافة والقصر في الزمان بازاء
السرعة ومقابلهما بازاء البطؤ واعلم انه لا يمكن ان يتوهم ان الحركة بنفسها تستدعي شيئا من
الزمان والمسافة وبسبب السرعة والبطؤ تستدعي شيئا آخر لانا بينا ان الحركة يمتنع ان توجد
الا على حد ما منهما فهي منفردة غير موجودة وما لا وجود له لا يستدعي شيئا اصلا والحركة تنقسم الى
نفسانية وغير نفسانية والنفسانية تحدد النفس حالتها في السرعة والبطؤ المتخيلين لها بحسب
الملائمة وينبعث عنها الميل بحسبها ومن الميل يحصل الحركة السريعة والبطيئة واما غير النفسانية
التي مبدؤها طبيعة او قسر فيحتاج الى ما يحددها لانها تكون لا شعور لها بالملائمة وغير الملائمة
فهي بحسب ذاتها يكاد تحصل في غير زمان لو امكن واذا لم يمكن ذلك فاحتاجت الى ما يحدد ميلا
يقتضيها وحالا يتحدد بها ولا يتصور ذلك الا عند معاوق بين المتحرك وغيره فيما يصدر عنها
وذلك لان الطبيعة لا يتصور فيها من حيث هي انها تتفاوت والقسر اذا فرض على انه ما يمكن
ان يكون لا يقع ايضا بسببه تفاوت والميل في ذاته مختلف فالتفاوت الذي بسببه يتعين الميل
وما يتبعه اعني الحد المذكور من السرعة والبطؤ يكون بشيء آخر اما خارج عن المتحرك او غير خارج
وهو الذي يسمونه المعاوق واما الذي من خارج ذاته فهو كاختلاف قوام ما يتحرك فيه كالهواء

شود هر چمن سبز نهال ولای تو   که از عاشقم گرد صبا بر گلشن افشانه

۲۰۸

كالهواء والماء بارزة والغلظة التي ليس من خارج فهو لا يمكن أن يعاوق الحركة الطبيعية لأن
ذات الشيء لا يمكن أن يقتضي شيئاً ويقتضي ما يعوقه عن اقتضائه ذلك بل هو الذي يعاوق القسرية
وهو الطبيعة أو النفس الثاني هما مبدأ الميل المباين فاذن يلزم من ارتفاع هذين المعاوقين
عن الخارج والداخل ارتفاع السرعة والبطوء عن الحركة ويلزم منه انتفاء الحركة ولأجل ذلك
استدل الحكماء باختلاف بين الحركتين تارة على امتناع عدم معاوق خارج فنفوا
امتناع وجود الخلاء وتارة على وجوب وجود معاوق داخل فاثبتوا مبدأ ميل طبيعي في
الاجسام التي يجوز أن تتحرك قسراً أو هو مستلزمه ووجه الاستدلال في المسلكين أن
اختلاف المعاوقة لما كانت متفقة لاختلاف السرعة والبطوء كانت المعاوقة القليلة
بازاء السرعة والكثيرة بازاء البطوء فيكون نسبة إحدى المعاوقتين إلى الأخرى في القلة
والكثرة كنسبة المسافة إلى المسافة فيهما على التكافؤ أي القلة في احديهما بازاء الكثرة
في الأخرى وكنسبة الزمان إلى الزمان على الاستقامة أي القلة بازاء القلة والكثرة
بازاء الكثرة وإذا ثبت ذلك فلنفرض متحركاً عديم المعاوقة يقطع مسافة ما في زمان
وآخر مع معاوقة ما يقطعها ويكون لا محالة في زمان أكثر وثالثاً مع معاوقة أقل منها
على نسبة الزمانين فهو لا محالة يقطعها في زمان مساو لزمان عديم المعاوقة ويلزم من ذلك
الخلف لتساوي وجود المعاوقة وعدمها إلا أن لا يجعل حركة عديم المعاوقة في زمان بل في
آن لا ينقسم وهو ايضاً مح لما مر فهذا تقرير مقاصدهم في هذا الباب واعترض على ذلك
طائفة من المتأخرين كالشيخ أبي البركات البغدادي وغيره بما ذكره الفاضل الشارح وهو أن الحركة
بنفسها تستدعي زماناً وبسبب المعاوقة زماناً فيجمعهما واحدة المعاوقة ويحصل بأحدهما فاقتهما
فاذن زمان نفس الحركة غير مختلف في جميع الأحوال إنما يختلف زمان المعاوقة بحسب قلتها و
كثرتها ويختلف زمان الحركة بعد انضياف ما يحصل من ذلك إليه ولا يلزم على ذلك الخلف ولا التحكم
المذكوران وأقول الحركة بنفسها لا يمكن أن تستدعي زماناً لأنها لو وجدت لا مع حد من السرعة
والبطوء في زمان ما كانت تحتاج إذا فرض وقوع أخرى في نصف ذلك الزمان أو في ضعفه كانت
لا محالة أبطأ أو أسرع من المفروضة وكانت مع حد من السرعة والبطوء حين فرضناها لا مع حد منهما هف

ولترجع الى المتن فالدعوى المذكورة في الكتاب ان الجسم الذي لا مبدأ ميل فيه بالطبع لا يمكن ان يتحرك بالقسر
والبرهان انه لو امكن فليتحرك مع عدم مبدأ الميل الذي هو المعاوق في الداخل مسافة ما في زمان ما
وليتحرك مثلها في تلك المسافة جسم آخر فيه مبدأ ميل ومعاوقة ما فالظاهر انه يتحركها في زمان اطول
وليكن جسم ثالث فيه مبدأ ميل ومعاوقة اقل على نسبة تقتضي ان يقطع في ذلك الزمان عديم
الحركة قسراً اطول من المسافة الاولى على نسبة زماني ذي الميل الاول وعديم الميل اللازم مع وحدة
الزمان ان يكون نسبة المسافة القصيرة الى الطويلة كنسبة الميل القوي الى الضعيف فيكون في مثل زمان
عديم الميل يتحرك مثل مسافته اللازم مع وحدة المتحرك يكون نسبة الزمان الى الزمان كنسبة المسافة
الى المسافة فيلزم الخلف واما التحرك بسبب الزمان فسنذكره من بعد واعترض الفاضل الشارح بجواز ذلك
بان نسبة اثر المؤثر الضعيف الى اثر القوي ربما لا يكون كنسبتهما قلت فان قيل قوى الجسم تنقسم
بانقسامه قلنا لعل القوة المؤثرة انما تحصل عند اجتماع الاجزاء ولا تتوزع عليها بل تنعدم عند
التجزئة وايضاً فان دل ذلك على امتناع الحركة القسرية الى معاوق فقد دل ايضاً على امتناع
الطبيعية اليه واعاد ما ذكره بعينه ثم قال ويلزم منه ان يكون في اجسام الطبيعة مبدأ آن
للميلين اللذين يعوق كل واحد منهما الآخر ثم ذكر فان قلنا معاوقة القوام كافية هناك
قلنا فليكن ايضاً كافية في القسرية ثم قال ويلزم من ذلك بعينه ان يكون في الفلك ايضاً
معاوق لانه مستمر في الجميع والزم منه محالات والجواب عن الاول ان من القوى الجسمانية ما يحل
في موادها وينقسم بانقسامها فيتساوى الجزء والكل فيها وهي كالصور والطبايع ومنها ما يحل في
جملة منها ولا ينقسم بانقسام الجملة كالقوة الحيوانية فان اجزاء الحيوان لا يكون حيواناً وما نحن
فيه من الصنف الاول والاعتراض بالمنع عن التاثير بسبب الصغر غير وارد لانه بسبب مانع
خارجي وقد اشترط في الفرض المذكور عدم الموانع الخارجية وعن الثاني انا حكمنا بامتناع
الحركة الطبيعية الى معاوق ولم يلزم من الحجة المذكورة ان يكون المعاوق في اصل الجسم الذي بل هو
مع في الطبيعة كما مر فهو هناك من خارج فاذن معاوقة القوام كافية هناك واما في القسرية
فلا لان الحجة بعينها قائمة مع فرض التساوي في القوام واما الفلكيات فلا يلزم فيها ذلك لما
بين من الوقوف قال تذكر حجة لمن تذكرنا انه ليس زمان لا ينقسم حتى يكون لمن يقع فيه

فيه حركة ما لا ميل له ولا يكون له نسبة إلى زمان حركة ذي ميل لو كان زمان لا ينقسم لما
كان له إلى الزمان المنقسم نسبة كما لا نسبة للنقطة إلى الخط وح لئن كانت حركة عديم
الميل واقعة فيه وحركة ذي الميل في الزمان المنقسم لما تمت هذه الحجة لانها مبنية على التناسب
وهم وتنبيه ولعلك تقول إن الجسم ليس يلزم أن يكون له موضع أو
وضع وشكل من ذاته بل يجوز أن يكون جسم من الأجسام اتفق له في ابتداء حدوثه
من محدثه أو اتفق له من أسباب خارجة لا يتعرى من تقاويرها إياه وضع أو شكل صار
أولى به كما يعرض لكل مدرة أن يصير مكانها مختصا بطباعها دون مكان آخر بسبب
غير ذاتها وإن كانت مبعوثة من ذاتها ثم لا ينعكس ... طبيعي لها
يختص بجزئها لا لاستحقاق فكذلك ... فيه الكلام المتقدم وإن لم يكن فيه بعد ... مطلقا م
عنه وإن لم يكن استحقاق ... وكذلك الكلام في الشكل لكنك يجب أن تعلم أن ... ولا
أنه كل شيء فقد يمكن فرضه مجردا عن اللواحق الغريبة الغير المقومة لماهيته وبحيث يكون
كل جسم كذلك وانظر هل يلزمه شكل ووضع ... المحدث له فإن لم يكن ذات الجسم ...
بمكان دون مكان إلا لاستحقاق بوجه ما من طبيعته والا على محصل أو يكون اتفاق فإن
فإن كان لاستحقاق فذلك ذلك وإن كان لأمر غريب غير الاستحقاق فهو أحد
اللواحق الغريبة الغير المقومة وقد نفينا ما عن الجسم وإن كان اتفاقا فالاتفاق
لاحق غريب وستعلم أن الاتفاق يستند لا محالة إلى أسباب غريبة فقد تبين أن الجسم يقتضي بالطبع
موضعا وشكلا معينا وهذا الوهم تشكك في ذلك وإنما أخره إلى هذا الموضع لأنه لما
ذكر استدعاء الجسم للموضع والشكل أراد أن يذكر ما هو للطبيعة معه فذكر الميل لعقبه ثم
لما فرغ من ذلك عاد إلى ذكر الإشكال على حكمه الأول وتقريره يجب على ما في الكتاب أن يقال
ليس يلزم ذات كل جسم من المقتضية لأن يكون له موضع أو وضع وشكل والوضع
هاهنا ليس بمعنى المقولة بل بالمعنى المذكور وإنما ذكر مع موضع أو وضع ليكون الحكم كليا
ولم يورد مع الشكل لفظة أو لأنه يعم الأجسام كلها قال وذلك لأنه من الجائز أن يخصص
محدث الأجسام كل جسم في ابتداء حدوثه بمكان أو وضع أو شكل على سبيل الاتفاق أو

او لاجل اسباب خارجة اتفاقية لا يتعرى الجسم عنها كارادة المحدث او مصلحة ذلك الجسم او ترتيب
ونظام الاجسام كلها ثم صار ذلك المكان والشكل بعد الحصول اولى بالجسم للوجوب اللاحق
بما يوجد بعد وجوده كما في المطلق ثم لم ينتقل بعد الحدوث بما اشتغل منها الا بسبب ناقل عما كان
عليه في موضع او شكل خصصه الناقل به وذلك كما يعرض لكل مدرة من الارض ان يصير
مكانها الجزئي مختصا بطباعها دون مكان مدرة اخرى لسبب غير ذاتها وهو ما يوجب
انفصالها عن الارض وحصولها في موضعها على ما هو عليه ولو كان ذلك بموجب ذاتها لانها
لم يكن قابلة للفصل في ذاتها لما امكن لذلك السبب ان يفصلها عن الارض ثم لزم تلك المدرة
مع اختلاف احوالها لا ينفك عن مكان طبيعي جزئي يخصها لا بسبب استحقاق يقتضيه
طبيعتها ثم لا يجوز ان يكون المكان فيما نحن فيه كذلك اي يكون المكان المطلق ولو لم يكن لكل جسم
طبيعيا فهو غير منفك عنه لا بسبب الاستحقاق المذكور مطلقا بل بسبب الامور المذكورة و
كذا الشكل فهذا تقرير الوهم والتنبيه على الجواب بان كل شيء فقد يمكن فرضه منفردا
عن كل ما يلحقه من خارج بحسب ماهيته ووجهه فافرض كل جسم كذلك وانظر فيه تجده
محتاجا الى وضع معين وشكل معين وبذلك لم يحكم بانه لذاته يقتضيهما وانما قال كل
جسم ولم يقل الجسم مطلقا ليكون الحكم كليا مناقضا للتشكك ولما كان كل جسم لم يزل
الموضع ونقض على الوضع لان الموضع يختلف باختلاف الاجسام وليس مما يلزم
الجسمية ثم قال ولا المحدث وقد خصه بانه لا امكان ان يقع التشكيك به اكثر فانه لن يخص
الجسم بمكان دون مكان الا لترجيح يرجع اما الى الجسم كاستحقاق بوجه ما لبعض الامكنة و
الاشكال فحينئذ غير امر طبعه واما الى المحدث كاختيار مخصص واما الى غيرهما كالاتفاق والاول هو
المطلوب والثاني والثالث من اللواحق الغريبة التي اشرنا الى قطع النظر عنها واشار مع ذلك
الى الاتفاق و... يستعمل ان كل ممكن فله سبب ما اذا اشارة الجسم اذا وجد على حال غير واجبة
من طبائعه لحصوله عليها من الامور الامكانية وعلل حاصلة ويقبل فيها التبدل من طبائعه الا ...
واذا كانت هذه اي في الموضع والوضع امكن الانتقال عنها بحسب اعتبار الطبع فكان فيه
ميل ... احوال الجسم لا الى ما ليس بحسب طبيعته او لا بسبب ... لكن والواجبة بحسب طبيعته

الى ان الاتفاق ليس على ما يظن انه الا شيء
لا سبب بل هو الذي يستند الى سبب
غريب نادر الوجود ويتخصص به في نفسه م

طبيعة لا يمكن ان يتبدل او يزول وغير الواجبة انما يحصل للجسم بحسب علل فاعلية تقتضيها وتلك
الاحوال قابلة للتبدل والزوال بالنظر الى طباع الجسم وليست بقابلة لهما بالنظر الى عللها
ما دامت مانعة عن التبديل والزوال فاذا كانت احدى المواضع والاوضاع هذه امكن انتقال
الجسم عنها باعتبار طبعه فامكن ان يزيله قاسر عن ذلك الموضع والوضع فكان في ذلك الجسم مبدأ
ميل بالطبع الى الجهة المذكورة واعلم ان حصول كليات الاجسام في مواضعها الطبيعية واجب
لعلل يقتضيها الاصول فانتقالها عنها غير ممكن واما جزئيات العناصر فحصولها في اماكنها
الجزئية غير واجب لذلك كان انتقالها عنها ممكنا بل واقعا والوضع المعين المقرر للفلك
للفلك غير واجب فزواله عنه ممكن وهذا اصل مفيد في نفسه ويبتني عليه ما يتلوه قال
اشارة الجسم المحدد للجهات ليس يعرض لاجزائه ان تتوضع اوضاعا غير ما هي عليه من الوضع
والمحاذاة من بعض فلا يكون شيء من ذلك واجبا لشيء منها بل تعد والنقلة عنها جائزة
فالميل في طباعها واجب وذلك بحسب ما يكون فيه من مبدأ ان يتحرك دون الوضع في ذلك
الاستدارة ففيه ميل مستدير اقول يريد اثبات مبدأ ميل مستدير للمحدد للجهات فقال
ليس لبعض اجزائه التي يعرض لها ان تتوضع فيما فيه بايد ان يشاء امتناع ان يكون المحدد
الا جزء الجهات اجزاء بالفعل وقد اولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة لبعض الى
الوضع الذي هو ممكن له هو الهيئة التي تعرض بحسب نسب اجزائه الى ما هو داخل فيه وهو
محاذاتها له والجهة لان هذا الوضع انما يعرض من تاثير غريب فاذن ليس بواجب بحسب
طباعه فهو بعد لم يضر والنقلة عنها جائزة فالميل في طباعها واجب وهو المستدير لا
المستقيم واعلم ان وجود مبدأ ميل مستدير في جسم بسيط يدل على امتناع صدور ما يعوق
عن ذلك بحسب الطبع عنه ولا يمكن ان يعوق عن الحركة المستديرة من خارج الا ذو ميل مستقيم او
مركب منه ممتنع وجوده عند المحدد فوجود مبدأ الميل وعدم العائق يدلان على وجود ذلك
الميل بالفعل المستلزم لوجود الحركة الا ان الشيخ لم يتعرض لذلك في هذا الموضع واشار اليه
في موضع اليق به والفاضل الشارح اورده حجة من نفسه على ان محدد الجهات ... الا الذي
يصح عليه الا كذا وفيه ... وبعض الجهات وينعكس هذه الحقيقة على قولنا وما لا يصح

عليه الا كذلك فليس بمركب ومحدد الجهات لا يصح عليه الا كذلك ثم اضاف الى هذه الصغرى قوله
كل بسيط يصح عليه الحركة المستديرة لتشابه اجزائه في المهية ثم قال وكلما يصح عليه الحركة المستديرة
ففيه ميل ثم اعترض على ذلك بان الامكان اما ان يكون بحسب ذات الشيء فقط واما ان يكون
بحسب حصول الاستعداد التام والاول لا يوجب وجود ميل الحركة المستديرة لان امكان
احتراق القطن لا يقتضي حصول سبب الاحتراق فيه والثاني غير معلوم لان العلم به يتوقف على
العلم بان فيه مبدأ ميل مستدير واعترض ايضا بان العناصر بسيطة فاذن يجب ان يتحرك على الاستدارة
واعترض ايضا بان الاجزاء التي يدور الفلك عليها كسائر الاجزاء التي لا يدور عليها تماما
فلو لزم من تشابه اجزائه صحة الحركة عليه لزم صحة حركته لحركات مختلفة غير متناهية ولن يكون
لها ميول لا تتناهى بحسبها واورد ههنا اعتراضات [illegible] بعضها في حكم المذكور وبعضها ينحل بما يحقق
من الاصول المذكورة والاولى في الجواب عن الاول ان الامكان بحسب ذات الشيء يكفي في هذا المطلوب
لتقرر مع ذلك الامكان وقطع النظر عن الموانع الغريبة يمكن فرض التحريك القسري المقتضي
لوجود الميل بالطبع وعن الثاني ان العناصر ليس فيها مبدأ ميل مستدير لمانع ذاتي
غير غريب وهو وجود الميل المستقيم فيها ولما كانت الحركة المستقيمة في محدد الجهات ممتنعة لم
يكن هناك مانع ذاتي من الحركة المستديرة وانما انحصر الموانع في هذين لان الحركات البسيطة
منحصرة في ثلثة حركة من المركز وحركة اليه وحركة عليه والميول البسيطة ثلثة اثنان مستقيمان
وواحد مستدير وعن الثالث بان اختصاص احد الاوضاع الفلكية بان يستدير عليه
الفلك من سائرها يجب ان يكون بحسب مخصص عايد الى محركه اذ المتحرك بسيط فهذا الحكم
يوجبه العقل وان لم يعرف وجه التخصيص بالتفصيل ولما وجده متحركا على وضع ما حكم بوجود
ذلك المخصص بالاجمال وحكم بان ذلك المخصص بعينه يجب ان يكون مانعا عن الاستدارة
على سائر الاوضاع كامتناع وجود حركتين مختلفتين في جسم واحد [illegible] بتيسر واعلم
نعلم ان هذا التبدل الممكن ليس يمكن ان يكون بحسب نسبة ما الى اجزائه بعضها عند بعض بل بحسب
نسبته الى شيء من خارج ولا كثير من داخل واذا كان ذلك الجسم اولا ليس مما يتجدد جهته و
وضعه يتجدد من خارج محيط به لزم ان يكون بحسب جسم من داخل [illegible] معناه ما ذكرناه مرارا وهو ان

وهو لان الوضع المتبدل باى معنى هو (ان) تنبيه واعلم ان تبدل النسبة عند المتحرك
قد يكون للساكن وللمتحرك فيجب ان يكون عند ساكن تبدل نسبة محدد الجهات
يكون عند المتحرك كفلك من الافلاك المتحرك تحته على تقدير كون محدد الجهات ساكنا
على الاطلاق وكذلك على تقدير كونه متحركا ولكن لا على الاطلاق بل بشرط ان لا تخالفه
في شيء من الحركة او القطبين او المركز اذ لو اتفقا في الجميع فلا ويكون عند الساكن كا
لارض على تقدير كون محدد الجهات متحركا على الاطلاق ولا يكون على تقدير كونه ساكنا البتة
ولما ثبت ان امكان تحرك محدد الجهات فاذن تبدل النسبة لا يجب عند متحرك على الاطلاق
بل يجب بشرط ما ويجب عند ساكن على الاطلاق (قال) [illegible] ثم ان الاجسام القابلة للكون والفساد
يكون له قبل ان يفسد حيز جسم آخر [illegible]
طبيعيا لجسمه ويكون احد المكانين خارجا عن الآخر فان كان حصول الصورة الثانية [illegible]
غريبا له لجسمها [illegible] المكان [illegible]
لجسمها فقد كان [illegible] قبل [illegible] مكانه [illegible]
بالطبع قابل للنقل عن مكانه فهو ما فيه ميل مستقيم [illegible] فيه ميل مستقيم
[illegible] بيان ان كل ما يجوز عليه الكون والفساد [illegible] ميل مستقيم [illegible]
صورة وزوال صورة اخرى عند تبدل الصور المختلفة وبعد ان يكون له مكان آخر بالنوع على
او حدة وسيجيء بيان اثباتها في جزئيات العناصر وتقرير المطلب ان الجسم القابل للكون والفساد
يكون قبل الفساد نوعا آخر وبعد الكون نوعا آخر وكل نوع بسيط يقتضي مكانا خاصا بحسب
طبيعته النوعية على ما مر وسيجيء ان لا يقتضي بسيطان مختلفان بالنوع مكانا واحدا وعلى
هذه المسئلة بنا هذا المطلوب في اثبات الحقيقة للبسائط المختلفة ظاهرة فان ميل البسيط
يكون الى نحو المكان الطبيعي ونحو الوضع المطلوب مع ملازمة المكان الطبيعي ولا على الوجه الكلي
فبيان هذه المسئلة بان يقال الطبائع المخالفة لا تقتضي من حيث هي مخالفة شيئا واحدا او
الشيخ عرض بذلك في قوله لاستحقاق كل جسم مكانا خاصا بحسبه ويكون احد المكانين خارجا عن
الآخر ونعود الى تقرير المطلب فنقول لم حان هذا الكائن الى ان لا يكن يجب الصورة الثانية

اخرج الكائنة في مكان غريب ولا يكون بل يكون في مكانها الطبيعي وعلى التقدير الاول يلزم ان
يقتضي طبيعة الكائن ميلا يستقيم الى مكانه الطبيعي وعلى التقدير الثاني يلزم انه قد كان في هذا المكان
قبل لبس هذه الصورة بحسب صورته الاولى الفاسدة غريبا فاذا الجسم الذي مكانه هذا المكان
وانه قد زحمه وغلبه واخرجه من مكانه بالقسر حتى حصل هو في مكانه هذا فاذن الجسم المتمكن
في هذا المكان بالطبع قابل بجوهره للنقل من مكانه ويلزم من ذلك ان يكون فيه ميل مستقيم والا
فكيف يخرج عنه وانما قال فجوهر متمكن هذا المكان قابل للنقل ولم يقل فهذا المتمكن من للنسخ هذا المتمكن
حيث التشخص لم ينتقل بل انتقل قبل كونه ما هو من جوهره ونوعه فقد بان ان كل كائن و
فاسد ففيه مبدأ ميل مستقيم وهم وتنبيه فان شككت وقلت يكون ذلك لان
المكون لصيق الجسم الذي انتقل الى صورته بالكون فقد اوجب لنوعه ان يقع خارج مكانه
فان اللصيق ليس هو المكان بل هو كالجار الوهم هو ان يقال اوجب الاشتمال على كل
كائن وفاسد وذلك ليس بواجب لان التكون يمكن ان يقع على وجه لا يحتاج فيه الى الانتقال
وهو ان يكون الجسم الكائن قبل كونه ملاصقا للنوع الذي صار منه بعد كونه كالجزء من الماء
الملامس لسطح الهواء فانه اذا صار هواء صار متصلا بالهواء فلا يحتاج الى ان ينتقل والتنبيه
على الحق هو ان مكان الملاصق هو الذي يكون في مكان مجاور لمكان الملصوق ومجاور لشيء غيره فهو
لم يكن حينئذ في ذلك المكان فاذن لا شيء له اليه وجب تحقق ذلك بان حق مكان الملاصق ليس
طبيعيا للكائن او غير طبيعي والقسمة مترددة والبيان المذكور بعينه عليهما عائد
اشارة الجسم الذي في طباعه ميل مستدير يستحيل ان يكون في طباعه ميل مستقيم لان الطبيعة الواحدة
لا تقتضي توجها الى شيء وصرفا عنه وقد بان انه لا يخلو المحدد للجهات لا بد مفارقة فيه لموضعه الطبيعي
فلا ميل مستقيم فيه فهو ما وجه غير جائز بالابداع ليس مما يكون عن جسم يتقدمه اليه او يفسد الى جسم
يكون عنه بل ان كان له كون وفساد فعن عدم واليه ولهذا فانه لا ينخرق ولا يتميز ولا يذبل ولا يتحلل
استحالته تؤثر في الجوهرية كتسخن الماء المؤدي الى فساده هذه اشارة مشتملة على مسئلتين
احديهما كلية والاخرى جزئية فالاولى ان الجسم البسيط يمتنع ان يجتمع في طباعه ميلان مستدير
ومستقيم وبرهانه ظاهر وهو ان الطبيعة الواحدة لا تقتضي امرين مختلفين وعبر عنه بعبارة اخص

اعني هذا الموضع وهو قوله لان الطبيعة الواحدة لا تقتضي توجها الى شيء اي بالحركة المستقيمة وصرفا
عنه اي بالمستديرة وعليه سؤال مشهور وهو ان الجسم الذي في طباعه ميل مستقيم قد يقتضي الحركة
عند لا حصوله في مكانه وقد يقتضي السكون عند حصوله فيه فلم لا يجوز ان يقتضي جسم ميلا
مستقيما عند احدى حالتيه وميلا مستديرا عند الحالة الاخرى وذلك لان الطبيعة الواحدة
انما لا تقتضي امرين متنافيين اذا كان بحسب اعتبار واحد فقد يقتضي والجواب عنه ان اقتضاء
الحركة والسكون بالحقيقة شيء واحد تقتضيه الطبيعة الواحدة وذلك الشيء هو استدعاء المكان
الطبيعي فقط فان كان غير حاصل فذلك الاستدعاء يستلزم حركة تحصله وان كان حاصلا فهو
بعينه يستلزم سكونا ومعناه انه لا يستلزم حركة فيه اذ ان الطبيعة تقتضي آخر غير ما تقتضيه اولا ولا
اقتضاء الحركة المستديرة فهو شيء آخر لكن حتى يتعين المكان الطبيعي اذ قد يوجد احدهما منفكا عن
صاحبه وقد يوجد معه والحركة الا مكنة لطلب المتحرك على الاستقامة وفي الاوضاع
وضع طبيعي يطلبه المتحرك على الاستدارة وذلك كما سنشير اليه ان الحركتين لما كانتا بالطبيعة
الاخرى فاذن ليس ... المسألة الجزئية فهو ان تحدد الجهات لا ميل
مستقيم فيه وذلك لوجهين احدهما ان فيه ميلا مستديرا فيمتنع ان يكون فيه ميل مستقيم والثاني
انه لا بد من مفارقة فيه لموضعه الطبيعي ولغطه ايضا وقد بان ايضا تدل على ان الاستدلال
بهذا الطريق استدلال ثان وقد يقع في هذه المسألة عدة مسائل الاول ان ايجاد محدد
الجهات من موجده انما يكون على سبيل الابداع اي لا من شيء لا على سبيل التكوين عن شيء والثانية
انه لا يفسد الى شيء آخر يتكون عنه وذلك لامتناع الكون والفساد عليه ثم انه لما كان الكون
والفساد يعني عدم والنية والفاسد فيه لان الكون والفساد قد يطلقان باشتراك الاسم على الحدوث
والفناء ايضا اي على الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود من غير ان يكون هناك هيولى قبل الوجود
وبعده فبين الشيخ انه لا يمنع في هذا الموضع اطلاق الكون والفساد بهذا المعنى على محدد الجهات
بل يمتنع عن اطلاقهما عليه بالمعنى الاول الثالثة انه لا يجوز الخرق والالتيام عليه وذلك لانهما
تستدعيان حركة الاجزاء على الاستقامة وقد اشار الى ذلك بقوله ولهذا لا ينخرق وقد اشار بلفظ
هذا الى قوله لا ميل مستقيم فيه لا الى قوله ولا يتكون ولا يفسد فان امتناع الخرق لا يتعلق بامتناع

الكون والفساد من حيث الاصطلاح الرابعة انه لا يجوز عليه الحركة الكمية لانها لا يوجد الا لورود
الاجزاء على الاستحالة واشار الى ذلك بقوله ولا نمو فان النماء هو الازدياد الطبيعي للجسم
بسبب دخول اجزاء شبيهة به بالقوة فيه والذبول هذه وكذلك التخلخل والتكاثف فانهما
يقتضيان خروج الجسم عن مكانه او تخليته عن بعضه اي تمسه الخامسة انه لا يجوز عليه الحركة الكيفية واشار
اليه بقوله ولا يستحيل في فيده بقوله استحالة توثر في الجوهر كتسخين الماء المؤدي الى فساده
وكون الهواء منه لا لان ساير الاستحالات جائزة عليه بل لان ساير الاستحالات لا يتبين وكون در
بامتناع الحركة المستقيمة في ظاهر النظر فاقتصر على ذلك واعرض عما يحتاج فيه الى بيان ابسط لانه
داخل في كلام بالعرض والغرض من ايراد هذه المسائل التنبيه على ان محدد الجهات لا يجوز عليه من
اصناف الحركات الا الحركة الوضعية وتبين من ذلك ان الحركة الاينية
المستقيمة اقدم من الحركة في الجوهر الذي هو الكون والفساد لجنب الصور النوعية و
التخرق والالتيام لجنب الصور الجسمية القابلين بهما واقدم من الحركة في الكم
والحركة في الكيف لان امتناع وجود الحركة المستقيمة مستلزم لامتناع وجود كل حركة
واحدة من تلك وقد تبين من قبل ان الوضعية المستديرة اقدم من المستقيمة فاذن
صح ان اقدم الحركات كلها هي الوضعية المستديرة واعلم ان جميع الاحكام المذكورة
ثابتة لما يوجد فيه الحركة المستقيمة المستديرة من السماويات ولكن لم يتعرض الشيخ لذلك

فا تنبيه الاجسام التي قبلنا نجد فيها قوى مهياة نحو الفعل مثل الحرارة
والبرودة واللذع والتخدير ومثل طعوم وروايح كثيرة اقول لما تكلم على
الاجسام المطلقة والاجرام الفلكية اراد ان يتكلم ايضا على العنصرية فبدا باصلاح
احوال الفلكيات الكيفيات الاربع التي تفعل وتنفعل من الاجسام بها ولا يوجد خالية
عن اجناسها وهي اوائل الملموسات وسم الفصل بالتنبيه لانه احاله بيان ذلك على
الاستقراء واعتبار احوالها المدركة بالحس والتجربة فقوله الاجسام التي قبلنا اي
العنصريات منه وقوله نجد فيها اي ندرك بالاعتبار والاستقراء وقوله قوى مهياة
نحو الفعل فالقوى قد مر انها مبادي التغيرات وهي بحسب ماهيتها قد تكون صورا

صوراً وقد تكون كيفيات والمراد الكيفيات وتهيئها نحو الفعل من تجعل موضوعاتها
معدة للفعل فإن الفاعل بها هو موضوعاتها فالقوة المتهيئة نحو الفعل كيفية تصير بها
موضوعها معداً للتأثير في شيء آخر فهي مبدأ للتغيير والقوة المهيئة نحو الانفعال كيفية
يصير بها موضوعها معداً للتأثر عن شيء آخر فهي مبدأ التغير والحرارة والبرودة كيفيتان
ملموستان وقالت القدماء في تعريفهما الحرارة كيفية من شأنها احداث الخفة
والتخلخل وجمع المتجانسات وتفريق المختلفات اي من المركبات دون البسائط والبرودة
كيفية من شأنها ان تفعل مقابلات هذه الافعال وذهب الشيخ في الشفاء وغيره
من الكتب الى ان المحسوسات لا يجوز ان تعرف الا بقرائن الاشارة منه الى ان تعريفها
لا يمكن الا بتشبيه الاشياء اضافات [illegible] لا بد [illegible] منها على
ماهياتها بالحقيقة فهي لا تعرف في تعريفها ما يفيد الاحساس بها ذكره
الحق واما اللذع فقد عرفه الشيخ في الشفاء بانه كيفية نفاذة جداً لطيفة
تحدث في الاتصال تفرقاً كثير العدد متقارب الوضع صغير المقدار فلا يحس
كل واحد بانفراده ويحس بالجملة كالوجع الواحد واما التخدير فشأنه ان يبرد العضو
بحيث يصير جوهر الروح اي ما هو قوة الحس والحركة اليه بارداً في مزاجه غليظاً في جوهره
فلا يستعملها القوى النفسانية ويحلل مزاج العضو لكن فاقبل العضو تأثير اعوانها
النفسانية وظاهر ان هذه الكيفيات فعلية ولذا اللذع يفعل ما يفعل بفرط الحرارة
المقتضية للنفوذ واللطف ولذا التخدير يفعل ما يفعل بفرط البرودة المقتضية لجمود
الروح فهما تابعان للحرارة والبرودة وانما خصهما بالذكر لانهما ابلغ الكيفيات
المنتمية الى الحرارة والبرودة في بابهما ليقاس سائر ما يشبههما عليهما واما الطعوم فقد
فقد قيل انها تسعة وهي الحلاوة والدسومة والحموضة والملوحة والحرافة والمرارة و
العفوصة والقبض والتفاهة وانها تحدث من تأثير الحار والبارد والمتوسط بينهما
في الكثيف واللطيف والمتوسط بينهما بحسب الازدواجات الممكنة بينهما على ما هو
المشهور في الكتب الطب واما الروائح فلكثرتها بحيث لا يحصرها حصر ولذلك لم

يتعرض لها لكنها جميعًا فعليتان لا انفعاليتان مثوى الذوق والشم عنها والثاني في
طبائع الممتزجات تحقق استعداد جميع الكيفيات الأول وانما قال الشيخ
ومثل طعوم وروائح كثيرة ولم يقل ومثل الطعوم والروائح لان الغاية من
الطعوم بمتغير الحس تأثيرها في الذوق وقيد الروائح بالكثرة لانها غير منحصرة
متن — وقوى مهيئة نحو الانفعال السريع او البطيء مثل الرطوبة واليبوسة
واللين والصلابة واللزوجة والسلاسة والهشاشة شرح قسم الانفعال
الى السريع والبطيء لئلا يتشكك في الصلابة وامثالها استعداد لعدم الانفعال
لانها ليست قوة الانفعال موضوعه بل هي مما ينفعل بطيئا والرطوبة قد فسرها الشيخ بانها
كيفية تقتضي سهولة التفرق والاتصال والتشكل واليبوسة بما يقابلها وليس ذلك
تعريفا لها لانه لو اراد التعريف لذكرا ولا تعريف للحرارة والبرودة بل السبب
فيه ان الجمهور يفسرون الرطوبة بالبلة ولذلك لا يطلقون الرطب على الهواء و
يطلقونه على الماء ويفسرون اليبوسة بحسب ذلك بالجفاف وقد طال البحث
بين اهل العلم فيه وقد ذكر الشيخ في الشفاء ان البلة هي الرطوبة الغريبة الجارية
على ظاهر الجسم كما ان الانتقاع هو الرطوبة الغريبة النافذة الى باطنه والجفاف عدم البلة
فيما من شانه ان يبتل ولم يذكر البلة والجفاف في هذا الموضع لانه لا يريد ان يتعرض
للبحث ولذلك ما امر بالتأمل ولم يشتغل بايراد الابحاث القياسية والمناقشات
الاعتبارية واما اللين فهو انه كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء
بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا ولا يتفرق بسهولة وانما يكون قبوله
الغمز من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة ما يقابلها وقال الفاضل قيل اللين
ما ينغمز تحت الاصبع مثلا فهناك امور ثلثة احدها الحركة والثاني التشكل
والثالث استعداد قبول الانغمار وليس اللين الا الاخير وكذلك قيل الصلب
هو الذي لا ينغمز وهناك ايضا امور ثلثة الاول عدم الانغمار والثاني بقاء الشكل
والثالث المقاومة وليس الصلابة هي المقاومة لان الهواء المنفوخ في الزق

في الازق يقاوم وليس بصلب فاذن الصلابة هي الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال
فرجع حاصل البحث الى ان اللين والصلابة كيفيتان يكون الجسم بهما مستعدا للانفعال
وعدم عن الشكل الى نفسه وهذا هو الذي ذكره الشيخ في تفسير الرطوبة واليبس فاذن
لا فرق بينهما بحسب تفسيره واقول الرطوبة واليبوسة شبيهان من حيث الماهية
الى الكيفيات الملموسة والصلابة واللين الشبيهان الى المحسوسات بل الى الكيفيات
الاستعدادية والاستعدادات لا تكون محسوسة من حيث هي استعدادات والشيخ انما
ذكر اثارهما في تفسيرهما ليعقل ما هيتهما عند تصور جميعها ولما الرطوبة واليبوسة فا
عرفهما لكونهما محسوستين بل ذكر معاني الفاظها للعلاقة التي الاشتباه بينهما وبين ما يجري
مجريهما وقد صرح في الشفاء بان الرطوبة ليست هي سهولة الشكل الا انها غير انها فيه سهولة
الشكل انفعالية وانما انها تفسير بها ضرب من التجوز وايضا اسم الشيء الذي يجب
مفهوم لا يطلق على البعض اذا المفهوم الملحق باسم في المسمى لا يستعد او الانحار
مع وجود القوام عن السيلان وعدم التفرق بسهولة غير استعداد قبول التفرق و
الانفصال بسهولة فمعنى اللين عند الشيخ ليس ومعنى الرطوبة على ما ذكره هذا الفاضل
واما اللزوجة فعلى ما ذكره الشيخ كيفية تقتضي سهولة التشكل مع عسر التفريق
والشيء بها يمتد متصلا ويجد شيء منه اذا امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل والهشاشة
والهشاشة اسمان لما يقابلهما وظاهر ان هذه الاربعة ينتهي الى الرطوبة واليبوسة وهما
تقتضيان كون الشيء معدا نحو الانفعال تم تا اذا فتشت واجدت التي
الذي
وجدتها قد تعرى عن جميع القوى الفعالة الا الحرارة والبرودة والمتوسط التي
يستبرد باللمس الى الحار ويستسخن باللمس الى البارد واعني بهذا انك تجد
في كل باب منها اذا اعتبرته لن جسما يوجد عديم الجنس مثلا بكم ولا لون فيه
لا لون فيه ولا رائحة ولا طعم او وجدته منتهيا الى الحرارة والبرودة مثل الدخ
او التخدير وكذلك الحال في الهيات المعدة للانفعال فان التفتيش يلزم اجسام
العالم الذي يلينا رطوبة او يبوسة لانها لن يسهل تفرقها واتصالها وتشكلها

وتركها لتشكل من غير عائقة فيكون رطبة او لتعصي فيكون يابسة وان الى لا يمكن فيها ذلك
الاستلاقية عنها من الاجسام ولا سيار ما يشبه ذلك فقد تعرى عنها جسم او يتميز لاجل ما في
اثنا الان اللين والصلابة واللزوجة والهشاشة وغير ذلك [illegible] الاجسام العنصرية
قد تعرى عن الكيفيات المبصرة والمسموعة والمشمومة والمذوقة والسبب في ذلك ان
احساس الحواس الاربعة بهذه المحسوسات انما يكون بتوسط جسم ما كالهواء والماء
ولا يمكن ان يتوسط المتوسط بين النفس وغيره فاذن كل واحد من هذه الحواس لا يدرك الشيء المتوسط
الذي يتوسط لها بل تجده خاليا عما يدركه من تلك الاجسام لا تخلو عن الملموسة لانها لا تحتاج
الى متوسط والانسان قد يخلو اكثرها عن [illegible] المشاعر ولا تخلو عن اللمس فلذلك سميت الملموسات
باوائل المحسوسات ثم ان الشيخ [illegible] في ان انها لا تخلو عن جنسين من الملموسات
احدهما جنس الحرارة والبرودة وما يتوسطهما وهما الفعليتان وثانيهما جنس الرطوبة واليبوسة
وما يتوسطهما وهما المنفعلتان [illegible] لا ان تخلو هذه الاجسام عنها وان لم يتميز عند
الاعتبار الا هذين الجنسين ولذلك سميت هذه الكيفيات اوائل الملموسات وهي التي
بها تتفاعل الاجسام العنصرية ويتفعل بعضها من بعض فيتولد منها المركبات والفاظ
الكتاب ظاهرة والمراد من قوله او اثر يكون فيما ذكر اعلاء هو الكيفيات الفلكيات

تنبيه فالجسم البالغ في الحرارة بالطبع هو النار والبالغ في البرودة بالطبع
هو الماء والبالغ في الميعان هو الهواء والبالغ في الجمود هو الارض [illegible] اراد الشيخ
بيان ان العناصر اربعة وتعيينها ولما كان لها بعد كونها اجساما طبيعية اعتبارات منها
انها اسطقسات المركبات ومنها انها اركان يختص بها عالم الكون والفساد وباعتبار
الاول يبحث عن احوالها بحسب ما يجري بينهما من الفعل والانفعال اللذين هما سبب
التركيب ويستدل بذلك على عدتها وباعتبار الثاني يبحث عن احوالها بحسب امكنتها المرتبة
وما يجري مجراها ويستدل بذلك عليها ايضا وهذا الفصل يشتمل على الاستدلال باعتبار
الاول وقد حاذى في ذلك كلام الشيخ الفاضل ابي نصر الفارابي فانه قال في مختصر له
يعنون المسائل بهذه العبارة والجسم الشديد الحرارة بالطبع هو النار والشديد البرودة

يخلو از

البرودة بالطبع هو الماء والجاري هو الهواء والشديد الانعقاد هو الارض فنقول في
تقريره قد ظهر تمام ان كل واحد من هذه الاجسام الاربعة كيفيتين احديهما فعلية والاخرى — انفعالية م
وبيان الحصر بانحصار الكيفيات الاربع الى الازدواجات الممكنة مشهور لكن لما كان
اثبات بعض تلك الكيفيات لبعض هذه الاجسام صعبا كالحرارة للهواء واليبوسة
للنار على ما صرح به الشيخ في الشفاء وكان المعول عنده في هذا الموضع بناء الكلام على
المشاهدة والاحكام التي لا تندفع الا على التعمق في البحث اقتصر على الاستدلال بما لا
شبهة فيه من هذه الكيفيات واذا وجد الفعليتان في الجسمين اللذين هما اشد تعاديا من الجميع
اعني النار والماء اظهر والانفعاليتان في البواقي ان ظهر تميز بينهما باسناد كل واحد
من هذه اليها وهذا بان النار فيه تنبيه على ان المراد بالطبع في الحرارة هو ان الحرارة كيفية تشتد وتضعف
لا صورة تتقوم بجوهرها النوعي [illegible] واشار بقوله بالطبع الى مصدرية تلك الحرارة
للصورة النوعية وادرج [illegible] ان هذا الفرق
مميز للنار عما سواها [illegible] وكذلك في البقية الاخرى وانما عبر عن الرطوبة
واليبوسة بالسيلان والجمود لئلا يتوقع التنازع في مفهوم الاولين كما قال الفخر مع
ان المراد عنده وجودهما كما قال الفاضل المحشي وانما قال بالطبع في النار والماء دون الهواء
والارض لان من الناس من ذهب الى ان صورتي النار والماء هي الحرارة والبرودة ولم
يذهب ذاهب الى ان صورتي الهواء والارض هي الرطوبة واليبوسة فازال ذلك
الاشتباه بما لم يحتج اليه ههنا قال وانما اختار هذا الترتيب لانه اراد تقديم الكيفيتين
الفعليتين على الانفعاليتين وتقديم الاشرف من كل جنس على الاخس اولى
قال وهذه الاحكام ليست مما لا يكون اختلاف فيها فان البعض المتقدمين ذهبوا
الى ان النار البسيطة في حيزها لا يكون في غاية الحرارة ورد عليهم الشيخ بان وجود
القوة المسخنة والمادة القابلة لها وعدم الموانع حاصلة فالسخونة الشديدة
موجبة واما برودة الماء فقد ذهب قوم كثير منهم الشيخ ابو البركات من المتاخرين
الى ان الارض ابرد من الماء لانها اكثف ولكن كان الاحساس ببرودة الماء لفرط

بروده

وصولها الى المسام والتصاقها بالاعضاء اشد كما ان النار اسخن من النحاس الذائب مع ان
الاحساس به اشد وان الميعان فان كان هو البلة فالمايع هو الماء لا غير وان كان هو
سهولة التشكل فالمايع هو الثلثة غير الارض والنار اولى به من الكل لانها اسخن الطف و
ارق قواما وليست سهولة التشكل الا برقة القوام واللطافة واقول ان الشيخ روم
البناء على الوجدان الظاهر كما تر ولا شك ان احر الاجرام في النظر الاول هو النار
وابردها هو الماء واشدها ميعانا هو الهواء ولم يبادر عن ذلك من نازعه الا بقياس
او استدلال وذلك باب آخر اعرض عنهما وطلب القول فيه في الشفاء
والهواء بالقياس الى الماء حار لطيف تتشبه به الماء اذا سخن ولطف
لما فرغ من تعريف العناصر بالكيفيات الظاهرة وتعيينها اراد بيان القضايا في كيفياتها
الخفية ايضا وهي ثلثة حرارة الهواء وبرودة الارض ويبوسة النار وان رطوبة الماء
فلظهورها لم يذكرها وراعى الترتيب المذكور فابتدأ لذلك بحرارة الهواء واقام
الهواء بالقياس الى الماء حار ولم يقل انه حار مطلقا لانه بالقياس الى النار ليس
بحار اذ كان البالغ في الحرارة هو النار ولم يمكن ان يقول بالقياس الى الارض لانه
لم يبين بعد كيفيتها الفعلية واستدل على حرارة الهواء بان الماء يتشبه به اذا
تسخن وتلطف اي تحلل وتشبهه به بتجزؤه وتصاعده في حيزه لا بتكونه هواء لان
ذلك لا يجوز تشبيها والبخار هو اجزاء صغار مائية كثيرة مختلطة بالهواء ووجه
الاستدلال ان الحرارة تقتضي الخفة واللطافة والبرودة تقتضي الثقل والكثافة
للتجربة فما هو اسخن من الماء لم يكن اخف والطف منه لكنه اخف والطف فهو اسخن
والارض اذا خليت وطباعها فلم تسخن بعلة بردت وهذا استدلال
على برودة الارض وهو ظ والعلة المسخنة هي اشعة العلويات ثم المسخنات السفلية
كالنار الحارة وغيرها واذا اخمدت النار وفارقتها سخونتها تكون منها
اجسام صلبة ارضية تقذفها السحب الصاعق يريد اثبات يبوسة النار
واستدل عليه بالصاعقة فانها على ما قالوا تتولد من اجسام نارية فارقتها السخونة

الاجسام

السخونة وصارت كالمثلا البرودة على جوهرها متكاثفة وفيه نظر لانه ايضا قد قال في
بعض اقواله انها تتولد من الادخنة والابخرة المتصاعدة عن الارض المحتبسة في السحاب
والدخان هو المتحلل اليابس من الارض كما ان البخار هو المتحلل الرطب من الماء او هواء
ارضية صغار اكتسبت حرارة فتصاعدت لاجلها وخالطت الهواء وهذا اظهر قوله
في الصاعقة وايده الفاضل الشارح بان الصواعق على ما حكى الشيخ تشبه الحديد تارة و
النحاس تارة والحجر تارة فلو كانت مادتها النار لما اختلفت هذا الاختلاف بل كانت
مادتها الادخنة والابخرة الشبيهة بمواد هذه الاجسام في معادنها قوله فهذه الاربعة
مختلفة الصور ولذلك لا تستقر النار حيث يستقر [illegible] ولا الماء حيث يستقر
فيه الهواء ولا الهواء حيث [illegible] ثم ان [illegible]
تباين صورها فان البسيط لا [illegible] واحد واختلاف الاثار يدل على
تباين مصادرها ثم ارشد [illegible] الامكنة التي الفه
على ما يشاهد لا احتلاف [illegible] الاختلاف في نفس الامر ولكن لما
اختلاف الامكنة وضحا واختلاف [illegible] مستدل به
ذكره وضحا وانما اثبت اقتضاء [illegible] الطبيعية
لكن الاستدلال على ما مر اوضح [illegible] اختلاف الامكنة والمزاوجات
بين العناصر الممكنة ستة لكن الشيخ اقتصر منها على ثلثة هي صعود النار من
حيز الهواء ونزول الماء منه وصعود الهواء من حيز الماء وبعض هبوط الارض من
حيز الماء وصعود الماء من حيز الارض وهما ايضا ظاهران وهبوط الهواء من حيز
النار وهو خفي ... وذلك في الاطراف اظهر قوله الميل الطبيعي يزداد شدة
بازدياد الجسم الى مكانه الطبيعي قربا وذلك لان المعاوق مع ذلك ينقص حجما
فينتقص معاوقه فلذلك يكون طلب الامكنة الطبيعية والهرب عن الغريبة في الاطراف
اظهر ... تنبيه من ظن ان الهواء يطفو فوق الماء لضغط ثقل الماء اياه
مجتمعا تحته مغالبا للطبيعة كذبه ان الاكبر يكون اقوى حركة واسرع طفوا والقسري

يكون بالقسر من فلك هذا وكذلك الكلام في الحركات الأخر . قوله لما كانت الحجة الأخيرة
في الفصل المتقدم المشتملة على الاستدلال باختلاف الأمكنة على تباين الصور مبنية
على اختلاف الميول الطبيعية وذلك لم يتبين إلا في جزئيات العناصر دون كلياتها
وكان من المحتمل أن يتوهم أن جزئيات العناصر لا تميل إلى أمكنة الكليات بالطبع بل بالقسر لأجل
جذب ما يتحرك إليها أو دفع ما يتحرك منها كان من الواجب إبطال هذا الاحتمال
والذي يبطله أن الحركة الطبيعية للجسم الكبير يكون أسرع منها للصغير والقسرية بخلافه إذ ذلك
لأن الأكبر أقوى طبعا فهو أشد ميلا وأقل مطاوعة للقاسر والوجود يشهد بأن الكبير
من أجزاء العناصر يتحرك إلى أمكنتها أسرع فهو إذن إنما يتحرك بالطبع لا بالقسر ولا يحتج
بأنه بأن الماء في العناصر ليس طبعه أن يضغط ما تحته إياه مجتمعا تحته ويعلو إياه لأن
قوما ذهبوا إلى أن العناصر كلها طالبة للمركز وإنما يكون الأثقل يسبق الأخف فيضغطه و
يدفعه إلى فوق ولذلك يطفو الأخف فوقه وحجة عليهم يتضمن إبطال جميع الاحتمالات
المذكورة ولما كان بيانه خاصا بالهواء والماء أشار إلى الباقية بقوله وكذلك
الأمر في الحركات الأخر . تنبيه قد يرد إثباتا بالجمد فيركبه ندى من الهواء
كلما تقطعه قطرات أي صارت قطرات لا يكون ليس إلا في موضع الرشح ولا يكون غير الماء
الحار وهو ألطف وأقبل للرشح فهو إذن هواء استحال ماء وكذلك قد يكون صعود
في قلل الجبال فيصير بالقسر هواء فينجمد سحابا ثم يستحيل ماء من موضع آخر ولا انعقد عن
بخار متصعد ثم ترى في تلك السحاب يهبط ثلجا ثم يصحو ثم يعود . قوله يريد بيان إثبات
الكون والفساد في العناصر والاستدلال به على اشتراكها في الهيولى فنقول تغيرات
الأجسام بصورها لا تقع في زمان لأن الصور لا تشتد ولا تضعف بل تقع في آن وتسمى
فسادا وكونا كما مر وتغيراتها بكيفياتها تقع في زمان لأنها تشتد وتضعف وتسمى
استحالة والفساد والكون إنما يقع بين جسمين يفسد أحدهما ويكون الآخر ولما كانت
العناصر أربعة وكان من الممكن أن يفرض هذا التغير بين كل واحد منها مع الثلاثة الباقية
كانت أنواع الكون والفساد اثني عشر أي الحاصل من ضرب الأربعة في الثلاثة لكن الواقع منها أولا

وكل واحد

اولا هو ما يكون من عنصرين متجاورين للخط بسبيل الطفرة فان الاطراف لا يكون
من الاطراف الا بعد تكونهما اوساطاً اعني لا يكون الهواء من الارض الا بعد تكونها
ماء وح يكون ذلك التكون بالحقيقة مركباً من تكوينين والعناصر المتجاورة تقع بينها ثلثة
ازدواجات احدها بين النار والهواء والثاني بين الهواء والماء والثالث بين الماء
والارض ويشتمل كل ازدواج على نوعين متعاكسين من الكون والفساد فاذن الانواع
الاول ستة وهي بسائط واربعة من الباقية تركب من البسيطين وهي تكون الهواء من الارض
وتكون الماء من النار وعكساهما واثنان مركبان من ثلثة بسائط وهما تكون الارض
من النار وعكسه والشيخ بدا بالازدواج الذي بين الهواء والماء لان الكون والفساد بينهما
اظهر من البواقي وهو كما ذكر ما يشتمل على نوعين احدهما تكون الهواء من الماء والثاني
عكسه وكان الاول مشهوراً لكثرة مشاهدة فان العفونات الجزئية عن الاجسام الرطبة
عند تاثير الحرارة فيها وانتقاصها بسبب ذلك وتحس مشتمل على اجزاء مائية
قلنا نعم وعلى اجزاء هوائية ايضاً لكن فيه لان الهواء ان يستقر في الماء بل صعدت وانفصلت
بالغليان وغيره فلشهرة هذا النوع لم يذكره الشيخ واليقم ثبوت نوع واحد من النوعين
المتعاكسين يكفي في بيان كون الهواء ... وجود النوع الاخر لذلك
اقتصر الشيخ من هذا الازدواج على نوع واحد وهو بيان تكون الهواء ماء واستشهد عليه
بشيئين احدهما الندى الحادث على ظاهر الاناء اذا برد بالجمد واشار اليه بقوله قد
يبرد الاناء بالجمد فيركبه ندى من الهواء وذلك لان الندى الذي يوجد هناك لا يمكن ان يكون
من الماء وهو الملطف ولا لانه لا يكون منه بل انما يجتمع من الهواء المطيف به على ما ذهب
اليه منكر الكون والفساد بين الهواء والماء كالشيخ ابي البركات وغيره او يترشح
ما في داخله والاول باطل لان الهواء المطيف بالاناء لا يمكن ان يشتمل على اجزاء كثيرة
من الماء خصوصاً في الصيف فان الاجزاء المائية لو كانت باقية فقد تصاعد
حد النوط حرارة هوائية ولا يتعين مجاورة للاناء وعلى تقدير بقائها هناك يلزم احد
ثلثة اشياء اما نفاد تلك الاجزاء اذا تواتر حدوث الندى بعد تنحيته من الاناء مرة

بعد اخرى فينقطع حصوله على الاناء مع كون الاناء بحالته الاولى ولكان ناقصها فيكون
حصوله كل مرة انقص مما كان قبلها ولكان زمن ازمنة حصولها فيكون بين كل حصولين زمان
اطول مما بين حصولين قبلها وذلك على تقدير ان يجمع الاجزاء التي يكون في هواء بعيد
من الاناء اليه مع ان ذلك بعيد جدا لان تلك الاجزاء الصغيرة مع جذب حرارة الهواء
اياها لا يمكن ان يخرق حجم كثير من الهواء ولكن الوجود يخالف جميع ذلك لان الاناء الذي يحدث
الندى مرة بعد اخرى على وتيرة واحدة بشرط ان لا يتغير من الاناء ما حدث عليه ويكون
الاناء على حالة من التبرد واشار الشيخ على ذلك بقوله كلما انقطع مد الى ان حدث
ويتسيل على ذلك انه كلما شرب ورد ذلك الماء مقيقنة لغشاء الهواء المحيط بالاناء
فوجب ان لا يصير كل ذلك الهواء ماء [illegible] المكان وينقل به هواء اخر ويصير
ايضا ماء الى ان يجري الماء جريانا صافيا واذ ليس كذلك فعلم انه حدث من اجزاء مائية
قليلة المدد واجيب عنه بان جرم الاناء لصلابته لا يتكيف بالكيفية الغريبة
سريعا وعند التكيف يخفى الكيفية بطيئا فاذن الحاصل عليه القوة المكيفة اشد تكيفه
بما فوق الشتة [illegible] وان الصافية المشتملة على
المائية الباردة تخرج من تلك المائعات فان الاناء المذكور لشدة تبرده يفسد — لشدة تبرده ويفسده
الهواء المطيف به والماء لسرعة تكيفه بالكيفية الغريبة يحيل الهواء المطيف به
ظاهره عن برودته الشديدة سريعا فلا يفسد الهواء ما دام على سطح الاناء ماء ولا
اذا نحي منه واتصل الهواء بالسطح عاد الى فعله والثاني وهو ان يقال الندى يترشح من
داخل الاناء وهو ايضا باطل لوجوه احدها ان الندى قد يوجد من غير ان يكون فيه ماء بل بسبب
وجود الجمد الذي لم يتحلل بعد والثاني ان ذلك يقتضي ان لا يوجد الندى الا في موضع
الرشح لكن ليس الحكم بانه لا يوجد الا في موضع الرشح مطابقا للوجود فانه يوجد فوق ذلك
الموضع واشار الشيخ الى هذا الوجه بقوله ولا يكون ليس الا في موضع الرشح فدل قوله
على انه لم يمنع وجود الندى عن الرشح بل منع اختصاصه بكونه من الرشح فان جرم الصفر
لقيمة من الفاتر والثالث ان الماء لو كان حارا وجب ان يوجد الرشح اتم بل ينبغي

ينبغي أن يكون الرشح أكثر لأن البخار ألطف وأقبل للرشح لرقة قوامه وليس كذلك وأشار
إلى ذلك أيضاً بقوله ولا يكون ذلك عن الماء بل البخار وهو ألطف وأقبل للرشح ولما أبطل
الوجهين صرح بالنتيجة وقال فهو إذن هواء استحال ماء والاستشهاد الثاني بالسحاب
المتولد في قلل الجبال دفعة من صحو الهواء لأن انسياق السحاب إلى ذلك الموضع من موضع
آخر وأن انعقاد بخار صعد إليه ثم نزول ذلك السحاب ثلجاً بحيث يعود الصحو ثم تولده ينزل منه
مرة أخرى وهو المراد بقوله وكذلك قد يكون صحو في قلل الجبال فيضرب القر الهواء إلى قوله
ثم يعود ويريد بالقر البرد الشديد وهو في اللغة على ما قال صاحب الصحاح برد يضرب
النبات وقد حكى أنه شاهد ذلك بجبال طبرستان وطوس وغيرها وقد شاهد أهل الشيخ م
المساكن الجبلية أشباه ذلك كثيراً فهذا بيان الازدواج الأول واعترض بعضهم
على ذلك بأن تبريد الإناء الهواء ليس بأعظم من تبريد الأرض الجمدية إياه في صميم الشتاء
بل في الموضع الذي يختفي الشمس عنها ستة أشهر وذلك يقتضي انقلاب أكثر الهواء
ماء وأيضاً لو كان انقلاب الهواء ماء للبرودة فبعد نزول الثلج يصير الهواء أبرد مما
كان قبله ويوم الصحو أبرد من يوم المطر فإذن يلزم أن يستمر الثلج والمطر إلى أن تنفد
الفصل والهواء والجواب أن هذا الاعتراض ليس بقادح في غرضنا وذلك لأنا لم ندع أن
السبب في ذلك أي برودة هو ولا أنها على أي شرط ينبغي أن يكون ولا أن المانع أياً
عن ذلك أي شيء هو وإذا لم ندع حصر الأسباب الموجبة للكون والفساد فلا يلزمنا
النقض بعدم الكون والفساد عند حصول برودة ما بل إنا ادعينا إمكان وجود الكون والفساد
بمشاهدة ما يقتضي حصوله فمهما ثبت في ذلك أنه شاهده وغيره علم بالجملة أن للكون والفساد
سبباً موجباً هو البرودة مثلاً كان تاماً فإن حصلت البرودة ولم يحصل الكون والفساد حكم بعدم ذلك إما
لفقدان غيره
بفقد أنه شرطاً أو وجود مانع بالجملة وإن لم يعرفهما بالتفصيل لأن الجهل فإن بتفصيل ذلك لا يقدح
في علمه بإمكان وجودهما — وقد تكون النار بالنفاخات من غير نار أقول لما فرغ
الشيخ من الازدواج الأول اشتغل بالثاني وهو بين الهواء والنار ولأن صيرورة النار
هواء فظاهرة لأن الشعل المرتفعة تنطفي في الهواء على ما يشاهد ولا تبقى لها حرارة

محسوسة ولذلك لم يذكر ما اشنع لما عكسه فهو المراد من قوله وقد تحيل النار بالنفاخات من غير
نار وذلك بالحاح النفخ على الكير وسد الطرق التي يدخل منها الهواء الجديد كما يشاهد من يزاول
يزاول ذلك قوله وقد يحيل الاجسام الصلبة الحجرية مياها سيالة يوقف في ذلك اصحاب الحيل كما
قد يجد مياها جارية تشرب حجارة صلدة فهذه الاربعة قابلة لاستحالة بعضها الى بعض صلبة ن
فلها هيولى مشتركة قوله وهذا هو الازدواج الثالث وهو بين الماء والارض و
بدا بصيرورة الارض ماء فقال وقد يحيل الاجسام الصلبة الحجرية مياها سيالة يوقف في ذلك
اصحاب الحيل يعني طلاب الاكسير ويكون ذلك بتصييرها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع
ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر ثم اذابتها بالماء كما يشاهد في الاجزاء الارضية
الملحية المحرقة كيف تصير ملحا وتذوب بالماء وتجعل من اجسام الذائبة بحسب مصطلحهم
ولما ذكر ذلك اشار الى عكسه بقوله كما قد يجد مياها تنعقد جارية تشرب حجارة صلدة وذلك
مشاهد من بعض المياه التي ينعقد حجرا بعد خروجها من منابعها وانما ذكر هذا العكس لكن في
نظيره لانه اندرج بالقياس اليهما ولم يستانف له قولا بل وصله بالحكم الاول لانهما من
ازدواج واحد ثم انتج الحكم الكلي وهو كون العناصر قابلة للاستحالة بعضها الى بعض والمراد
بالاستحالة ههنا غير المصطلح عليها اعني الحركة في الكيفية والسؤال الذي ذكره الفاضل الشارح
ما حاصله قريحة بعض اصحابه لم لا يجوز هذه التغيرات المشاهدة تخيل ان يكون استحالة في الكيف مثلا
الهواء الذي صار ماء استحال في حرارته الى البرودة فهو هواء في جوهره لكنه متكيف بكيفية
الماء ومع هذا الاحتمال لا يثبت الكون والفساد فليس بشيء لانه يقتضي الانكار للامور المحسوسة
وعلى تقديره فيحتمل ان يكون العالم جميعا جسما واحدا متكيفا بهذه الكيفيات ومع ذلك فبقاء
الكيفية التي استحال اليها العنصر مع زوال السبب المقتضي اياها دل على حدوث صورة
تستحفظها قوله اشارة وتنبيه هذه هي اصول الكون في عالمنا هذا اعني الاركان الاول والفساد
وللجرمية بها عدة ذوات الحركة المستقيمة حين توجد خفيف مطلق نحو نفس جهة فوق حين
كالنار وثقيل مطلق كالارض وخفيف ليس بمطلق كالهواء وثقيل ليس بمطلق كالماء انتهى
فقد لزم لهذه الاجسام اعتبارات منها انها اصول الكون والفساد ومنها انها اركان العالم و

العالم ومنها انها اسطقسات تتركب المركبات منها وعناصر تنحل المركبات اليها وذكرنا الاركان
عليها من حيث الكون والفساد والتركيب والتحليل ينبغي ان يكون باعتبار امكنتها فيها وذكر
الفعل والانفعال ولان الاستدلال عليها من حيث انها اركان ينبغي ان يكون باعتبار اماكنها
فلما ذكر من الصنف الاول ط فاما لما اراد ان يذكر الصنف الثاني فبين في هذا الفصل
حال اماكنها في النضد والترتيب وبين بذلك انها منحصرة في اربعة ولان العالم يتم بهذه
الاربعة فقوله هذه هي اصول الكون والفساد اشارة اليها باحد اعتباراتها وقوله في عالمنا
هذا اشارة الى عالم الاجسام العنصرية وقوله وهي الاركان الاول اشارة اليها باعتبار كونها
اجزاء ذاتية للعالم وقيد بالاول لان بعض المركبات ايضا اركان البعض كالاعضاء للحيوان
لكنها لا يكون اولا فالاول [illegible] وقوله [illegible] ذوات الحركة المستقيمة
الى انحصار الاركان في هذه الاربعة [illegible] بوجه خفيف مطلق نحو [illegible] الفوق
كالنار اشارة الى الحد وهو ان ذوات الحركة المستقيمة اما خفيفة واما ثقيلة [illegible]
وكل واحد منهما اما مطلق واما ليس بمطلق فاذن الترتيب واجب وانما الفرق بين المطلق و
بين الذي ليس بمطلق منهما على ما ذكره الشيخ في الشفاء هو ان الخفيف المطلق هو الذي
في طباعه ان يتحرك الى غاية البعد عن المركز ويقف في طبعه ان يقف فيها فوق ذوات الاجرام
كلها والثقيل المطلق ما يقابله في ذلك والمتشم انه يريد بغاية البعد عن المركز غاية البعد الذي
يمكن ان يصل اليه الاجسام المستقيمة الحركة ولذلك فسره بالطفو فوق الاجرام كلها اي الاجرام
العنصرية والخفيف بالاضافة له معنيان احدهما الذي في طباعه ان يتحرك في اكثر المسافة
الممتدة بين المركز والمحيط وكذلك المحيط لكنه لا يبلغ المحيط وقد يعرض له ان يتحرك عن المحيط
ولا يكون تاركه كتان متضادتان كما ظن بعضهم لانهما تنتهيان الى نهاية واحدة وهذا
مثل الهواء فانه يرسب في النار ويطفو على الماء والثاني الذي اذا قيس الى النار نفسها
كانت النار سابقة له الى المحيط فهو عند المحيط ثقيل وخفيف بالاضافة وهذا الوجه يقرب
من الاول وليس به فبهذا الاعتبار تشارك النار لكنه يتخلف عنه وبالاعتبار الاول
لا يريد من المحيط ما يريد ان [illegible] الفضل الشيء وانما قال خفيف ليس بمطلق ولم يقل خفيف

سخافت ليكون القسمة حاصرة وليكون مقابلاً للمعنيين المذكورين فان الخفيف المضاف لا
لا يقع على الهواء الا بالمعنى الاخير واعلم انه انما قال خفيف مطلق كالنار ولم يقل
فالنار خفيفة مطلقة لانه الاول في بيان حال الاركان كان في معرفة ما قرر لو قال فالنار
خفيفة مطلقة كان محتملاً لان يكون مع النار شيء آخر وهو انه خفيف مطلق فاحتاج
ح الى بيان مساواتها ثم ما ذكره الفاضل الشارح وهو انه المكان الوجه لا يستحقه حينئذ
بسيطان متن واشار اذا العقبت جميع الاجسام التي عندنا وجدتها مشتملة بحسب
العقل الى واحد من هذه الاربعة شرح هذا بيان الحال التي تنحل اليها المركبات في تركيب
منها واشار فيه الى الاستقراء وتتبع احوال التركيب والتحليل على ما ذكره الاطباء
وفيه تعريض بان المركب من الاجزاء المتساوية غير موجود قال الفاضل الشارح انما سمى الفصل
بالاشارة والتنبيه هو بيان انها اسطقسات المركبات لا غير بالاستقراء وتمسك الفاضل
الشارح في ميل الهواء لعدم الاحساس والتخلل بان الحجر اذا وضعنا بذلك احسسنا ثقله
ليس بقوي لان الحجر جزء مفصول من كل الارض من الميل فيه موجود بالفعل والهواء متصل بكله
في الميل ليس فيه الا بالقوة والى المفصول منه كما يكون في الزق المنفوخ تحت الماء فيخرج
ميله الى الفوق الى الحس واستبعاده ايضا لبقاء الاجزاء النارية في بدن الانسان مع
كونها مغمورة في الاجزاء الارضية والمائية ليس بقوي لانه بالنظر الى ما يحفظ ليس ببعيد
على ما شيئا واكثاره وجه النار في المركبات بانها لا تنزل عن الاثير الا بالقسر ولا قاسر
هناك ولا يكون عنصرها الا استعداد الاجزاء المخلوطة بغير النار لقبول النارية اضعف من
استعداده لقبول غيرها ايضا ليس على ما يجب لانه المعد كاسخان الشمس وغيرها اذا صار
غالبا على سائر الاجزاء صير الاستعداد لقبول النارية اقوى متن تذنيب في هذه يكون
منها ما يكون بامتزاج يقع فيها على نسب مختلفة معدة نحو خلق مختلفة بحسب المعدنيات والنبات
والحيوان اجناسها وانواعها قوله يريد بيان كيفية تولد المركبات من هذه الاصول الاربعة
والمركبات ثلثة ذو صورة لا نفس لها ويسمى معدنيا وذو صورة هي نفس غاذية ونامية و
مولدة للمثل الحس ولا حركة ارادية له ويسمى نباتا وذو صورة هي نفس غاذية ونامية ومولدة

لان الاشارة هو بيان حصر الاركان في الاربعة

ومولدة للمثل وحساسة ومتحركة بالارادة وتسمى حيوانا وجميع هذه الصور كمالات مختلفة
اولى فان الكمال ينقسم الى منوع هو صورة كالانسانية وهو اول شيء يحل في المادة
والى غير منوع هو عرض كالضحك وهو كمال ثان يعرض للنوع بعد الكمال الاول
فهذه الصور كمالات مختلفة الآثار يصدر من الحيوان ما يصدر من النبات ومن النبات ما يصدر
من المعدن من غير عكس وكل واحد من هذه الثلثة جنس لانواع لا تحصر بعضها فوق بعض و
لكن يشتمل كل نوع على اصناف وكل صنف على اشخاص لا حصر لها بحيث لا يتشابه اثنان
اثنان من الانواع ولا من الاصناف ولا من الاشخاص وليس هذا الاختلاف بسبب الهيولى
الاولى ولا بسبب الجسمية فانهما مشتركتان ولا بسبب التي بعد الاسطقسات فانهما سيان موجود
احدية الذات متساوية النسبة ... فاذن بسبب امور مختلفة والامور
المختلفة في الهيولى بعد الصورة الجسمية هي هذه الصور الاربع النوعية التي ... مواد
المركبات كما مر والاختلاف ليس بسببها ... الاختلافات التي يكون
بسببها لا يزيد على اربعة فهو اذن بسبب ... التركيب وفيما يعرض بعد التركيب والتركيب
يختلف باختلاف مقادير الاسطقسات في القلة والكثرة بقياس بعضها الى البعض
اختلافا لا نهاية له ويختلف ما يعرض بعد التركيب باختلاف ذلك لا محالة فتكون الاختلافات
الغير المتناهية هي اسباب اختلاف المركبات فقوله هذه اشارة الى الاسطقسات الاربعة
وقوله يخلق منها ما يخلق اشارة الى المركبات المخلوقة منها وقوله بامزجة اشارة الى
الاختلافات العارضة بعد التركيب وقوله يقع فيها على نسب مختلفة اشارة الى اختلاف
التركيب لاختلاف مقادير الاسطقسات بقياس بعضها الى بعض وقوله معدة لقبول
نحو خلق مختلفة اشارة الى ان الاسطقسات انما تصير بهذه الاختلافات معدة لقبول
الصور المختلفة عن مبدأها الخلاق والخلقة تقع للهيئة العارضة للجسم بسبب التعين والشكل و
بسبب الكيفيات المختصة بالكميات والمراد ههنا مبادي تلك الهيئات التي هي الصور
النوعية وقوله بحسب المعدنيات والنبات والحيوان اجناسها وانواعها اشارة الى المركبات
المذكورة فلكل جنس منها مزاج جنسي له عرض بين حدين لا يخرج ذلك الجنس بالتجاوز عنهما وهو

يشتمل على الامزجة النوعية بين الحدين وكذلك المزاج النوعي على الامزجة الصنفية والصنفي
على الامزجة الشخصية وهذه الامزجة كلها تكون بحسب النسب المختلفة الواقعة لبعض الكيفيات
الى بعض في المقادير [illegible] ولكل واحد من هذه صورة مقومة منها تنبعث كيفياتها
المحسوسة وربما تبدلت الكيفية وانحفظت الصورة مثل ما يعرض للماء الذي يسخن او يكلف
عليه الجمود والسيلان فمائيته محفوظة وتلك الصورة مع انها محفوظة فانها ثابتة لا تشتد
ولا تضعف والكيفيات المنبعثة عنها بالخلاف وتلك الصور مقومات للهيولى على ما
علمت والكيفيات اعراض والاعراض كانها كمالات لواحق فلذلك لا تعد الصور من الاعراض
[illegible] يريد ان يفرق بين الصور التي هي الكمالات الاولى والكيفيات التي هي الكمالات الثانية
وانما احتاج الى ذلك لكون الامزجة من الكمالات الثانية القاصرة عن الكمالات الاولى وقوله
ولكل واحد من هذه صورة مقومة اي صورة نوعية يعني ذلك الواحد بها هو هو على ما
بين في النمط الاول منها تنبعث كيفياتها المحسوسة واستدل على مباينتها بانفكاكهما
[illegible] الحجة الاولى قوله وربما تبدلت الكيفية وانحفظت الصورة مثل ما يعرض
للماء الذي يسخن وهذا تبدل الكيفية الفعلية او ان كثف عليه الجمود والسيلان وهذا تبدل الكيفية
الانفعالية ومائيته محفوظة وهي صورته النوعية فاذن المتبدلة غير المحفوظة في الاحوال
وقول الفاضل الشارح ان النار لا تبقى نارا بعد زوال الحرارة عنها ولا الهواء والارض بعد
زوال السيلان والجمود عنهما ان حكم بذلك مطلقا فغير مسلم وان قيد الحكم بحال بساطتها فمسلم
وهو لا يقدح فيما قال الشيخ لان استلزام الشيء كيفية ما حال البساطة لا يدل على
استلزامه اياها حال التركيب وقول الشيخ وربما تبدلت الكيفية يدل على انه لم يحكم بذلك
حكما كليا شاملا للجميع في جميع الاحوال الحجة الثانية وهي اعم من الاولى قوله وتلك الصورة
مع انها محفوظة فانها ثابتة لا تشتد ولا تضعف والكيفيات المنبعثة عنها بالخلاف
ذلك لان انسانا لا يكون اشد انسانية من آخر وجاز ان يكون اشد حرارة من آخر قال الفاضل
الشارح الدليل على ان الصورة لا تشتد ولا تضعف ان القدر المعتبر في التقوم ان زال فقد بطل
المتقوم ولا يكون ذلك انتقاصا للصورة بل بطلانا لها وان لم يزل بل زال ما وراء ذلك لم يكن اشتداد

الاشتداد في ذاته بل في عوارضه ثم وقت وهذا الدليل بعينه قائم في الكيفيات لان القدر
المعتبر في نوعية الكيفية لئن زال فقد بطلت الكيفية ولئن لم يزل فلم الزائل معتبراً يكن م
فيها فان صح الدليل فقد بطلت احدى المقدمتين ولئن لم يصح فقد بطلت الاخرى واقول
معنى الاشتداد هو اعتبار المحل الواحد الثابت الى حد في غير قار يتبدل نوعيته اذا قيس
ما يوجد منها في آن ما الى ما يوجد في آن آخر بحيث يكون ما يوجد في كل آن متوسطاً بين
ما يوجد في آنين يحيطان بذلك الآن ويتجدد جميعها على ذلك المحل المتقوم دونها من
حيث هو متوجه بتلك التجددات الى غاية ما ومعنى الضعف هو ذلك المعنى بعينه الا انه
يؤخذ من حيث هو منصرف بها عن تلك الغاية فالآخذ في الشدة والضعف هو المحل لا
الحال المتجدد المتقوم ولا شك انه مشابه لانه يكون من هذا ستلزم المحل الحادثة تجدد له
من الصورة بدون كل واحدة من تلك الهيولى واما الحال الذي يتبدل هو به المحل المتقوم
بتبدله وهي الصورة فلا يتصور فيه اشتداد او ضعف لامتناع تبدله الى شيء ثالث
متقوم يكون هو هو في الحالين ويمتنع وتجدد حالة متوسطة بين كون الشيء هو هو
وبين كونه هو ليس هو والحجة الثالثة وهي اعم من الاول ليبين الفرق بين
الصور والاعراض بحسب الماهية وهو قوله وتلك الصور مقومات للهيولى على ما علمت
والكيفيات اعراض والاعراض كائنة ما كانت لا تقوم فلذلك لا تقوم الصور من
وايضا فان حركاتها بالطبع وسكوناتها بالطبع منبعثة عن تلك القوى الطبيعية
الكيفية قد ذكرنا فيما مر ان الطبيعة هي مبدأ اول للحركات والسكونات التي تكون
بالطبع وذكر في هذا الموضع ان الكيفيات المشتدة والضعيفة التي يكون الاشتداد
والضعف فيها احد انواع الحركات منبعثة عن الصور النوعية فنبه هنا على ان الصور
النوعية هي الطبائع بعينها بالذات وهي باعتبار كونها مبادي للحركات والسكونات
طبائع وباعتبار كونها مقومات للهيولى صور وباعتبار كونها مبادي للتغيرات في غيرها
قوى واذا امتزجت لم يفسد قواها والا فلا مزاج قوله قال الشيخ في الشفاء لكن
قوما قد اخترعوا في قرب زماننا مذهبا غريبا وقالوا ان البسائط اذا امتزجت وانفعل بعضها

من بعض تأدى ذلك بها الى ان يخلع صورها فلا يكون لواحد منها صورته الخاصة ولبست صورة
واحدة فيصير لها هيولى واحدة وصورة واحدة فمنهم من جعل تلك الصورة امرا متوسطا بين صورها
ومنهم من جعلها صورة اخرى من النوعيات فقوله ههنا لم يقصد فيه اشارة الى ابطال
ذلك المذهب والحجة عليه بانه لا مزاج حينئذ بل هو فساد ما وكون للشيء المزاج انما يكون عند بقاء
الممتزجات باعيانها بل استحالت في كيفياتها المتضادة المنبعثة عن قواها متفاعلة
فيها حتى حصل بكيفية متوسطة توسطا ما من حد ما متشابهة في اجزائها وهي المزاج
يريد تحقيق ماهية المزاج فالعناصر اذا امتزجت وتفاعلت فلا يمكن ان ينفعل كل واحد منها
عن الآخر بحيث ينفعل من ذلك الآخر لان الفعل ان كان متقدما على الانفعال صار الغالب
مغلوبا عن مغلوبه وان كان متأخرا عنه صار المغلوب غالبا على غالبه وان حصلا معا
كان الشيء الواحد غالبا ومغلوبا معا من شيء واحد وكلها قبيح فاذن ينفعل كل واحد
منها بصورته وينفعل في كيفيته ولا يكون العكس لانه لا انفعال في الصورة يقتضي الانفعال
في الكيفية الصادرة عنها اذ المعلول انما يتبع لعلتها ولا ينعكس بل انما تكسر الصورة
وتلك الكيفيات وههنا تستحيل العناصر في الكيفيات المتضادة المنبعثة عن تلك
الصور حتى يحصل منها كيفية متوسطة يستبرد بالقياس الى حارها ويستحر بالقياس الى وليستحر
باردها وكذلك في الرطوبة واليبوسة ويتشابه الجميع في تلك الكيفية فتلك الكيفية المتوسطة
هي المزاج فقوله بل استحالت في كيفياتها اشارة الى ان الاسطقسات في الكيفيات لا ان
الكيفية نفسها لا تتحرك ولا تستحيل بل تتبدل ومحلها يستحيل فيها قوله المتضادة المنبعثة
عن قواها اي المتخالفة فان الفاضل الشارح لو حمل التضاد على الحقيقي الذي يكون بين شيئين في غاية
الخلاف لما كان هذا الحد متناولا للمزاج الثاني الواقع بين اسطقسات ممتزجة قد انكسرت
كيفياتها بحسب المزاج الاول فاذن ينبغي ان يحمل على التخالف فقط حتى يتناولهما معا قوله
متفاعلة فيها اي الاستحالة تكون في حال تفاعل الصور في الكيفيات قوله حتى يحصل كيفية
متوسطة توسطا ما اي اذا كان الحار مثلا عشرة اجزاء والبارد خمسة اجزاء كانت
الكيفية المتوسطة اقرب الى الحرارة منها الى البرودة على نسبة الثلث والثلثين فلا تكون

يكون الكيفية متوسطة على الاطلاق دائما بل توسطها ما قول في حد ما يتشابه فيه اجزاؤها وفي
بعض النسخ متشابهة في اجزائها اي في حد من الحدود التي لا يتناهى من الاطراف وذلك الحد
يكون متشابها في اجزاء الاسطقسات في ذلك الحد اذ الكيفية تكون متشابهة فتكون حرارة
اجزاء النارية كحرارة الاجزاء المائية فهذا بيان ما في الكتاب وفيه افادة الفاضل الشارح ان الامتزاج مبني على
اثبات الاستحالة والشيخ لم يثبتها الا في الحار والبارد اقول وجود المركبات المتشابهة
الاجزاء التي ليست في ميعان الهواء وجمود الارض دليل على وجود الكيفية المتوسطة
بينهما وهي لا تحصل الا بالاستحالة فيها وههنا بحث وهو ان يقال انكم حكمتم فيما مر ان الصور
انما تفعل في سائر المواد بالكيفيات الفعلية وههنا جعلتم الصور فاعلة والكيفيات
منفعلة فقد ناقضتم كلامكم بوجهين [illegible] بتلك
الكيفيات والثاني انكم جعلتم الكيفيات الفعلية منفعلة والجواب انا لم نجعل الكيفيات
الفعلية منفعلة بل المنفعلة هي [illegible] في تلك الكيفيات [illegible] لم
نجعل الصورة فاعلة في غير موادها بل بتوسط الكيفيات [illegible]
مثلا هي مبدأ الحصول الحرارة في مادتها فان [illegible] فعلت فيها ذلك [illegible] وانفعلت المادة
عنها فحصلت الحرارة في المادة شديدة ولو امتزج الماء بها اثرت [illegible] حرارتها
في مادة الماء الباردة بسبب الصورة المائية [illegible] تاثيرها فيها نقصان برودتها كما ذكرنا
في الميل سواء ولو كانت تلك المادة خالية عن البرودة لفعلت فيها حرارة وفعلت ايضا
صورة الماء في مادة النار مثل ذلك حتى استوت الكيفية المتوسطة في المادتين متشابهة
والدليل على ان الصورة تفعل في غير مادتها بتوسط الكيفية ان الماء الحار اذا امتزج بالماء
البارد انفعلت مادة البارد من الحرارة كما انفعلت مادة الحار من البرودة ولو لم يكن هناك صورة
مسخنة فاذن ظهر ان الفاعل هي الصورة بتوسط الكيفية وان المنفعل هي المادة المتصفة المستحيلة
في الكيفية لا الكيفية قال وهم وتنبيه ولعلك تقول الاستحالة في الكيف ايضا ولا
في الصورة ولم يسخن الماء في جوهره بل فشت فيه اجزاء نارية داخلة ولا ما ظن انه برد [illegible]
بل فشت فيه اجزاء جمدية مثلا اقول قد تبين فيما مضى ان القول الحق مبني على القول

ولان الصورة ايضا

بالاستحالة فان الكيفية المسماة بالمزاج انما تحصل بعد استحالة الاركان وهذا ايضا مبني على القول
بالكون فان الاجزاء النارية المخالطة للمركبات لا تنبسط عن الاثير كما مر بل يكون هناك و
كان في المتقدمين من ينكرهما معا كانكساغورس واصحابه القائلين بالخليط فانهم كانوا ينكرون
التغير في الكيفية وفي الصورة ويزعمون ان الاركان الاربعة لا يوجد شيء منها صرفا بل مختلطة
من تلك الطبايع ومن ساير الطبايع النوعية وانما يسمى بالغالب الظاهر منها ويعرض لها عند
ملاقاة الغير ان يبرز ما كان كامنا فيها فيغلب ويظهر للحس بعد ما كان مغلوبا غايبا عنه لا كامنا هذ
على انه حدث بل على انه برز ويكمن فيها منها ما كان بارزا فيصير مغلوبا وغايبا بعد ما كان غالبا
وظاهرا وبازائهم قوم زعموا ان الظاهر ليس على سبيل بروز بل على سبيل نفوذ من غيره فيه كمون دم
كالماء مثلا فانه انما يتسخن بنفوذ اجزاء نارية فيه من النار المجاورة له والمذهبان متقاربان
فانهما مشتركان في ان الماء مثلا المتسخن صار اكثر احكام نارية لطيفة ويفترقان بان احدهما
يرى ان النار برزت من داخل الماء والثاني يرى انها وردت عليه من خارجه وانما دعاهم الى
ذلك اكثرهم باستبعاد كون الشيء من لا شيء وامتناع صيرورة شيء شيئا آخر وفي الشرح للمواقع
من تقرير المزاج اشتغل بالتنبيه على فساد هذين المذهبين فان القول بالمزاج لا يمكن مع
القول بهما وقدم القول الذي هو الرأي الاخير لانه اشبه بالممكن فقرر اولا مذهبهم وهو ظاهر
ثم اشتغل بالتنبيه على فساده واستدل على ذلك بحجة امور من المشاهدات وذلك
فان قلت ذلك فاعتبر حال المحكوك والمخلخل والمخضخض حين يحمى من غير وصول نارية
غريبة اليه اقول هذا اول استدلالاته وهو الاستدلال بحدوث السخونة عند الحركة
العنيفة فيما يغلب عليه احد العناصر الثلثة الباقية من غير حضور نار غريبة ووصولها يمكن نفوذها في
المتسخن فالمحكوك هو الشيء اليابس الصلب الذي يماسه شيء مماسة عنيفة كخشبتين يابستين
فان المحكوك منهما يحمى بل يحترق من غير نار وهو مما يغلب عليه الارضية والمخلخل هو الذي
يجعل قوامه بالقسر رقيقا متخلخلا كالهواء الكبير بالحاح النفخ عليه ومنع الهواء الخارج من
الدخول اليه فانه يتسخن لا محالة وذلك لان السخونة يستلزم التخلخل فالحركة الشديدة
المقتضية لذلك القوام يقتضي اليها السخونة والمخضخض هو الجسم الرطب كالماء ونحوه الذي

الذي يحرك تحريكا شديدا فانه يسخن ايضا قال واعتبر حال المسخن في تسخيفه وتخلخله
ان منع الاستحصاف نفوذ ما يسخن بالقوة فيه على نسبة قوامه قول وهذا استدلال ثان وهو
ان المائعين المتشابهين في التخلخل انما يعين احدهما استحصاف اي استحكام الجرم كالنحاس مثلا
دائما متخلخل في الوضع بعض الاشياء على الوجه والستات الصيغة كالخزف فلو كان التسخين
بنفوذ النار وفشوها في الملاقي لوجب ان يسخن الذي في المتخلخل قبل الآخر على نسبة
القوامين لسهولة النفوذ فيه دون الآخر وليس الامر كذلك قال وهل الاسلام من سموم
معدوم يمنع البلاغ في التسخين لمنع الفشو وفشو في بعض النسخ ممتنع الفشو اذا كان
لا يخرج منه شيء يعتد به حتى يخلف مكانه فاشي يعتد به قدام القارورة شدادها وقدها
ما يوضع فيها وهذا استدلال ثالث … تقدير ذلك المنع
لم يمنع عن تسخين ما فيه تسخينا … لا يخرج شيء يعتد به فيه الا بعد حين …
النار لخلخ وليس كذلك … وهذا استدلال رابع
وهو ان القمقمة اذا ملئت … وشد راسها شدا محكما ووضعت على نار قوية فانها
ينشق بعد يسير وتكثر ما فيها … سخونة عظيمة …
حيل التجاربين في وقت السخونة والنار داخلها مع اشتغال دخول النار فيها وخروج
الماء منها يدل على الاستحالة والكون … وانها هي الجمد يبرد ما فوقه والباقي
من اجزائه لا تتصعد لثقلها قول وهذا استدلال خامس وهو ان الجمد يبرد ما يوضع فوقه
والاجزاء الباردة لا تتصعد بالطبع ولا فاشي هناك فاذن هو الاستحالة وقول الفاضل
الشارح ان الجسم البارد بالطبع اذا وضع فوق الجمد فلعله يبرد بالطبع مردود لانه يقتضي ان
يبرد مثله من غير وضع على الجمد مثل تبرده قال وهو تلبيس او لعلك تقول ان
النارية كامنة يبرزها الحك والخضخضة من غير تولد سخونة ولا نارية قول هذا هو المذهب
الاخير وهو القول بالكمون والبروز وانما اقتصر على الحك والخضخضة لان تكون النار فيما
يغلب عليه البارد دون بالطبع اغرب وقال الفاضل الشارح وذلك لانهم لم يقولوا الهواء
حار بالطبع وتاثير الخضخضة فيه بقشقشة مما يحاكي لطف الارض والماء حتى يظهر كيفية ولا

يلزم على ذلك استحالته فهل يمكنكم ان تصدقوا بوجود جميع النارية المنفصلة عن خشبة العفص
فيها مخلقة لبقية منها فاشية في ظاهر الحجر وباطنه وتحس فاشية في جميع جرم الزجاج الذائب
عند استشفاف البصر فلو لم يكن في الخشب من النارية الا الباقي فيه عند التحجر لكان لا يمكنكم
ان تصدقوا بكونه كمونا لا يبرزه رض ولا سحق ولا تجده لمس ولا نظر فكيف ولو كان هناك
كمون وبروز لكان اكثر الكامن بارزا وفارق ثم الكلام بعد هذا طويل قوله فيه على
هذا المذهب بان النارية الكثيرة التي ينفصل عن خشبة العفص منها ما ينفصل وبعض في ظاهر
جرمها وباطنها ما يبقى لا يمكنكم ان تجوزوا موجودة بالفعل في باطنها على سبيل الكمون غير محرقة اياها و
كذلك النارية الفاشية في الزجاج الذائب لكان قبل ذلك في الزجاج موجودا لكان
مبصرا كما كان بعد البروز مبصرا اذ هو شفاف لا يمنع البصر عن النفوذ فيه واحساس
ما في باطنه بل لو لم يكن في العفص الا النارية الباقية بعد التحجر لامتنع التصديق بوجودها
بالفعل فيه وجودا لا يبرزه الرض والسحق ولا تدركها اللمس والنظر فكيف يمكنكم التصديق
بوجود جميع تلك النارية التي انفصلت عنها حالة الاشتعال مع هذه الباقية والمراد من
قوله ثم الكلام بعد هذا طويل انه لا يخفى احتمالات اصحاب هذا المذهب وما يرد عليهم
من سائر الوجوه بالتفصيل بيانات كثيرة لكن لما كان فيما اوردناه كفاية كان الكلام فيما
بعد ذلك يقتضي تطويلا وغرض الفاضل الشارح بان حرارة الادوية الحارة كالفرفيون انما
تكون لكثرة النارية التي فيها مع انها غير ظاهرة للحس عند السحق والرض فلم لا يجوز ان يكون
هنا مثله فان قيل ليس فيها اجزاء نارية لكنها تسخن بدن الحي عند انفعالها عنه بالخاصية
كان قولا بانها تسخن بالخاصية لا بالكيفية وهذا اختلاف ما قاله الاطباء والجواب ان الاجزاء
النارية التي في الفرفيون انما لا تظهر للحس لكونها منكسرة الكيفية للمزاج فان قالوا مثله ناقضوا
مذهبهم والا لزمهم ما مر قال نكتة اعلم ان استشفاف النار السائرة لما وراءها
انما يكون لها اذا علقت شيئا ارضيا تشتعل بالضوء عنها ولذلك اصول الشعل حيث
النار قوية غير شفافة لا يقع لها ظل ويقع لما فوقها ظل عن مصباح آخر قوله يريد بيان
ان النار المرئية ليست ببسيطة والبسيطة شفافة لا لون لها فالمراد باستشفاف النار شعلتها

شعلتها وفيه ما يقوله الشارح لما وراءها ليستدل بذلك على كونها مشتملة على اجزاء ارضية
ثم ذكر علة كونها مستضيئة وهو انفعال الاجزاء الارضية عنها بالضوء فنبه بذلك على
ان النارية الصرفة شفافة لعدم ما يقبل الضوء عنها ثم استدل على ذلك ايضا بان النار
القوية المتمكنة من الاحالة التامة للاجزاء الارضية كما في اصول الشعل وحيث يكون
النار قوية من سائر اجزائها انما تكون شفافة ينفذ البصر فيها عديمة الظل عن سائر
لما وراءها ثم قال ويقع لما فوقها ظل اى لراس الشعلة فقد وربما كان الفرجة
وحجمه وانتشاره اكثر من حجم الشفاف حتى لا يكون لقائل ان يقول ان التكثيف لكثافة
وخلافه لاستمداده لصنوبرية مستحصفة النار اقول هذا جواب عن سؤال مقدر ذكره بعده
وهو ان من يعلل التكثيف وعدم التفريق اصول الشعل بانتشار اجزاء النار و
تفرقها هناك وعدم التكثيف والظل فيما فوقه لانتشارها واجتماعها وذلك ان تشكل
الشعلة يكون في الاكثر مخروطا صنوبريا فاذا اجزاؤها تنتشر في قاعدة المخروط وتجتمع في راسه
واجاب بانه ربما لا يكون تشكلها كذلك بل كان بالعكس وذلك ان في راس الشعلة و
حجمه اى عظمه وانتشاره اكثر من حجم الشفاف الذي في اسفلها مع ذلك يكون التكثيف
وعدم الظل في الاصل دون الراس. قيل ان هذا ان النار البسيطة شفافة
كالهواء اقول فهذا نتيجة لما سبق واذا استحالت اليها النار المركبة اي تكون منها
الشهب استحالة تامة شفت فظن انها طفئت اقول التحلل اليابس المتصعد لاكتساب
الحرارة اعني الدخان المرتفع من الارض انما يعلو البخار لان اليابس اكثر حفظا للكيفية
الفعلية واشد افراطا فيها لذلك فاذا بلغ الجو الاقصى صار بالفعل لبعده عن مجاورة
الماء والارض ومخالطة الاجزاء بهما وقربه من الاثير اشتعل طرفه العالي اولا ثم ذهب
الاشتعال وهو المسمى بالشهاب فاذا استحالت الاجزاء الارضية نارا صرفة صارت
غير مرئية لعدم الاستضاءة فظن انها طفئت وليس كذلك بل طفئ لعل ذلك من
اسباب طفوها احيانا عند ما اقول وهو كما اذا القينا شيئا مثلا في تنور مسعر كمات
النار فيه شفافة لقوتها فان الشيء تشتعل ثم تطفى. والاشبه ان اكثر التسبع

التحلل نخ

فيه ايماء الى آخر مراتب الاشتعال منه الى طرفه الآخر على سنن الدخان

او دخنه

ذلک عندنا استحالة النارية هوآء وانفصال الکثافة الارضية دخانا الذی کلما قویت النار
قل منها لانها تکون اقدر علی احالة الارضية بالتمام نارا فلم یبق ما یکون دخانا بقی فی النار
الضعيفة اقول وذلک لان النار عندنا تکون فی الاکثر ضعیفة لاحاطة الانداد بها فیستحیل
هوآء وتنفصل الارضية بحسب قوتها وضعفها فی هذه النکتة غیر مناسبة بحسب النوع للصورة
ومناسبة بحسب الجنس قوله الکلام کان فی المرکبات وسببها فی المزاج والخروج الی ابطال
المذاهب المخالفة لذلک فهذا البحث لا یناسبه من حیث تعلقه بالمزاج والترکیب ویناسبه
من حیث تعلقه بالعناصر التی هی اصول الترکیب والمزاج فکان مناسبا بحسب الجنس دون
النوع وکان الاصوب ان یقول فی هذه النکتة غیر مناسبة بحسب الصورة ومناسبة
بحسب المادة والغرض من ایراد هذه النکتة هو التنبیه علی ان کون النار المحیطة
بسائر العناصر غیر مرئیة هو لبساطتها تنبیه انظر الی حکمة الصانع بدا
فخلق اصولا ثم خلق منها امزجة شتی واعد کل مزاج لنوع وجعل اخرج الامزجة
عن الاعتدال لاخرج الانواع عن الکمال وجعل اقربها من الاعتدال الممکن مزاج الانسان
لیستوکره نفسه الناطقة اقول الشيخ قد صنف فی هذا الفصل عبارة الشیخ الفاضل ابی
نصر الفارابی فانه ذکر فی المختصر الموسوم بعیون المسائل بهذه العبارة حکمة الباری تعالی
فی الغاية لانه خلق الاصول واظهر منها الامزجة المختلفة وخص کل مزاج بنوع من الانواع
وجعل کل مزاج کان ابعد من الاعتدال سبب کل نوع کان ابعد عن الکمال وجعل النوع
الاقرب من الاعتدال مزاج البشر حتی یصلح لقبول النفس الناطقة فالاصول هی الاسطقسات
الاربع واخرج الامزجة عن الاعتدال هو مزاج اقرب المعادن الی العناصر وانما قال
واقربها من الاعتدال الممکن لان الاعتدال الحقیقی عنده لیس بموجود وفی قوله لیستوکره
نفسه الناطقة استعارة لطیفة منبهة علی تجرید النفس اذ جعل نسبتها الی المزاج نسبة الطائر
الی الوکر واعلم ان انکسار تضاد الکیفیات واستقرارها علی کیفیة متوسطة وحدانية
نسبة ما لها الی مبدء لها الوحدة وبسببها تستحق لان تفیض علیها صورة او نفس حافظة
وکلما کان الانکسار اتم کانت النسبة اکمل والنفس الفائضة بمبدئها اشبه واعرض الفاضل

غیر دخانا تم بر حاله احاطتها الارضیه

فاعل الشيء بل انها انما هي سبب لصدور الفعل عن فاعل
الشيء بتوسط او ان الغير والسبب لصدور الفعل

انفصل الشيء على قول الشيخ واعد كل مزاج لنوع بان لكل مزاج لنوع انما يستعد لقبول
صورة لذاته لا لجعل غيره واستشهد بقوله في النمط الخامس لمن وجه المحدث بالفاعل
وكونه مسبوقا بالعدم ليس بفعل الفاعل بل بذاته واقول مع جواز الشيء هو موجد لصفاته
الذاتيه فان فاعل السواد هو الذي فعله لونا ولا فلم يكن الصفات لي لذاته
لا بفعل فاعل فليس معناه انها ليست بفعل فاعل مباين لها فان بعض الصفات
محتاجة معها الى غيرهما وعرض ايضا على قوله واقربها من الاعتدال الكمن مزاج
الانسان بان المباحث الطبية شهدت بان اعدل الاعضاء جلد الاصابع وخروجها
عن الاعتدال القلب وكان ينبغي ان يتعلق النفس بتلك الجلدة لا بالقلب اقول
كون جلد الاصابع اعدل الاعضاء انما يعنيه كونه عدلا بالقياس الى الاطلاق فان
الاعضاء من حيث هي اعضاء ليست بقريبة من الاعتدال الحقيقي الذي يتعلق به النفس
ليست الاعضاء انما تتعلق بها النفس اولا والمزاج المستعد لقبول النفس مجردا منه
فضلا عن الانسان ليس مختصا بالاعضاء بل هو ... الروح الذي يقرب من الاجزاء
الثقيلة والخفيفة فيها من التساوي في اول ما يتعلق النفس به ثم لما كان ...
ليحتاج بسبب محافظة تلك الارواح واكمالها التغذي والنمو او الى عضو كبير تلك الارواح
ويمنعها عن التفرق هو القلب ثم الى عضو يغذيها هو الكبد والى عضو يعده لان يصير
مبدا للحس والحركة هو الدماغ ثم الى ساير الاعضاء عضوا بعد عضو بحسب حاجاتها
في افعالها المختلفة المترتبة الى ان ينتهي الى جلد الانملة وغيره فيتم بجميع ذلك الشخص
على التفصيل المذكور في كتب الطب فهذا واشباهه ليس مما يخفى على الناظرين فيها
ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور النمط الثالث في النفس الارضية
والسماوية اقول انما فصل النفس الى الارضية والسماوية لانها لا تقع عليهما
بمعنى واحد بعد اشتراكهما في معنى فالمعنى المشترك فعلنا كمال اول لجسم طبيعي اما
الكمال الاول فقد مر بيانه واما الجسم هاهنا فبمعنى الجنس لا المادة واما الطبيعي فما
يقابل الصناعي والمعنى الذي يضاف الى ذلك فيتحصل به النفس الارضية مشاولة

للنفوس النباتية والحيوانية والانسانية هو انه نقول بعد قولنا جسم طبيعي آلي ذي حيوة بالقوة
ومعناه كونه ذا آلات يمكن ان يصدر عنه بتوسطها وغير توسطها ما يصدر من افاعيل الحيوة
التي هي التغذي والنمو والتوليد والادراك والحركة الارادية والنطق والمعنى الذي يضاف
الى ذلك فيتحصل النفس السماوية هو انه نقول بعد قولنا جسم طبيعي ذي ادراك وحركة
يتبعان تعقلا كليا حاصلا بالفعل ؞ تنبيه ارجع الى نفسك وتأمل هل اذا كنت
صحيحا بل وعلى بعض احوالك غيرها اي حالك كالسكر والنوم بحيث تفطن للشيء فطنة صحيحة هل
تغفل عن وجود ذاتك ولا تثبت نفسك ما عندي ان هذا يكون للمستبصر حتى ان النائم في تغفل ر
نومه والسكران في سكره لا يعزب ذاته عن ذاته وان لم يثبت تمثله لذاته في ذكره ولو
توهمت ان ذاتك قد خلقت اول خلقها صحيحة العقل والهيئة وفرض انها على جملة من الوضع
والهيئة لا تبصر اجزاءها ولا تتلامس اعضاؤها بل هي منفرجة ومعلقة لحظة ما في هواء طلق
وجدتها قد غفلت عن كل شيء الا عن ثبوت انيتها ؞ يريد ان ينبه على وجود
النفس الانسانية بان الانسان الكامل الادراك وغيره على الذي يختل ادراكه للحواس
الظاهرة كالنائم والآخذ بالحواس الظاهرة والباطنة جميعا كالسكران اشترط ان
يكون له مع ذلك فطنة صحيحة لا يغفل عن ذاته ثم زاد ايضاحا بفرض الانسان لا يدرك وجود م
فيها شيئا غير ذاته وهو انه توهم انه خلق اول خلقه حتى لا يكون له تذكر اصلا واشترط
كونه صحيح العقل ليتنبه لذاته وكونه صحيح الهيئة لئلا يؤديه مرض فيدرك حالا لذاته غير
ذاته وكونه بحيث لا يبصر اجزاءه لئلا يدرك جملته فيحكم بانه هي ولا يتلامس اعضاؤه
لئلا يحس باعضائه بل منفرجة ومعلقة في هواء طلق بفتح الطاء وسكون اللام
اي غير محسوس بكيفية غريبة فيه من حر او برد ويقال يوم طلق وليلة طلقة اذا لم يكن
فيه حر ولا برد ولا شيء يؤذي وانما اشترط كونه في الهواء طلقا لئلا يحس بشيء خارج
عن جسده ايضا فان الانسان في مثل الحالة المذكورة يغفل عن كل شيء كاعضائه
الظاهرة والباطنة وكونه جسما ذا ابعاد وكحواسه وقواه وكالاشياء
الخارجة عنه جميعا الا عن ثبوت ذاته فقط فاذن اول الادراكات على الاطلاق

الاطلاق واوضحها هو ادراك الانسان نفسه وظاهر ان مثل هذا الادراك لا يمكن ان يكتسب بحجة
ورسم او يثبت بحجة وبرهان وقول الفاضل الشارح ان الشيخ لم يبين ان هذه القضية اولية او
برهانية ثم حكم عليها بانه برهانية ثم تحلل في اقامة البرهان عليها ثم زيفه براهينه خبط
كلها لا فائدة في الاشتغال بها قال تنبيه بماذا تدرك حينئذ وقبله وبعده ذاتك
وما المدرك من ذاتك أترى المدرك منك احد مشاعرك مشاهدة ام عقلك وقوة غير
مشاعرك وما يناسبها فان كان عقلك وقوة غير مشاعرك بها تدرك أفبوسط تدرك ام بغير
وسط ما اظنك تفتقر في ذلك حينئذ الى وسط فانه لا وسط فبقي ان تدرك ذاتك من غير افتقار الى بلا وسط ه
قوة اخرى والى وسط فبقي ان يكون بمشاعرك او بباطنك بلا وسط ثم انظر اقول يريد التنبيه على
ان الانسان لا يدرك نفسه الا بنفسه لا بقوة غير نفسه ولا بتوسط شيء آخر وذكر في البحث عن
المدرك عند الفرض المذكور بل في جميع احوال الادراك ما هو وكذلك المدرك وهو المدرك
وقسمه الى المشاعر الظاهرة والى الباطنة كالعقل وغيره وقسم الباطنة الى ما يدرك بلا وسط
او بغير وسط والى ما يدرك بنفسه او بقوة شيء آخر غيره وبين ان الادراك في الفرض المذكور لما
يكن بقوة اخرى ولا بتوسط شيء آخر لان المدرك في ذلك الفرض كان غافلا عما يغاير ذاته فبقي
ان يكون ذلك الادراك بالمشاعر او بالباطنة (الظاهرة) بلا وسط ويجب ان لا يتصور مغايرة بين
المدرك والمدرك البتة قال تنبيه أتحصل ان المدرك منك أهو ما يدركه بصرك
من اهابك لا فانك لو انسلخت عنه وتبدل عليك كنت انت انت او هو ما تدركه بلمسك ايضا
وليس ايضا الا من ظواهر اعضائك لا فان حالها ما سلف ومع ذلك فقد كنا في الوجه
الاول من الفرض اغفلنا الحواس عن افعالها فبين انه ليس مدركك حينئذ عضوا من اعضائك
كقلب او دماغ وكيف ويخفى عليك وجودهما الا بالتشريح ولا مدركك جملة من حيث هي جملة
وذلك ظاهر لك مما تمتحنه من نفسك ومما نبهت عليه فمدركك شيء آخر غير هذه الاشياء
التي قد لا تدركها وانت مدرك لذاتك والتي لا تجدها ضرورية في ان تكون انت انت
فمدركك ليس من عداد ما تدركه حسا بوجه من الوجوه ولا مما يشبه الحس مما سنذكره
اقول يريد ان يبين ان نفس الانسان ليست بمحسوسة فبحث عن المدرك وقسمه الى ما يكون

مدرك ه

لأنّه إمّا محسوساً أو غير محسوس ولو كان محسوساً فهو إمّا جزء من البدن أو كلّه ولو كان جزءه فهو
إمّا شيء من ظواهر أعضائه أو شيء من بواطنها وهذه أربعة أقسام ثمّ أبطل أن يكون المدرك
شيئاً من ظواهر البدن بوجهين أحدهما أنّ الإنسان لو انسلخ عن ظواهر بدنه لكان هو هو
لكان مدركاً لذاته والثاني أنّ ظواهر البدن لا تدرك إلّا بالحسّ وهو في الفرض المذكور كان غافلاً
عن الحسّ وعمّا يدركه الحسّ مع أنّه مدرك لذاته وأبطل أن يكون المدرك شيئاً من أعضائه الباطنة
بأنّها لا تدرك إلّا بالتشريح وهو في الفرض المذكور كان غافلاً عن التشريح وعمّا يوجبه التشريح
وأبطل أن يكون المدرك جملة البدن بأنّه حين يتحقّق من نفسه بحيث نفسه مدركاً لذاته وغافلاً عن
تفاصيل أعضائه وبأنّ إدراك المركّب لا ينفكّ عن إدراك أجزائه التي يكون كلّ واحد منها غير
المركّب لكنّ الإنسان في الفرض المذكور غافل عنها بعبارة فظهر أنّ المدرك هو شيء آخر غير
أجزاء البدن جملة وفرادى غير التي يمكن أن يغفل عنها المدرك مع أنّه حالة الإدراك لكونها
غير ضروريّة الإدراك في كونه مدركاً لذاته وظهر من ذلك أنّ المدرك ليس بمحسوس ولا ما يشبه
المحسوس ممّا سنذكره بعد من المتخيّل والموهوم و... وهم وتنبيه ولعلّك تقول إنّما أثبت
ذاتك بوسط من فعلك فيجب إذن أن لا يكون لك فعل تثبته في الفرض المذكور أو حركة أو غير ذلك
ففي اعتبارنا الفرض المذكور جعلناك بمعزل عن ذلك وأمّا بحسب الأمر الأعمّ فإنّ فعلك إن أثبته
فعلاً مطلقاً فيجب أن تثبت به فاعلاً مطلقاً لا خاصّاً هو ذاتك بل ذاتك جزء من مفهوم فعلك بعينها وإن أثبته فعلاً لك فلم تثبت به ذاتك صح
من حيث هو فعلك فهو مثبت في الفهم قبله ولا أقلّ من أن يكون معه لا به فذاتك مثبتة لا به
أقول إثبات الأشياء التي يخفى وجودها قد يكون بعللها كما في برهان لمّ وقد يكون بمعلولاتها
كما في الدليل وهو برهان إنّ لأنّه ذهب إلى إثبات ذاته بعلله فإن وجه لا ظهر من وجه علله
فإن ذهب بعضنا إلى أنّه ذهب إلى إثبات معلولاته التي هي أفعاله وآثاره فإنّ أكثر القوى يثبت
بأفعالها وآثارها وأبطل الشيخ هذا الوهم بوجهين وجه خاصّ بهذا الموضع وهو أنّ الإنسان
في الفرض المذكور كان غافلاً عن أفعاله مع إدراكه ذاته ووجه عامّ وهو أنّ الفعل إن أخذ
من حيث هو فعل ما من غير التفات إلى فاعله فهو لا يدلّ إلّا على فاعل ما غير معيّن ولا يمكن أن يستدلّ
الإنسان به على فاعل معيّن هو ذاته وإن أخذ من حيث هو فعل لفاعل معيّن فالفاعل يكون معلوماً

معلوماً قبله ولا اشتمل من ان يكون معه فلا يمكن ان يستدل بذلك عليه وبالجملة الاستدلال بالفعل
على الفاعل استدلال ناقص لا يتأدى الى معرفة ذات الفاعل ما هو فاذن اثبات الانسان نفسه
بواسطة فعلها محال وللفاضل الشارح نسبة كلام الشيخ في هذه الفصول الى التطويل ورام
اختصاره بحجة على ان ذات الانسان ليست هي اعضاءه فقال الانسان عالم بثبوت
ذاته وان كان غافلا عن جميع اعضائه والمعلوم مغاير لما ليس بمعلوم فذاته مغايرة لاعضائه
وهذا هو الذي قرره الشيخ بعينه ثم عارضه بان الانسان يعلم ذاته المخصوصة ولا يخطر بباله
تصور النفس التي تقولون بها فكل ما تجعلونه عذرا عن ذلك فهو عذر عن هذا الكلام اقول
ليت شعري ما يريد بالنفس التي يقولون بها ان اراد بها ذات الانسان المدركة المحركة
فلا مغايرة وان اراد بها شيئا آخر فالشيخ لم يذكر ان الانسان يخطر بباله النفس بذلك المعنى
من ان يجهل اشباه هذا الكلمة تحامل كثير من المواضع تقربا الى الجهال وذلك لان
الانسان يثبت غير حقيقته التي تغيره وتغير مزاج حقيقته التي لا تغير كثيرا اصلا
جهة حركة بل في نفس حركاته يريد اثبات شيء هو نفس الانسان غير الجثة والمزاج
عنها الافاعيل المنسوبة اليهما باخذ آخر وهو الوجه الذي يثبت به مغايرا لها انواع
وقواها فنقول قبل الخوض فيه ان صور المركبات تقوم موادها وتجعلها اشياء غير موادها
فهي من حيث هي كذلك مبادي الفصول المنوعة ومن حيث يصدر عنها الافعال تسمى قوى
وطبايع فمن الافعال الصادرة عنها حفظ موادها المجتمعة من الاسطقسات المتنافية
بكيفياتها المتداعية الى الانفكاك لاختلاف ميولها الى الامكنة المختلفة والصور التي
تقتصر فعلها على هذا القدر معدنية ومنها الافعال النباتية التي منها جمع اجزاء
اخر من الاسطقسات واضافتها الى موادها وصرفها وجوه التغذية والانماء والتوليد
والصورة التي يصدر عنها هذه الافعال مع الحفظ المذكور نفس نباتية ومنها
الافعال الحيوانية التي هي الحس والحركة والصورة التي تصدر عنها هذه الافعال مع
الافعال النباتية والحفظ المذكور نفس حيوانية واما النفس الانسانية فهي التي يصدر
عنها الافعال السابقة كلها مع النطق وما يتبعه فالشيخ يريد في هذا الفصل ان

يستدل بعض من الاذكياء على وجود النفس الانسانية من حيث هي نفس او صورة ما لا من
حيث هي ذات المدركة لنفسها فانها من حيث هي كذلك لا يمكن ان يثبت افعالها على
مفسر وبدا ما ظهر الافعال المذكورة وهو الحركة الارادية والحس فاستدل بالحركات
الارادية المختلفة اولا وذلك انها تقتضي مبدأ ولا يجوز ان يكون مبدأها جسمية الانسان
لانها موجودة لغير الانسان كالعناصر والجمادات ولا يجوز ان يكون مبدؤها المزاج لان
المزاج يقتضي حركة المركب الى مكان يقتضيه غالب اجزائه اما مطلقا او بحسب الاجتماع
او سكونه في مكان اتفق حدوثه فيه على ما تقرر وبالجملة لا يقتضي حركات مختلفة في جهات
مختلفة لكونه كيفية متشابهة غير مختلفة بل هو ما يمانع الانسان كثيرا وقت حركته في جهة
الحركة كما اذا صعد الانسان الى جبل فانه يريد الفوق ومزاج بدنه لغلبة الثقيلين فيه
يقتضي السفل بل وفي نفس حركته اذا اراد الانسان ان يتحرك على الارض ومزاجه
يقتضي سكونه عليها لثقله والذي حمل الشيخ في حد الحركة في قوله يمانعه كثيرا اذا حركته
في جهة حركته بالسرعة والبطء فقد [illegible] في تحريكه وقتا لا يقاوم المزاج يمانع كون الحركة
سريعة اولا ولا ظهر انه يريد [illegible] وقت الممانعة او اوقعه بينهما في جهة الحركة
بان يقصد [illegible] جهة والمزاج اخرى فان ذلك لا يكون الا في حال الحركة كما ذكرنا
وفسر الشيخ قوله في نفس حركته بالرعشة قال لان النفس تحركها الى فوق والمزاج
الى اسفل فيتركب الحركة منهما اولا الى عشرة لا يتركب من هاتين الحركتين فقط بل من
كل حركة في جهة يريدها النفس ومن حركة في مقابل تلك الجهة تحدث من امتناع العضو عن
طاعة النفس فانه اذا احدث تحرك ميلا الى جهة وعارضه مانع احدث ذلك المانع ميلا
الى مقابل تلك الجهة كما في الحجر الهابط اذا وقع على جسم صلب في حجر صاعدا او يقال
عند تحريك النفس الى فوق والمزاج الى اسفل لا يكون الممانعة بينهما في نفس الحركة بل في
جهتها فان الممانعة في نفس الحركة تكون اما بان يريدها النفس ولا يقصدها المزاج كما
في حال الحركة عن المكان الطبيعي او يقصدها المزاج ولا تريدها النفس كما في حال
الهوى وكذلك يدرك بغير حيثيته وبغير مزاج جسميته الذي يمنع عن ادراك

الثقيلين

كما اذا اراد ان يرفع قدمه فيحركه حركة الارادية [illegible] الى الفوق وعند الاعياء لا يكون [illegible]

بل م

ادراك الشيء فيستحيل عند لقاء الضد فكيف يلمس به   وهذا استدلال بالادراك فان
اليقظة تقتضي مبدأ ولا يجوز ان يكون مبدؤه الجسمية المشتركة ولا المزاج فانه كيفية
ما لا يتاثر شيء بها او انفعال النوع فيمنع المدرك عن ادراكه اذ الادراك انما يحصل
بانفعال المدرك عما يستظهر ويستحيل عما يخالفها فلا يبقى معه موجودا فكيف
يلمس بها وهي غير موجودة   ولان المزاج واقع فيه بين اضداد متنازعة الى
الانفكاك انما يجبرها على الالتيام والامتزاج قوة غير ما يتبع التيامها من المزاج
وكيف وعلة الالتيام وحافظه قبل الالتيام فكيف لا يكون قبل ما بعده وهذا
الالتيام كما يلحق الجامع اي الحافظ وهنا او عدم يتداعى الى الانفكاك   وهذا الاستدلال
بوجود المزاج نفسه وبقائه على تجرد النفس [illegible] المزاج كما انما يحدث
من اسطقسات متضادة متنازعة [illegible] الانفكاك لاختلاف ميولها الى اماكنها
فهو محتاج اولا الى شيء يجمعها بالقسر [illegible] بعد الاجتماع ثم يبقى شيء
بعد ذلك المزاج والى شيء يحفظ المجتمعات بالقسر مجتمعة ليبقى المزاج موجودا او
تفترق بحسب طبايعها فانعدم المزاج فالمزاج المستمر الوجود محتاج الى ثابت
وحافظ احدهما سبب وجوده والاخر سبب بقائه وهما متقدمان على الالتيام
المتقدم على المزاج وهذا هو المراد من قوله وكيف وعلة الالتيام وحافظه قبل
الالتيام فكيف لا يكون قبل ما بعده اي كيف وعلة الالتيام وحافظه يكونان
قبل الالتيام المستمر الوجود فكيف لا يكونان قبل المزاج التابع الذي هو بعد الالتيام
وهذا الالتيام يتداعى الى الانفكاك عند لحوق الجامع او الحافظ وهن بالامراض
المنهكة مثلا او عدم بالموت لارتفاع المقتضي عند ارتفاع العلة وهذا استدلال
موكد للذي قبله باعتبار المشاهدة فاذن هناك شيء هو الجامع والحافظ للمزاج
وهو الشيء الذي صار المركب به انسانا   فاصل القوى المدركة والمحركة والحافظة للمزاج
شيء آخر لك ان تسميه بالنفس وهذا هو الجوهر الذي يتصرف في اجزاء بدنك ثم في بدنك
هذه نتيجة لما تقدم وانما صرح بتسميته بالنفس لان الاصطلاح وقع على تسمية امثال

هو النفس ولما تبين كونه صورة وكان كل صورة جوهرا صح بانه جوهر فقلت هذا هو الجوهر
الذي يتصرف في اجزاء بدنكم ثم فيه نكتة انه كان تصرفه في اجزاء البدن اقدم من تصرفه
في البدن لانه يتعلق اول تعلقه بالروح ثم بالاعضاء التي هي اوعيته ثم بسائر الاعضاء
الرئيسة التي هي مبادي الافعال الحيوانية والنباتية ثم بالاعضاء المرؤسة التابعة و
عند ذلك يصير متصرفا في جميع البدن وانما اختار الشيخ من الافعال المنسوبة الى النفس الافعال
المذكورة الحركة والادراك لغرض نذكره في الفصل التالي لهذا الفصل ولم يذكر النطق لانه
مهية غير بينة لكل احد بين وانما وقع الى الاستدلال بالمزاج لا بالقصد بل انما اراد
ان يذكر ان النفس ليست من المزاج على ما ذهب اليه بعض الناس فذكر ان المزاج نفسه محتاج
الى النفس فكيف يكون هو النفس وقد يرد على هذا الموضع سوال مشهور وهو ان يقال
انكم قلتم ان المركبات انما تستعد لقبول صورها من مبدئها بحسب امزجتها المختلفة وبحسب
ذلك يتقدم الامزجة على تلك الصور والان تقولون ان النفس التي هي صورة الحيوان جامعة
لاسطقساته وانها معدة للاسطقسات بحيث تكون متقدما على المزاج وهذا تناقض و
اجاب الفاضل الشارح عن ذلك بان جامع الاجزاء النطفة نفس الوالدين ثم
انه يبقى ذلك المزاج في تدبير نفس الام الى ان يستعد لقبول نفس ثم انها تصير بعد وجودها
حافظة وجامعة لسائر الاجزاء بطريق ايراد الغذاء وقال في رسالة المنسوبة على حجة
مسايل السعودي واعلم ان الجامع لتلك العناصر في بدن الانسان غير الحافظ لذلك الاجتماع وكتب
بهمنيار الى الشيخ وطالب بالحجة على ان الجامع للعناصر في بدن الانسان هو الحافظ لها فقال
الشيخ فكيف ابرهن على ما ليس فان الجامع لاجزاء بدن الجنين هو نفس الوالدين والحافظ
لذلك الاجتماع اولا القوة المصورة لذلك البدن ثم نفسه الناطقة ثم وتلك القوة
ليست قوة واحدة باقية في جميع الاحوال بل هي قوى متعاقبة بحسب الاستعدادات
المختلفة لمادة الجنين وبالجملة فان تلك المادة تتغير في تصرف المصورة الى ان يحصل تمام
الاستعداد لقبول النفس الناطقة فيوجد النفس فهذا ما قال الفاضل فيه اقول
وقال الشيخ في الفصل الثالث من المقالة الاولى من علم النفس من الشفاء فالنفس التي لكل

بصورة ذل

كلها حتى لم يكن جامعة اسطقسات بدنه ومؤلفها ومركبها على نحو يصلح معه لان يكون بدنا لها
هي حافظة لهذا البدن على النظام الذي ينبغي فقول الشيخ في الشفاء والاشارات
يخالف ما ذهب اليه الفاضل الشارح ههنا وما نقل عن الشيخ في رسالته وايضا لو كانت
نفس الام مدبرة للمزاج فكيف حدثت التدبير بعد تعلق النفس الناطقة وانما يجري
امثال هذا بين فاعلين غير طبيعيين يفعلان بارادات متجددة ولو كانت القوة المصورة
مدبرة والمصورة من القوى الخادمة للنفس التي تكون بمنزلة الآلات لها فكيف حدثت
المصورة قبل حدوث التي هي مخدومها وكيف فعلت بذاتها فان الآلة ليس من شانها
ان تفعل من غير مستعمل اياها وما تقتضيه القواعد الحكمية التي عليها افادات الشيخ وغيره هو
ان النفس الابوين تجمع بالقوة المولدة مادة [illegible] وتفرز
منها بالقوة المولدة مادة المني تجعلها مستعدة لقبول قوة من شانها اعداد [illegible] ونموها
انما فيصير تلك القوة [illegible] لمزاج المني [illegible]
ثم ان المني تزايد كمالا فازداد [illegible] مستعدا لقبول
نفس كمل يصدر عنها مع حفظ [illegible] الافعال النباتية [illegible] ولينفعل
تلك المادة فيهما ويتكامل [illegible] بتربيتها اياها فيصير تلك الصورة مصدرا مع ما كان
يصدر عنها لهذه الافاعيل وهكذا الى ان يصير مستعدة لقبول نفس كمل الصدر عنها مع
جميع ما تقدم الافعال الحيوانية ايضا فيصدر عنها مع جميع ما تقدم النطق وبعض مدبره في الانسان
الى ان يكمل الى [illegible] وقد شبهوا تلك القوى في احوالها من مبدأ حدوثها الى استكمالها
مجردة بحرارة كمنت في فحم من نار مشتعلة مجاورة ثم تشتد فان الفحم بتلك الحرارة يستعد لان يتجمر
وبالتجمر يستعد لان يشتعل نارا شبيهة بالنار المجاورة فتلك الحرارة الحالة في الفحم كتلك
الصورة الحافظة واشتدادها كمبدأ الافعال النباتية وتجمرها كمبدأ الافعال الحيوانية
واشتعالها نارا كالناطقة وظاهر ان كل ما يتأخر يصدر عنه مثل ما يصدر عن المتقدم و
زيادة فجميع هذه القوى كشيء واحد متوجه من حد ما من النقصان الى حد ما من الكمال واسم
النفس واقع منها على الثلاث الاخيرة فهي على اختلاف مراتبها نفس البدن المولود

تلك الافعال النباتية [illegible] الى ان [illegible] مستعدا
لقبول النفس الناطقة [illegible] يصدر عنها جميع

وتبين من ذلك أن الجامع للأجزاء الغذائية الواقعة في المنيين [المختلفين] مع نفس الأبوين وهو غير
حافظها والجامع للأجزاء الغذائية بإيصالها إلى تمام البدن وإلى آخر العمر أي الحافظ للمزاج هو
نفس المولود وقول الشيخ إنهما واحد بهذا الاعتبار وقوله إن الجامع غير الحافظ بالاعتبار
الأول وبالجملة فالغرض هاهنا على التقديرين أعني أن يكون الجامع والحافظ شيئين أو شيئاً
واحداً حاصل أن المزاج محتاج إلى شيء آخر هو النفس سواء كانت نفس تلك البدن أو نفساً
أخرى . فهذا الجوهر فيك واحد بل هو أنت عند التحقيق يريد أن يبين أن الجوهر الذي
أثبته في الفصل المتقدم محركاً ومدركاً وحافظاً للمزاج شيء واحد بعينه وهو تلك الذات
المدركة لنفسها المذكورة في الفصول المتقدمة ويشير إلى كيفية ارتباطه بالبدن ويبين
أن كل واحد منهما ينفعل من الآخر بحسب ذلك الارتباط فقوله فهذا الجوهر فيك واحد يريد
أن الشيء الذي يصدر عنه الحركة الإرادية فيك هو الذي يدرك فيه وذلك ظاهر
الإنسان إذا أصابه [illegible] وذلك تجربة ثم قال وهو أنت
على التحقيق وذلك لأنك تعلم يقيناً أنك [illegible] تدرك مشاركاً وتعقلك
ولذلك [illegible] باقياً [illegible] ويزول عنه طول الأجل بسويعات
في هذا البدن من [illegible] واستدل على وجود النفس في الفصل المتقدم
بالتحريك والإدراك [illegible] ليتبين أن تلك النفس هي أنت فإنك
في صدور هذين الفعلين عنك [illegible] في صدور الأفعال النباتية عنك إلى أن يتبين أنك
بنوع من البيان . وله فروع من قوى منبثة في أعضائك وذلك لأن النفس واحدة
قد يصدر عنها أفعال متقابلة كالشهوة لشيء والغضب على شيء والدفع لشيء والجذب لآخر
وهي من حيث تكون مشتهية لا تكون غاضبة وبالعكس والأشغال متقابلة يصدر عنها بحسبها
الأفعال المتقابلة فهي كالأشياء من حيث هي مبادئ التغيرات فهي من حيث هي لا تفعل
بانفرادها بل تفعل إذا استعملتها النفس في وجوه لها بها ارتبطت بالبدن . فإذا أحسست
بشيء من أعضائك شيئاً أو تخيلت أو اشتهيت أو غضبت ألقت العلاقة التي بينه وبين
الفروع هيئة فيه حتى يفعل بالتكرار إذعاناً ما بل عادة وخلقاً يتمكنان من هذا الجوهر المدبر

باحدهما [illegible] يمنعه عن الاشتغال بالآخر
[illegible]

قف شعره قام وقاق

المدبر بكسر الملكات   هذا بيان كيفية تأثر النفس عن البدن وهو انه يحصل في النفس هيئة
بسبب هذه الافعال التي ذكرها وهي كيفية من الكيفيات النفسانية وتسمى حالا ما دامت
سريعة الزوال واذا تكررت اذعنت النفس لها فصارت كل مرة اسهل تأثرا
حتى يتمكن تلك الكيفية منها وتصير بطيئة الزوال فصارت ملكة وبالقياس الى ذلك
الفعل عادة وخلقا   وكذلك قد يقع بالعكس فانه كثيرا ما يبتدئ فيعرض فيه هيئة ما
عقلية فتنتقل العلاقة من تلك الهيئة اثرا الى القوى الفرعية ثم الى الاعضاء انظر انك اذا
استشعرت جانب الله تعالى وفكرت في جبروته كيف يقشعر جلدك ويقف شعرك
وهذا بيان كيفية تأثر البدن عن النفس وهو ظاهر ومعنى قوله يقف الشعر ان
يقوم من الفرح والخشية   وهذه الانفعالات والملكات قد تكون اقوى وقد تكون
اضعف ولولا هذه الهيئات لما كان نفس بعض الناس بحسب العادة اسرع الى
التهتك والى الاستشاطة غضبا من نفس بعض وهذه اشارة الى ان هذه الكيفيات التي تورد
في جميع الناس قابلة للشدة والضعف وكذلك تختلف بحسبها افراد الانفعالات
الملكات وذلك لاختلاف احوال نفوسهم وامزجتهم وبحسب الشدة والضعف
ويختلف الناس بحسبها في هذه الانفعالات شدة وضعفا ويكون في احدهم الف فعله وازدياد
فيكون بعضهم اشد او اضعف استعدادا للغضب وبعضهم للشهوة وكذا في سائرها
ادراك الشيء هو ان يكون حقيقته متمثلة عند المدرك يشاهدها ما به يدرك فاما ان
يكون تلك الحقيقة نفس حقيقة الشيء الخارج عن المدرك اذا ادرك فيكون حقيقة ما لا وجود
له بالفعل في الاعيان الخارجة مثل كثير من الاشكال الهندسية بل كثير من المفروضات التي
لا يمكن اذا فرضت في الهندسة مما لا يتحقق اصلا او يكون مثال حقيقته مرتسما في ذات
المدرك غير مباين له وهو الباقي   لما فرغ من اثبات النفس اراد ان يبين احوال قواها
وهي اما مدركة واما محركة فبدأ بالمدركة وذكر اولا معنى الادراك في هذا الفصل وقال
الفصل الثاني انما قدم الادراك لان الحركة الارادية لا يوجد الا بعد الشعور بمطلوب ما فهو
متقدمة متأخرة عن الشعور وحسن ذكره هنا بعضهم ولكنا نومئ الى تجويز حصول بعض

الحركة اول ويمكن ان يقال انما
احتاج الحيوان الى [illegible]

الحيوانات كالاصداف والاسفنجات عن الادراك لاجل الحركة حتى يتحرك الى ملايم وعن غير
ملايم ولذلك لم يكن النبات مدركا والحق انه لا تقدم لاحدهما على الآخر من هذه الجهة
ولذلك جعلا مبدأي فصلين متساويين في المرتبة للحيوان بل الوجه في تقدم الادراك على الحركة
انه اشرف منها لانه قد يكون مطلوبا لذاته كما في الانسان والحركة لا تكون البتة مطلوبة الا
لغيرها وبعد ما تقدم فنقول الشيء المدرك اما ان يكون ماديا او لا يكون فان كان ماديا فحقيقته
المتمثلة هي صورة منتزعة من نفس حقيقتها الخارجية انتزاعا على الوجه المفصل في الفصل التالي
لهذا الفصل وان كان مفارقا فلا يحتاج فيه الى الانتزاع فقوله هو ان يكون حقيقته متمثلة
شامل للامرين يقال تمثل كذا عنده كذا اذ حضر منتصبا عنده بنفسه او بمثاله والادراك
يعرض له اضافتان احديهما الى المدرك وهو قوله عند المدرك والثانية الى الشيء المدرك
وحصل في كذا احتاج في تعريفه الى ايراد ذكر الشيء وهو المدرك والى ايراد ذكر ذي الادراك
وهو قوله عند المدرك لاجل عروض هاتين الاضافتين له فكان المدرك والمدرك ايضا
متضايفين والادراك ينقسم الى ادراك بآلة له والى ادراك بغير آلة بل بذات المدرك
ومشتمل على القسمين قيد التعريف بقوله يشاهدها ما به يدرك وعلى قوله يشاهد بحث
وهو انه يقتضي ان المشاهدة نوع من الادراك اخذه في بيان معنى الادراك فان قيل انه
اراد بالمشاهدة الحضور فنقول الحضور غير كاف فان الحاضر عند الحس الذي لا يلتفت النفس
اليه لا يكون مدركا والجواب ان الادراك ليس هو كون الشيء حاضرا عند الحس فقط بل كونه حاضرا
عند المدرك والحضور عند الحس لا بان يكون حاضرا مرتين فان المدرك هو النفس ولكن بواسطة
الحس وكلام الشيخ دال عليه واعلم ان الحضور عند الحس ليس هو الحصول في نفس الحس ويجوز ان [illegible]
يكون ايضا الحصول في آلة الحس متصل بمحل الحس كانت تلك الآلة محل الحس او لم يكن والاشياء
المدركة تنقسم الى ما لا يكون خارجا عن ذات المدرك والى ما يكون اما في الاول فالحقيقة المتمثلة
عند المدرك هي نفس حقيقتها واما في الثاني فهي تكون غير الحقيقة الموجودة في الخارج بل اما
صورة منتزعة من الخارج ان كان الادراك مستفادا من خارج او صورة حصلت عند المدرك
ابتداء سواء كانت الخارجية مستفادة منها او لم يكن وعلى التقديرين فادراك الحقيقة

الحقيقة الخارجية هو حصول تلك الصورة الذهنية عند المدرك واشار الى ذلك بقوله
فاما ان يكون تلك الحقيقة اي المتمثلة نفس حقيقة الشي الخارج عن المدرك اذا ادرك او يكون مثل
حقيقته مرتسما في ذات المدرك غير مباين له وقدم ابطال القسم الاول على ذكر القسم الثاني
فقال بعد ذكر القسم الاول فيكون حقيقة ما لا وجود له بالفعل في الاعيان الخارجية مثل كثير من
الاشكال الهندسية مثلا كالكرة المحيطة باثني عشر قاعدة مخمسات بل كثير من المفروضات التي
لا يمكن اذا فرضت في الهندسة كما يفرض مثلا من الممتنعات ليتبين به الخلف فيكون الحقيقة ما
لا يتحقق اصلا اذ لا حقيقة له في الخارج ومما كانت مما يدرك علم انها موجودة لا في الخارج بل
عند المدرك وفيما لا يباينه فبابطال القسم الاول يتحقق الثاني واشار الى ذلك بقوله وهو
القسم واشار في قوله او يكون مثال حقيقته هو الصورة المتمثلة فيهم الشيخ او عين الشي الخارج
على ان الشي من الشي الذي لو كان في الخارج لكان هو القسم الاول فهذا بيان ماهية الادراك
لان العلماء اختلفوا في ماهية الادراك اختلافا عظيما وطولوا الكلام فيها لخفائها
بل لشدة وضوحها فمنهم من ذهب الى انه اضافة عارضة للمدرك الى المدرك نفس الاضافة ورأى
ان يندفع عنه بعض الشكوك الموردة على ان الادراك صورة وغفل عن استدعاء
الاضافة ثبوت المضافين فلزمه ان لا يكون موجودا في الخارج مدركا ولئن لا يكون
ادراك ما جهلا البتة لان الجهل هو كون الصورة الذهنية للحقيقة الخارجية غير مطابقة
اياها ومنهم من ذهب الى ان الادراك غني عن التعريف فلا ينبغي ان يعرف وهو حق
الا انهم يريدون بذلك التخلص عن المدافعة التي وقع القوم فيها واعلم ان ما ذكره
الشيخ ليس بتعريف الادراك ولذلك لم يتحاش فيه عن ايراد ذكر المدرك فانه
لا يجوز ان يقع في تعريف الحركة مثلا ابطال حال المتحرك بل هو تعيين للمعنى المسمى
بالادراك الذي يشترك فيه الاحساس والتخيل والتوهم والتعقل ولذا كان
ذلك المعنى واضحا غنيا عن التعريف فان الباحثين عن حقائق الاشياء المختلفة و
تلخيصها كالحركة مثلا يتعرفوا احوالها اي التساوي في تلك الاشياء ام بغيره
التساوي وكيف يستعملها الى ما يتعلق بها واين هم كثير من الناظرين في الفلسفة

لكم م

ما ليس بموجود

تعيين ... بتعريف الادراك ... وضوحه ... القول على ...

من قولهم النفس تدرك المحسوسات الجزئية بآلة والمعقولات بذاتها انها تدرك الجزئيات
من الآلة لا النفس وشنعوا عليهم بانهم يقولون ان النفس لا تدرك الجزئيات وذلك في
طولوا الكلام في ذلك وجل اعتراضاتهم وتشنيعاتهم واردة على ما فهموه لا على ما قالته
الحكماء كما سيجيء بيانه في موضعه ومن الاعتراضات الفاضل الشارح في هذا الموضع
لان الصورة الذهنية ان لم تكن مطابقة للخارج كانت جهلا وان كانت مطابقة
فلا بد من امر في الخارج وح لم لا يجوز ان يكون الادراك حالة نسبية بين المدرك
وبينه ولان صورة المتخيل لم لا يجوز ان يكون موجودة قائمة بانفسها كما قاله افلاطن
او بغيرها من الاجرام الغائبة عنا وهذا وان كان مستبعدا لكنه بالتزام ان
صورة السماء مساوية للسماء غير مستبعد والجواب عن الاول ان من الصور في الذهن
ما هي مطابقة للخارج اي العلم ومنها ما هي غير مطابقة للخارج هي الجهل واما الاضافة فلا تعتبر فيها
المطابقة وعدمها لامتناع وجود ما في الخارج فلا يكون الادراك بمعنى الاضافة علما ولا جهلا
وعن الثاني انه لم يذهب الى ان المحالات المتناقضة بانفسها موجودة في الخارج
ولا احد ان يذهب الى ذلك [illegible] بان الصورة المدركة في جسم غائب عن المدرك
ليس مستبعد فقط بل انما هو مع ذلك من المنافيات الظاهرة وليس لك القول بان صورة
السماء المنطبعة في آلة الادراك مساوية للسماء لاحتمال ان يكون الانطباع في مادة الجسم الذي
هو آلة الادراك وفي القوة المدركة اي الية فيه اللذين لا حظ لهما في الصغر والكبر من
حيث ذاتيهما او لاحتمال ان يكون المنطبع اصغر مقدارا من السماء وذلك غير قادح
في المساواة بحسب الصورة فان الكبر والصغر من الامور المتساوية في الصورة الانسانية
ولما لم يكن ذلك محالا لمجرد الاستبعاد الذي ادعاه المعترض بطلانه على ان هذا الاستبعاد
ليس بوارد على القول بان الادراك انما يكون بصورة مطلقا بل غايته ما في الباب انه يرد
على القائلين بان الابصار انما يكون بانطباع صورة في الرطوبة الجليدية والتخيل يكون
بانطباع صورة في الآلة الجسمانية الموضوعة للتخيل ولا يرد على سائر الادراكات الجسمانية
والعقلية ولا في الموضعين المذكورين ايضا على القائلين بالشعاع او على من ذهب

مذهب الشيخ ابي البركات في القول بان الصورة المتخيلة تنطبع في النفس ولولا ان هذا البحث
خارج عما في الكتاب لاوردنا التحقيق فيه لكننا اتينا وزعم هذا القدر بعض التعسف ومنها
قوله انه لزم من قول الشيخ اثبات الصورة الذهنية فانا ان لزم فيما لا يكون موجودا اما المحسوسات
التي لا يدرك الا اذا كانت موجودة فيحتمل ان يكون ادراكها اضافة ما للمدرك اليها والجواب
ان الادراك معنى واحد انما يختلف باضافته الى الحس او العقل فاذا دلت ماهيته في موضع
على كونه امرا غير مضاف عرضت له الاضافة علم قطعا انه ليس نفس الاضافة اينما كان و
منها قوله حصول الاستدارة والحرارة في القوة المدركة يقتضي صيرورتها مستديرة حارة
والجواب ان الاستدارة ان كانت جزئية كانت ذات وضع ولا محالة تكون حالة في ذي
وضع فيصير الجزء الذي هو محلها مستديرا بعد حصولها في محلها ولا يلزم من ذلك [illegible]
الذي يكون ذلك المحل آلة له مستديرا وان كانت كلية لم تكن ذات وضع ولا تقتضي [illegible]
محلها مستديرا واما الحرارة فانها لا تقتضي كون محلها حارا الا اذا كان [illegible]
والمحل جسما خاليا عن ضدها من شأنه ان ينفعل عنها ولا يلزم من ذلك [illegible]
لها اذا حلت جسما او قوة جسمانية لم تجعلها حارة فضلا من ان تجعل المدرك الذي يكون ذلك
المحل آلة له حارا والاعتراضات التي اوردها يمكن ان احدا من الادراكات الجزئية يجري
مجراها والاشتغال بها يقتضي تطويل شرح الكتاب ليس في [illegible] واما الجواب بعد تسليم
احتياج الادراك الى حصول صورة في المدرك على انه امور اذ ذلك الحصول ومنها قوله لو كان
ادراك السواد عبارة عن حصول الشيء فقط لكان الجسم الاسود مدركا والجواب ان حصول
الشيء للشيء يقع بالاشتراك او التشابه على معان مختلفة كحصول الجوهر للجوهر وللعرض
وحصول العرض للعرض والجوهر والصورة للمادة او الجسم وعكسهما والمحاذي لمحاذيه
عنده وعكسه الى غير ذلك لما كان الحصول للادراك معلوما ولم يكن المراد من هذا القول
تعريفا للادراك لم يتعرض لبيان اقسامه بل اقتصر على تعيين هذا الحصول بانه حصول صورة
ما للمدرك لا للشيء على الاطلاق ولما لم يكن هذا الحصول بمعنى حصول العرض لموضوعه
لم يجب ان يكون الاسود مدركا للسواد ومنها قوله وايضا لو حصل انا اذا تصورنا موجودا

حصول م

ليس بجسم ولا فانها في جسم واعتقدنا حلول السواد فيه لم نقطع بكونه عالما به والجواب ان اعتقاد
حلول السواد فيه ان كان على سبيل حلوله في الاجسام فهو جهل وسخف وان كان على سبيل حلوله في
المجردات فهو معنى كونه عالما به ولا تغاير بينهما الا تغاير الالفاظ المترادفة ومنها قوله
انا بعد العلم بان الله تعالى ليس بجسم ولا حال في جسم قد نشك في انه هل يعلم ذاته وهل يعلم كونه
فاعلا لغيره ام لا وذلك يدل على ان كون الشيء عالما بشيء مغاير لحصول ذلك له والجواب الشيرا
ان ذلك انما يقع اذا لم نحقق ان ذاته باي وجه حصل لذاته ولا غيره باي وجه حصل له فان
معنى الحصول مختلف فاذا حققنا تجرده وحققنا ان كون الشيء مجردا قائما بالذات
يقتضي علمه بذاته وبسائر ما لا يخفى انا لم نشك في ذلك ومنها قوله اذا كنا نعقل
ذاتنا نفس ذاتنا فعلمنا بالشيء لم يتم ذاتنا بذاتنا فلما لم يكن علمنا بذاتنا وح يلزم ان بعلمنا
هو ذاتنا بعينه ويلزم جواز التركيبات الغير المتناهية وان لم يكن هو علمنا بذاتنا ولزم منه
ان لا يكون ايضا علمنا بذاتنا نفس ذاتنا وهذا من اعتراضات المسعودي والجواب عنه ان علمنا
بذاتنا هو ذاتنا بالذات وغيرها باعتبار والتغاير الواحد قد يكون له
اعتبارات فيه لا تنقطع ما دام المعتبر معتبرا ومنها قوله حصول الشيء للشيء يقتضي تغاير
الشيئين كاضافة الشيء الى الشيء واين الشيء من الشيء وذلك يقتضي امتناع كون الشيء عالما
بنفسه والجواب ان التغاير الاعتباري كاف في الحصول والاضافة فان المعالج لنفسه معالج
باعتبار آخر وليس بكاف في الايجاد لانه يقتضي تقدم الموجد على الموجد بالذات ومنها
قوله الصورة تحصل في الخيال او في الجليدية والادراك يكون في الحس المشترك او في ملتقى العصبتين
فلو كان نفس الحصول ادراكا لما كان كذا والجواب ما مر وهو ان الادراك ليس هو حصول الصورة
في الالة فقط بل حصوله في المدرك لحصوله في الالة وهاهنا الادراك لا يحصل في الحس المشترك
ولا في ملتقى العصبتين بل في النفس بواسطة هاتين الالتين عند حصول الصورة في الموضعين
المذكورين او غيرهما ومنها قوله انا نعلم ان المبصر هو الموجود في الخارج زيد والقول انه
مثاله وشبحه يقتضي الشك في الاوليات والجواب ان المبصر هو زيد لا شك ولا نزاع فيه
لكن الابصار فهو حصول مثاله في آلة المدرك وعدم التمييز بين المدرك والادراك منشأ

مثاله ان شخصا وبحري مجرى ذلك ما قال الغير من المعترضين انه عليه لو لم الادراك كيف يكون صورة
ذهنية مطابقة لما في الخارج والشعور بالمطابقة انما يكون بعد الشعور بما في الخارج وجوابه لم المطابقة
غير الشعور بها وانما اشترط فيه الاول دون الثاني فهذه جملة من الاعتراضات على ما ذكره الشيخ واجوبتها
وقد اقتصرنا عليها ايثارا للاختصار فان فيها وفيما تشابهها بعد كفاية لمن اخذت الفطانة بيده
كما قال الشيخ في صدر الكتاب الشيء قد يكون محسوسا عند ما يشاهد ثم يكون متخيلا عند غيبته
بتمثل صورته في الباطن كزيد الذي ابصرته مثلا اذا غاب عنك فتخيلته وقد يكون معقولا عند ما
يتصور من زيد مثلا معنى الانسان الموجود ايضا لغيره وهو عند ما يكون محسوسا يكون قد غشيته
غواش غريبة عن ماهيته لو ازيلت عنه لم يؤثر في كنه ماهيته مثل اين ووضع وكيف
ومقدار بعينه ولو توهم بدله غيره لم يؤثر في حقيقته مائيته وانسانيته والحس يناله من حيث هو
مغمور في هذه العوارض التي تلحقه بسبب المادة التي خلق منها لا يجرده عنها ولا يناله الا
بعلاقة وضعية بين حسه ومادته ولذلك لا يتمثل في الحس الظاهر صورته اذا زال وايضا الاظهر
الباطن فيتخيله مع تلك العوارض لا يقدر على تجريده المطلق عنها لكنه يجرده عن تلك
العلاقة المذكورة التي تعلق بها الحس فهو يتمثل صورته مع غيبة حاملها واما العقل فيقتدر
على تجريد الماهية المكنوفة باللواحق الغريبة المشخصة مستثبتا اياها حتى كانه عمل بالمحسوس
عملا جعله معقولا لما فرغ من بيان حقيقة الادراك اراد ان يبين مراتبه وانواعه ومراتبها
وانواع الادراك اربعة احساس وتخيل وتوهم وتعقل فالاحساس ادراك الشيء الموجود في
المادة الحاضرة عند المدرك على هيئات مخصوصة به محسوسة من الاين والمتى والوضع والكيف
والكم وغير ذلك وبعض ذلك لا ينفك ذلك الشيء عن امثالها في الوجود الخارجي ولا يشاركه فيها
غيره والتخيل ادراك لذلك الشيء مع الهيئات المذكورة ولكن في حالتي حضوره وغيبته والتوهم
ادراك المعاني الغير المحسوسة من الكيفيات والاضافات مخصوصة بالشيء الجزئي الموجود في المادة
ولا يشاركه فيها غيره والتعقل ادراك الشيء من حيث هو هو فقط لا من حيث شيء آخر سواء
اخذ وحده او مع غيره من الصفات المدركة بهذا النوع من الادراك فهذه ادراكات
مترتبة في التجريد الاول مشروط بثلاثة اشياء حضور المادة واكتناف الهيئات وكون

المدرك جزئيا والثاني مجرد عن الشرط الاول والثالث مجرد عن الاولين والرابع عن الجميع
الا انها اذا قيست الى مدرك واحد سقط الوهم عن الاعتبار لانه لا يدرك ما يدركه الحس
والخيال بانفراده بل يدرك ما يدركه بمشاركة الخيال وبذلك يتخصص ادراكه ويصير جزئيا و
لذلك لم يعتبره الشيخ في هذا الكتاب واعتبره في سائر كتبه بالوجه الاول وكون الطبيعة كالانسانية
اذا اخذت من حيث هي هي صالحة لان يقع على كثيرين ولان لا يقع الا على واحد وانما تختلف
ذلك بانضياف معان غيرها اليها لا يختص هي باختلاف تلك المعاني ولا يلزمها شيء من تلك المعاني
ولا يلزمها شيء من تلك المعاني من حيث مهيتها فالمعنى الذي ينضاف اليها ويجعلها جزئيا شخصيا
هو المادة اولا لانه زيدا لا بانه عمرو او بالانسانية ولا بماهية الانسانية لنفسها وانما يتأتى
بتشخصه انما هي بما … كالاين والكيف وغيرهما ثانيا فالصورة
المحسوسة منتزعة انتزاعا اكثر لكنه غير تام والعقلية منتزعة انتزاعا تاما وعبارة الكتاب ظاهرة
وانما تمثل بالابصار لانه اظهر انواع الاحساس … الشارح فسر الغواشي الغريبة
عن المهية بجميع العوارض المفارقة ولوازم الوجود والمهية اقول ولوازم المهية كالزوجية
… لا يكون غريبة عن المهية … لا يكون مثل هذه العوارض شي
عنه ما يكون الشيء محسوسا فقط بل … يكون معقولا ايضا وقد اورد في هذا الموضع سؤالا
وهو لان الصورة العقلية … في نفس … حلول العرض في الموضوع يكون جزئية
ويكون تشخصها وعرضيتها وحلولها في تلك النفس ومقارنتها لصفات تلك النفس عوارض
غريبة لا ينفك عنها وهذا ينافي قولهم ان العقل يقدر على انتزاع صورة مجردة عن
العوارض الغريبة وايضا تلك الصورة التي في نفس زيد مثلا لا يمكن ان يكون … من
الاشخاص الموجودة في الخارج قبل زيد وبعده فاذن تلك الصورة ليست بمجردة ولا مشترك
فيها واجاب بان الانسانية المشتركة الموجودة في الاشخاص في نفسها مجردة عن اللواحق
والعلم … المتعلق بها من حيث هي علم كلي مجرد لانه معلوم كذلك لا لان العلم في ذاته
… وهذا السؤال … المتقدمين كلهم … في فهم التعليم والمتاخرين اذ لم
يقفوا على اغراضهم ظنوا ان في العقل صورة مجردة كلية وليس الامر على ما ظنوه بل

ناقصا شروط الحضور المادة و…
منتزعة انتزاعا ما

من التحقيق ما ذكرناه واقول المشابهة التي في زيد ليست بعينها التي في عمرو فالمشابهة المشابهة لهما معا من حيث هي مشابهة لهما نسبة هي التي في كل واحد منهما ولا هي فيهما معا التي الموجود منها في احدهما لا بعينها بل جزء منها فهي اما تكون في العقل فقط وهي المشابهة الكلية فهي من حيث كونها صورة واحدة في عقل زيد مثلا جزئية ومن حيث كونها متعلقة بكل واحد من الناس كلية ومعنى تعلقها ان الانسان المدرك بتلك الصورة التي هي طبيعة صالحة لان يعقل بها كثيرة ولان للكلية لكونها في رتبة من مثله للاشخاص لحصول تلك الشخص بعينه او اي واحد من تلك الاشخاص سبق الى ان يدركه زيد حصل في عقله تلك الصورة بعينها فهذا معنى اشتراكها واما معنى تجردها فيكون تلك الصورة الحاصلة التي انصرف اليها معنى الاشتراك مجردة عن اللواحق المادية وذكر ... المتشخصة فانها باحد الاعتبار ... فرت آخر وهو كون الشيء كل ... ما الاعتبار الآخر ما ينظر فيه وهو نفسه فان الصورة التي ذكرناها ... بالماهية من حيث هي المثلث التي ليست في الحقيقة كلية ولا جزئية ... في ذلك فلم يتعرض لها البتة والعجب منه ... ففي تحقيقه هذه الى انه في موضع غير معدود وهو لان الكليات لا توجد في الخارج ... ذاته بريء عن الشوائب المادية واللواحق الغريبة التي لا تلزم ماهيته عن جهة ... معقول لذاته ليس لها حاجة الى ... يعني ان يعقلها من شانه ان يعقله بل لعله في جانب ما من شانه ان يعقله الشيء الذي لا يتعلق بالمادة اصلا ولا باللواحق الغريبة فليس يمكن ان يحجبه شيء من خارج ذاته لحوقا غريبا لانه مجرد عما يغاير ذاته بل انما يلحقه ما يلزم ماهيته عن ماهيته وهذا التصريح بان لوازم الماهية ليست من الغواشي الغريبة فذلك الشيء لا يمكن ان يتكثر الا بالماهية وهو معقول لذاته لانه لا يحتاج الى تجريد فان لم يعقل كان ذلك من جهة القوة العاقلة لا من جهته لانه في نفسه معقول غير محتاج الى عمل به يصير معقولا بل العاقلة تحتاج الى عمل بعض منها كالفكر مثلا لتصير عاقلة له فان لم تصر في قوله بل لعله يعود الى العقل ويحمل ان يعود الى المعقول الى ان ذلك الشيء من شانه ان يكون عاقلا لذاته كما يجيء بيانه وهو معنى قوله بل لعله في جانب ما من شانه ان يعقله كان شيخ قسم الموجودات الى ما من شانه

لن يكون عاقلا وإلى ما ليس من شأنه ذلك وقسمها اتّجه إلى ما من شأنه [أن لم] يكن معقولا بذاته وإلى
ما ليس من شأنه ذلك فأشار إلى أنّ ما من شأنه أن يكون معقولا بذاته ليس يجب القسمة الأولى من القسم الذي
ليس من شأنه أن يكون عاقلا بل هو من القسم الآخر أعني ممّا من شأنه أن يكون عاقلا وإنما لم يحكم بذلك
جزما لأنه لم يبيّنه بعد وسيأتي بيانه أورد الفاضل الشارح شكّا بعد أن ذكر أنّ المراد من المادّة
ههنا هو المحلّ سواء كان محسوسا كخشب السرير أو معقولا كالهيولى وسواء كان متقوّما بالحالّ
كالهيولى أو مقوّما له كالموضوع وذلك الشكّ أنّ المحلّ ماهيّة معقولة لا ينافي تعقّلها تعقّل
الحالّ فيها فإنّ من عقل ثبوت الشكل للخشب فقد عقلهما فإذن ليست هي بمانعة عن التعقّل
وأجاب بأنّ التعقّل لمّا كان حصول ماهيّة المعقول للعاقل كان المانع عن التعقّل هو
المقارنة لا غير لكن ما ليس في محلّ فكونه قائما بذاته يكون حقيقة حاصلة لذاته فهو معقول لذاته
عاقل لذاته وكلّ ما يقوم بمحلّ لم يكن حقيقته حاصلة لذاته بل لغيره فلا يكون هو عاقلا لذاته ويصير
معقولا لغيره بعد تعقّل ذلك الغير وهو ... أقول هذا الجواب ليس كما ينبغي فإنّ الجسم
ليس في محلّ وليس عاقلا لذاته والصورة المستقرّة حالّة في محلّ وليست محتاجة إلى عمل
يعمل بها لتصير معقولة ولكن الصورة منها أو الهيولى لا غير فإنها هي المقتضية لأن يكون ما يحلّ
فيها من الصور والأعراض المحسوسة وغير المحسوسة أشخاصا ذوات أوضاع و...
وجميع ما يحلّ فيها يكون لأجلها من حيث هي كذلك وحينئذ لا يكون شيء منها معقولا و
يمكن أن يوجد مجرّدة عن اللواحق المشخّصة وحينئذ يكون جميعها معقولا وهذا هو منع المادّة
عن كون الشيء معقولا وأمّا كون الشيء عاقلا فهو يكون لقيامه بالذات بعد تجرّده أيضا
في ذاته لا بسبب محلّ حامل كما سيجيء بيانه **لعلّك تشتهي الآن أن نشرح** إشارة
لك من أمر القوى الدرّاكة من باطن أدنى شرح ولأن نقدّم شرح أمر القوى المناسبة
للحسّ أوّلا فاسمع لمّا فرغ عن بيان إدراك أنواع الإدراكات شرع في إثبات
القوى المدركة وأحوالها وابتدأ بالحيوانية وهي تنقسم إلى ظاهرة وباطنة ثمّ لمّا
كانت الظاهرة فلكونها ظاهرة الوجود لم يكن محتاجة إلى الإثبات ولمّا كان بيان كيفيّة
الإحساس بها يحتاج إلى كلام طويل غير مناسب لسياقة الكتاب لم يتعرّض له وأمّا

واما الباطنة فلما سبقها لما مضى ولما سيأتي من احوال النفس الناطقة عليها كانت
مما يحتاج الى تحقيقه فجعل هذا الفصل مشتملا على بيان اثباتها وتغايرها والاشارة الى
مواضعها وهي القوى تنقسم الى مدركة والى معينة على الادراك والمدركة مدركة اما لما
يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة وهو ما يسمى صورا او لما لا يمكن وهو ما يسمى معاني و
المعينة تعين اما لحفظ المدركات من غير تصرف ليتمكن المدرك من المعاودة الى ادراكها
واما بالتصرف فيها والمعينة بالحفظ معينة اما لمدركة الصور واما لمدركة المعاني فهذه
خمس فهي الاولى مدركة الصور وتسمى حسا مشتركا لانها تدرك خيالات المحسوسات
الظاهرة بالتأدية اليها وثانيتها المعينة بالحفظ وتسمى خيالا ومصورة والثالثة
المتصرفة في المدركات وتسمى متخيلة ومتفكرة باعتبارين والرابعة مدركة المعاني وتسمى وهما
ومتوهمة والخامسة معينتها بالحفظ وتسمى حافظا وذاكرة وانما سميت الخمس
مدركة ولكن كانت المدركة منها اثنتين فقط للنزاع في مدركات الباطنة لا تتم الا بجميعها
وابتدأ الشيخ بشرح الحس المشترك لما سبق من ان الترتيب التعليمي
ينتقل بالمتعلمين عما هو اظهر عند الحس الى ما هو قريب الى العقل الحس قد يشعر القطر م
النازل خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا كله على سبيل المشاهدة
لا على سبيل التخيل او التذكر واثبت ان البصر انما يرتسم فيه صورة المقابل
النازل او المستدير كالنقطة لا كالخط فقد بقي اذن في بعض قواك هيئة ما ارتسم
فيه اولا واتصل بها هيئة الابصار الحاضر فعندك قوة قبل البصر اليها يؤدي البصر كالمشاهدة
لمشاهدة وعندها يجتمع المحسوسات فيدركها وعندك قوة تحفظ مثل المحسوسات بعد
الغيبوبة مجتمعة فيها وبها تتم القوتين يمكنك ان تحكم ان هذا اللون غير هذا الطعم وان
لصاحب هذا اللون هذا الطعم فان القاضي بهذين الامرين يحتاج الى ان يحضره المقضي
عليهما جميعا فهذه قوى هذا بيان اثبات الحس المشترك والخيال وقد استدل على
الحس م وجود كل واحد منهما منفردا وعلى وجودهما معا باشتراك الاستدلال على المشترك
منفردا فهو قول الشيخ قد تبصر القطر النازل الى قوله اليها يؤدي البصر كالمشاهد والحاصل

لان الموجودة في الخارج كنقطة والمرئي كخط والنقطة المتحركة ترتسم في البصر عند وصولها
الى مكان ما يحدث بحسب المقابلة بينهما وتزول عنه بزوال المقابلة والمقابلة انما تحصل
في آن تحيط به زمانان لا حصول لها فيهما لكون الحركة غير قارة فلو لم تكن قوة اخرى غير البصر ترتسم
فيه تلك النقطة وتبقى قليلا على وجه يتصل الارتسامات المتتالية في البصر وفيه بعضها ببعض
لم يكن اتصال فلم ير خط فاذن ههنا قوة قد يبقى فيها الارتسام البصري مشاهدا واما
قوله وعندها تجتمع المحسوسات فيدركها فاشارة الى خاصة اخرى لهذه القوة وهي التي لاجلها
لقبت بالحس المشترك وانما ذكرها ههنا لتعريف القوة بها وسيورد الحجة على اثباتها واعترض
الفاضل الشارح على هذا الاستدلال بان قال لم لا يجوز ان يكون اتصال الارتسامات في
الهواء بان يكون كل شكل يحدث في جزء من الهواء لوصول النقطة اليه فانه يحدث قبل زوال
الشكل الذي قبله فتتصل الشكلات فيرى خطا فقد [illegible] هذا اولى مما قالوه لان القول بمشاهدة
ما ليس في الخارج سفسطة وجهالة ثم [illegible] ولم لا يجوز ان يكون ذلك في البصر والعلم بان
البصر لا يرتسم فيه الا صورة المقابل ليس ببديهي والتجربة لا تفيده والجواب عن الاول
ان بقاء الشكل التالي بعد حصول الشكل بعده يقتضي الخلاء فان الشكل انما حدث في الهواء
بنهايات الجسم المتحرك فيه وبقاء النهايات بحالها بعد خروج المتحرك عنها يقتضي
احاطة النهايات بالخلاء وعن الثاني ان القول بذلك اولى بان ينسب الى السفسطة والجهالة
من القول بوجود قوة للانسان يدرك بها شيئا بعد غيبته لانه مع كونه مشتملا على القول
بمشاهدة ما ليس في الخارج قول بمشاهدة ما لا يقابل البصر ولا يكون في حكم ما يقابله وقد
قول الشيخ وعندك قوة تحفظ مثل المحسوسات بعد الغيبوبة مجتمعة فيها فاشارة الى الخيال
واستدلال على وجوده بالمشاهدة الباطنة وهو ظاهر قال الفاضل الشارح واستدلوا على مغايرة
الخيال للحس المشترك من وجهين احدهما ان المدرك قابل والقابل مغاير للحافظ لجواز ان الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد والمثال ان الماء يقبل الاشكال ولا يحفظها والحجة ضعيفة ومع ذلك
فان الخيال الذي هو الحافظ يجب ان يقبل الصورة حتى يمكن ان يحفظها وايضا انها معارضة بالحس
المشترك المدرك لاشياء مختلفة وبالنفس التي تفعل افعالا مختلفة والثاني اجتماع القوى د

القبول والحفظ فى شئ لا بد ان يكون فى وحدتهما فانهم يجوزون اجتماعهما فى شئ واحد لقوتين فيه
كالارض واما افتراقهما فى صورة يدل على مغايرتهما والمعارضة بالحس المشترك والنفس ليست
بشئ لان الواحد قد يصدر عنه اكثر اذا كان الصادر بالقصد الاول شيئا واحدا ثم يصير
بقصد ثان او ثالث وجوه الصدورات مختلفة فالصادر عن الحس المشترك هو استثبات
الصور المادية عند غيبة المادة ثم يصير مستثبتا للالوان والاصوات والطعوم وغيرها
بقصد ثان وذلك لانقسام تلك الصور اليها وكذا الابصار الذى فعله ادراك الالوان
ثم انه يصير مدركا للضدين لكون الالوان مشتملا عليهما واما النفس فانما يكثر فعلها لكثرة وجوه
الصدورات عنها فافهم والمثال الثانى ضعيف لانه يثبت الحكم فى صورة لا يقتضى ثبوت
مثله فى صورة اخرى واقول ليس الا [illegible] الثالث ينتج حكما
جزئيا مناقضا للحكم الكلى [illegible] فان ذلك يدل على مغايرة [illegible]
بالضرورة فافهم والوجه الثانى [illegible] والانه [illegible] من غير نسيان [illegible]
تغاير القوتين فان الاستحضار حصول الصورة فى [illegible]
المدركة [illegible] ولهذا [illegible]
القول ان الادراك ليس هو حصول الصورة فى المدرك [illegible] ذلك الا تقدير [illegible]
لئن يكون الصورة حاصلة فى الحس المشترك دائما والاستحضار موقوف على حصول [illegible]
وايضا القوة العاقلة ليست لها حافظة مع انها تستحضر وتذهل من غير نسيان وتنسى فان قلتم
حافظها العقل الفعال قلنا فليكن هو حافظا للحس المشترك ايضا والجواب عنه ما مر وهو ان الادراك
حصول الصورة للمدرك لحصولها فى الآلة ولهذا والصورة حالة انه هو غير حاصلة للمدرك ولكن كانت
حاصلة فى الآلة والعقل الفعال لتمثل المعقولات فيه وامتناع تمثل المحسوسات فيه يصلح لان يكون
حافظا للصور المعقولة دون المحسوسة واما قول الشيخ وبهاتين القوتين يمكنك ان تحكم ان
هذا اللون غير هذا الطعم فاستدلال مشترك على وجودهما معا وهو مبنى على ان النفس لا تدرك
المحسوسات الا بقوى جسمانية وتقريره انها لا تدرك بحس واحد من الحواس الظاهرة غير نوع واحد
من المحسوسات فاذن لا بد لها حين تحكم على ابيض انه ذو حلاوة من قوة تدرك البياض والحلاوة

معا بها ولا تحفظ لو نسب جميع المحسوسات الى تلك القوة نسبة واحدة وايضا كان النفس لا تقدر على
هذا الحكم الا بقوة مدركة للجميع فانها ايضا لا تقدر على ذلك الا بقوة حافظة للجميع والا فينعدم
صورة كل واحد من البياض والحلاوة عند ادراك الآخر والالتفات اليه واعترض الفاضل الشارح
بان الحكم على زيد بانه انسان وهو حكم بكلي على جزئي فالحاكم يجب ان يدركهما معا ويلزم منه ان يكون النفس
التي هي مدركة للكليات مدركة للجزئيات والجواب انها مدركة لهما ولكن لاحدهما بالذات وللآخر بغير آلة
بالآلة
قال والذي يدل على ابطال القول بالحس المشترك على الضرورة انا اذا ذقنا طعاما ان الذائق
ليس هو الدماغ ولو جاز ذلك لجاز ان يقال بل هو العقب او الكعب واذا ابصرت شيئا
قلت يعتبر الامرين احدهما بالعين والآخر بالدماغ والذي يدل على ابطال القول بالخيال ان
الانطباع … في جزء من الدماغ … اختلاط الصور وانطباع كل واحد
في جزء هو في غاية الصغر والجواب عن الاول انك ايضا بالضرورة تجد الفرق بين الذوق والتخيل
الذوق ونعلم ان محل الذوق ليس في عقبك وعن الثاني انه استبعاد محض وذلك لقياس الامور
الذهنية … وايضا فان الحيوانات ناطقها وغير ناطقها تدرك في المحسوسات الجزئية
معاني جزئية غير محسوسة ولا متأدية من طرق الحواس مثل ادراك الشاة معنى في الذئب غير محسوس وادراك — معنی تام
الكبش معنى في النعجة غير محسوس ادراكا جزئيا يحكم به كما يحكم الحس بما يشاهده فعندك قوة هذا شأنها
وايضا … وعند كثير من الحيوانات العجم قوة تحفظ هذه المعاني بعد حكم الحاكم بها غير الحافظة للصور
هذا بيان اثبات الوهم والحافظة الوهم قوة يدرك الحيوان بها معاني جزئية لم تتأد من الحواس
اليها كادراك العداوة والصداقة والموافقة والمخالفة من اشخاص جزئية فادراك تلك المعاني
دليل على وجود قوة تدركها وكونها مما لم تتأد من الحواس دليل على مغايرتها للحس المشترك ووجودها
في الحيوانات العجم دليل على مغايرتها للنفس الناطقة وقد يستدل على ذلك ايضا بان الانسان ربما
يخاف شيئا يقتضي العقل الامن منه كالموتى وما يخالف عقله ولا الحافظة فاثباتها مغايرتها لسائر — فهو غير عقلي م
القوى كما مر وما في الكتاب ظاهر ولا قول الفاضل الشارح الصداقة التي بيني وبين ولدي كلية فيجاب
بان يقال بحسب انها كلية ولكن الكلي لا بد له من اشخاص جزئية وكلامنا في جزئيات الصداقة الكلية
وايضا الاستيناس الذي يدركه الشاة من صاحبها في وقت ما بعينه جزئيا يدرك بغير العقل وكلامنا في

فى مثله **قوله** ولكل قوة من هذه القوى آلة جسمانية خاصة واسم خاص فالاولى هو المسماة بالحس المشترك
وبنطاسيا وآلتها الروح المصبوب فى مبادى عصب الحس لا سيما فى مقدم الدماغ والثانية المسماة بالمصورة
والخيال وآلتها الروح المصبوب فى البطن المقدم لا سيما فى الجانب الاخير ○ ذكر علماء التشريح ان
الحامل لقوة الشم زائدتان شبيهتان بحلمتى الثدى نابتتان من مقدم الدماغ قد فارقتا لين الدماغ
قليلا ولم تلحقهما صلابة العصب والحامل لقوة الابصار الزوج الاول من الازواج السبعة التى عصبها
النابتة من الدماغ وهما مجوفتان تتلاقيان فتفترقان الى العينين والحامل لقوة الذوق هو الشعبة
الرابعة من الزوج الثالث الذى منبته الحد المشترك بين مقدم الدماغ ومؤخره من لدن قاعدة
الدماغ وينفذ من الشعبة فى ثقبة فى الفك الاعلى الى اللسان والحامل لقوة السمع هو النصف الاول
من قسمى الزوج الخامس الذى منشاؤه خلف الزوج الثالث وينبت من القسم بالجملة هو
الجزء المقدم من الدماغ والحامل لقوة اللمس سائر الاعصاب وخصوصا النخاعية فتبين من هذا ان
مبدأ اعصاب الحواس الاربعة هو مقدم الدماغ ومبدأ اعصاب اللمس هو الدماغ والنخاع الذى
مبداه الدماغ ايضا واكثرها نخاعية فلا حس لك قال الشيخ ان آلة الحس المشترك هو الروح المصبوب
فى مبادى عصب الحس لا سيما فى مقدم الدماغ ولم يقل مطلقا فى مقدم الدماغ فان الحس المشترك كالحوض
ينشعب منه خمسة انهار وكان الروح المصبوب فى البطن المقدم هو آلة للحس المشترك والخيال
الا ان ما فى مقدم ذلك البطن بالحس المشترك اخص وما فى مؤخره بالخيال اخص وانما تتادى الادراكات
الحسية من الحواس بواسطة الارواح التى فى مباديها المتصلة بالروح المصبوب فى البطن المقدم
والفاضل الشارح فسر التادية بان تسير الكيفيات المحسوسة فى الاعصاب الى آلة الحس المشترك
ثم اشتغل ببيان الاستبعاد والتشنيع الوارد على تفسيره والتادية ههنا استعارة عن ادراك
النفس بواسطة الروح المصبوب فى كل حس محسوسه وبواسطة الروح الذى هو مبدأ مشترك
للجميع جميع المحسوسات واتصال الاعصاب ليس لتمهيد طرق تسير فيها الكيفيات فان الكيفيات
لا تنتقل من موضوعاتها وادراك النفس ليس بمتاخر عن ملاقاة الحواس للمحسوسات بزمان تقطع فيه
تلك المسافة بل هو لاتصال الارواح بمبدأ واحد مجتمعة فى موضع بعينها للاحساس وبادنى
كلام الشيخ ظ **قوله** والثالثة الوهم وآلتها الدماغ كله لكن الاخص بها هو التجويف الاوسط ○

عصب ٢

الاعضاء الرئيسة

قال الشيخ في الشفاء في صفة القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما ليس فصلا
كالحكم العقلي ولكن حكما تخيليا مقرونا بالجزئية وبالصورة الحسية وعنه تصدر اكثر الافعال الحيوانية
الى هاهنا حكايته قوله ويكون الدماغ كله آلتها هو لكونها مصدرا لاكثر الافعال المتعلقة بالروح الدماغي
في الحيوان واختصاص التجويف الاوسط بها لاستخدامها المتخيلة على ما يجيء ولهذا السبب ايضا قدم
ذكرها على ذكر المتخيلة قوله وتخدمها قوة رابعة لها ان تركب وتفصل ما يليها من الصور المأخوذة
عن الحس والمعاني المدركة بالوهم وتركب ايضا الصور بالمعاني وتفصلها عنها وتسمى عند استعمال
العقل متفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة وسلطانها في الجزء الاول من التجويف الاوسط وكانها
قوة ما للوهم وبتوسط الوهم للعقل معناه واضح والمراد من الخدمة ان الوهم يتصرف بتوسطها
في المدركات تسمية بما تدركه المدركات ادراكه لها قال الفاضل الشارح ان كان لهذه القوة ادراك كان الشيء
الواحد مدركا ومتصرفا وان لم يكن لها ادراك مع انها متصرفة بالتركيب والتفصيل بطل قولهم
التصرف على الشيئين لابد وان يحضره المقضي عليهما وايضا استخدام الوهم اياها تصرف فيها
فان الوهم مدرك ومتصرف معا والجواب عن الاول ان هذه القوة ليست بمدركة وتصرفها
في شيئين يقتضي حضورهما لا ادراكها لهما اذ لا يجب ان يكون كل حاضر متصرف فيه مدركا وعن
الثاني ان الشيء الواحد يمكن ان يكون مدركا ومتصرفا من وجهين مختلفين احدهما بحسب ذاته والآخر
بحسب آلته او كلاهما بحسب آلتين قوله والباقية من القوى هي الذاكرة وسلطانها في حيز
الروح الذي في التجويف الاخير وهو آلتها اقول هي القوة الخامسة وهي حافظة للمعاني ومعينة
للوهم بالحفظ ويسميها قوم ذاكرة فان الذكر لا يتم الا بها قال الفاضل الشارح حفظ المعاني
مغاير لاسترجاعها بعد زوالها فان وجب ان يكون لكل فعل قوة عليحدة وجب ان يكون ستا
وهذا شيء ذكره في القانون وايضا الشيخ ذكر في القانون بهذه العبارة وهاهنا موضع نظر
فلسفي في انه هل القوة الحافظة والمتذكرة المسترجعة لما غاب عن الحفظ من مخزونات الوهم قوة
واحدة ام قوتان ولكن ليس ذلك مما يلزم الطبيب فلهذا لم يحكم بالتغاير مطلقا وقال في
الشفاء وهذه القوة تعني الحافظة تسمى ايضا متذكرة فيكون حافظة لصيانتها ما فيها ومتذكرة
لسرعة استعدادها لاستثباتها والتصور بها مستعيدة اياها اذا فقدت وذلك اذا اقبل

بمحافظة

اذا قبل الوهم بقوة المتخيلة لحفظ بعرض احدا واحدا من الصور الى آخر قوله وهذا يدل على انها
هي الذاكرة ولكن باعتبار آخر والحق ان الذاكر ملاحظ المحفوظ فهو مركب من ادراك شيء
ادرك في وقت آخر وحفظ على ما صرح به الشيخ في آخر هذا النمط والاسترجاع طلب تلك
الملاحظة بالفكر فاذن الذاكرة ليست هي قوة بسيطة بل هي مبدأ فعل مركب من افعال قوى ثلاث
مدركة وحافظة والمسترجعة مبدأ فعل مركب من افعال ثلث قوى متصرفة ومدركة وحافظة وههنا
بحث آخر وهو ان الفاضل الشارح ذكر ان الشيخ قال في الشفاء في آخر الفصل الاول من المقالة
الرابعة من الكلام في النفس ويشبه ان تكون القوة الوهمية هي بعينها المفكرة والمتخيلة والمتذكرة
وهي بعينها الحاكمة فتكون بذاتها حاكمة وبحركاتها وافعالها متخيلة ومتذكرة فتكون متخيلة بما تعمل في
الصور والمعاني ومتذكرة بما ينتهي اليه عملها واما الحافظة فهي قوة خزانتها فهذه حكاية الفاضل و
ذلك يدل على اضطرابه في امر هذه القوى انتهى وقد قال الشيخ ايضا قبل كلامه متصلا به ان
القوة المركبة بين الصورة والصورة وبين الصورة والمعنى وبين المعنى والمعنى هي كانها القوة الوهمية
بالوضع لا من حيث تحكم بل من حيث تعمل ليتوصل به الى الحكم وقد جعل مكانها وسط الدماغ ليكون لها
اتصال بخزانتي المعنى والصورة وهذا الكلام صريح بان محل المتصرفة والوهمية عضو واحد وبه
ان القوة الواحدة بالآلة الواحدة لا تفعل فعلين مختلفين فاذن صدور فعلين مختلفين هما الادراك
والتصرف عن مصدر هو جسم واحد يدل على اشتمال ذلك الجسم على قوتين مختلفتين قطعا وهذا
شيء لا يمكن ان يذهب على مثل الشيخ فاذن ليس مراده من قوله الوهمية هي بعينها المفكرة والمتخيلة
والمتذكرة ان جميعها بالذات واحدة وكيف والمتذكرة التي هي الحافظة على ما ذكر في فصل آخر
في انها الخازنة التي موضعها مؤخر الدماغ وليست بالاتفاق هي الوهمية بالذات بل مراد الشيخ
من ذلك ان المبدأ الذي ينسب اليه التخيل والتفكر والتذكر والحفظ هو الوهم كما ان مبدأ الجميع
في الكل هو الناطقة ولذلك جعله رئيسا حاكما على القوى الحيوانية **قوله** وانما هو من الكلام
في النقض بان هذه الآلات الفاسدة اذا اختص بتحريف او ذهاب آفة فيه **ه** هذا الاستدلال
متعلق بالطب على كتب علماء الاطباء مواضع هذه القوى والكيفية تميز بين المدركة والحافظة لا
تعرض لاثبات الوهم انما يميز هذه المتميزات الحكيم فالقوى عند الاطباء ثلث حيث ان التي في البطن المقدم

وذكر آلة البطن الاوسط المستبان له ودة وذكر آلة البطن الاخير قال الفاضل الشارح ان الحجة لا تدل
على كون هذه القوى في هذه الاعضاء لانها تحتمل ان تكون مفارقة او قائمة ببعض آخر وانما يختل افعالها
باختلال هذه المواضع لانها آلاتها فان افعال العاقلة تختل باختلال الدماغ واقول الشيخ
لم يثبت بهذا الاستدلال الا كونها آلات لهذه القوى ولم يتعرض لكونها قائمة بالارواح المصورة
في هذه الاعضاء او بشيء آخر لانه بحث آخر **قوله** ثم اعتبار الوجب في حكمة الصانع تعالى لم يقدم
الانفس للحركة ويؤخر الانفس للروحانية ويقعد المتصرف فيهما حكما واسترجاعا للتخيل المنبجس عن
الجانبين عند الوسط عظمت قدرته هذا تاكيد لتخصيص الاعضاء المذكورة بهذه القوى مأخوذ
من الغاية فانها تفيد معرفة منافع الاعضاء على انه ذكر في الطبيعي الطب فيه تنبيه على الغاية الالهية
المقتضية لهذا الترتيب اللطيف في نسبة الاشباح الخيالية الى الجرم دون الجسم ونسبة المشا
الوهمية الى الروح حين النقل والعقل استعارات لطيفة ومعناه ظ قال الفاضل الشارح لا يدل
لكون الحس الظاهر في مقدم الرأس والوهم على وسطه وجب كون الحس المشترك والخيال هناك في حكمة
الصانع مع انه خطابي غير مستمر لان السمع واللمس في مؤخر الرأس والذوق في وسطه فليس
جعل الحس المشترك والخيال في مقدمه لكون الابصار والشم هناك باولى من ان يجعل في مؤخره مع باولى
ان احتياج الحيوان الى اللمس اكثر واقول الشيخ وان ذكر قبل هذا ان آلة الحس المشترك هو الروح
المصبوب في مقدم الدماغ لكنه في هذا الموضع لم يعلل كون الحس المشترك هناك بكون الحس
الظاهر هناك صريحا بل ذكر فائدة الترتيب والتي لئن سلمنا انه علل بذلك لكنه في قول الفاضل
ان السمع في مؤخر الدماغ لان الشيخ نظر ذكر في الفصل الثامن من المقالة الثانية عشر من الفن الثامن
الحيوان من الشفاء بهذه العبارة وليس على مقدم الدماغ لان اكثر عصب الحس وخصوصا الذي للبصر و ليس م
السمع ثبت منه لان الحس طليعة والطليعة في جهة المقدم اولى وذكر في الفصل الذي يتلوه بعد ذكر
القسم الاول من الزوج الخامس من الاعصاب الدماغية بهذه العبارة وهذا القسم منبته بالحقيقة
من الجزء المقدم من الدماغ وحس السمع هذه حكاية كلامه واذا كان حال العصب السمعي التأخر عن
الذوق بين فما ظنك بالذوق واللمس واما اللمس فلما كان اكثر اعصابه نخاعية للمنفعة المذكورة
في كتب التشريح لم يكن تعلقه بمؤخر الدماغ اكثر من تعلقه بمقدمه فاذن تعلق الحواس الظاهرة بمقدم